

الحياة السياسية

للإمام الحسن عليه السلام

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف
الطبعة الثانية
2009 م. - 1430 هـ . ق

المركز الإسلامي للدراسات



الحياة السياسية

للإمام الحسن عليه السلام

في عهد الرسول صلى الله عليه وآله والخلفاء الثلاثة بعده..
دراسة وتحليل

السيد جعفر مرتضى العاملي

المركز الإسلامي للدراسات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله
الطيبين الطاهرين، واللعنة على أعدائهم أجمعين، من الأولين
والآخرين، إلى قيام يوم الدين.

وبعد..

فإن حياة الإمام الحسن صلوات الله وسلامه عليه مرتبطة ارتباطاً
وثيقاً، وحتى عضوياً بحياة أخيه السبط الشهيد الإمام الحسين عليه
الصلاة والسلام..

وبالأخص حياتهما السياسية، فهما شريكان في صنع الأحداث، أو
في التأثير فيها، سواء على مستوى الموقف، أو على مستوى نتائجه
وآثاره..

ولا يقتصر ذلك على الفترة التي عاشها كإمامين، يتحملان
بالفعل مسؤولية القيادة والهداية للأمة.. بل وينسحب أيضاً حتى على
الفترة التي عاشها في كنف جدهما الرسول الأعظم «صلى الله عليه
وآله»، فضلاً عما تلاها من تحولات وتطورات في عهد الخلفاء
الثلاثة، ثم إبان تصدي أبيهما أمير المؤمنين صلوات الله وسلامه عليه
للإمامة الظاهرة..

بل إننا حتى بعد استشهاد الإمام الحسن «عليه السلام»، لنجد

ملامح الآثار المباشرة لمواقفه «عليه السلام»⁽¹⁾ على مجمل المواقف والأحداث التي كان للإمام الحسين «عليه السلام» التأثير فيها، أو المسؤولية في صنعها..

وليس ذلك - فقط - لأجل أن دور أحدهما - كإمام - لا بد أن يكون امتداداً لدور الآخر.. وإنما يضاف إلى ذلك طبيعة الظروف التي رافقت حياتهما، والمسؤوليات المتميزة التي فرض عليهما القيام بها في تلك الفترة الزمنية، ذات الطابع الخاص جداً..

ولأجل ذلك.. فإن على من يريد البحث والتعرف على الحياة السياسية لأحدهما عليهما الصلاة والسلام، أن لا يهمل النظر إلى حياة الآخر، وملاحظة مواقفه. بل لا بد وأن يبقى على مقربة منها، إذا أراد أن يستفيد الكثير مما يساعده على فهم أعمق لما هو بصدد البحث فيه، ويهدف إلى التعرف عليه، وعلى أسبابه، وعلى آثاره ونتائجه..

ونحن في هذا البحث المقتضب، وإن كنا لم نستطع أن نؤمن - حتى الحد الأدنى في مجال الالتزام بهذا الاتجاه، وذلك بسبب عدم توفر الفرصة، وكثرة الصوارف.. إلا أننا لا نُبعد كثيراً إذا قلنا: إن ملامح هذا الاتجاه ليست مطموسة تماماً في بحثنا هذا..

(1) كتريبته للعديد من الشخصيات، وكلماته وخطبه التي ألقاها في المناسبات المختلفة، ثم صلحه الذي ساهم في حفظ كيان الشيعة، وفي فضح الأمويين والمنافقين، وكشف نواياهم من خلال أقوالهم وممارساتهم اللا إسلامية واللا إنسانية تجاه الأمة.

وأخيراً.. فإن هذه الدراسة الموجزة، قد تكون قادرة - ولو جزئياً - على رسم صورة تكاد تكون واضحة عن الحياة السياسية للإمام الحسن عليه الصلاة والسلام. كما أنها يمكن أن تساعد بشكل فعال في الحصول على تصورٍ - ولو محدود - عن بعض التيارات والمناحي السياسية لتلك الفترة.. فإلى ما يلي من صفحات..

2004/1/20 هـ.ق.

1362/8/5 هـ.ش.

جعفر مرتضى الحسيني العاملي

ما هي السياسة؟!:

قيل: سأل بعض الناس الإمام الحسن «عليه السلام» عن رأيه في السياسة، فقال «عليه السلام»:

«هي أن تراعي حقوق الله، وحقوق الأحياء، وحقوق الأموات. فأما حقوق الله، فأداء ما طلب، والاجتناب عما نهى. وأما حقوق الإحياء، فهي أن تقوم بواجبك نحو إخوانك، ولا تتأخر عن خدمة أمتك، وأن تخلص لولي الأمر ما أخلص لأمته، وأن ترفع عقيرتك في وجهه إذا حاد عن الطريق السوي. وأما حقوق الأموات، فهي أن تذكر خيراتهم، وتتغاضى عن مساوئهم، فإن لهم رباً يحاسبهم»(1).

(1) حياة الحسن «عليه السلام» للقرشي: ج 1 ص 142 و 143 عن مجلة العرفان: ج 4 جزء 3 نقلاً عن التذكرة المملوئية: ج 9 والإمام الحسن بن علي، لمحمد علي دخيل ص 52 و 53، وسيرة الأئمة الأثني عشر ج 1 ص 525.

ويرى بعض المحققين: أن هذا الخبر منقول بالمعنى، وأنه غير صحيح أصلاً. ولكنني لم أفهم سر حكمه هذا!:

الفصل الأول:

في عهد الرسول الأعظم ﷺ

روي أن النبي «صلى الله عليه وآله»، قال في حديث له: «لو
كان العقل رجلاً لكان الحسن» [فرائد السمطين ج 2 ص 68 وعن
مقتل الحسين للخوارزمي].

بداية:

لقد ولد الإمام الحسن عليه الصلاة والسلام في حياة جده الرسول الأكرم، محمد «صلى الله عليه وآله»، وبالذات في النصف من شهر رمضان المبارك، من السنة الثالثة للهجرة النبوية، على المشهور.. وعاش في كنف جده المصطفى «صلى الله عليه وآله» سبع سنوات من عمره الشريف، وكانت تلك السنوات على قلتها، كافية لأن تجعل منه الصورة المصغرة عن شخصية الرسول الأكرم «صلى الله عليه وآله»، حتى ليصبح جديراً بذلك الوسام العظيم، الذي حياه به جده، حينما قال له - حسبما روي:

«أشبهت خلقي وخلقِي»⁽¹⁾.

(1) حياة الحسن «عليه السلام» للقرشي: ج 1 ص 29، وسيرة الأئمة الاثني عشر للحسني: ج 1 ص 513، وصلح الإمام الحسن «عليه السلام» لفضل الله ص 15 عن الغزالي في إحياء العلوم. وحول شبهه «عليه السلام» بجده راجع: تاريخ اليعقوبي ط صادر: ج 2 ص 226 والبحار ج 10 وأعيان الشيعة ج 9 وذكر ذلك العلامة المحقق الأحمدي عن: كشف الغمة ص 154 والفصول المهمة للمالكي، والإصابة ج 1 ص 328 وكفاية الطالب ص 267 وتهذيب تاريخ ابن عساكر ج 4 ص 202 وينايع المودة ص 137 وتاريخ

وقال المحقق العلامة الأحمدي: «أضف إلى ذلك ما لصحبة العظماء من الأثر الروحي على الإنسان، فمن عاشر كبيراً، وصاحب عظيمًا، فيشرق عليه من نوره، ويلفح عليه من عطره المعنوي ما تُغنى به نفسه، وتسمو به ذاته.. وقد ألمحت الأحاديث الكثيرة الواردة في العشرة، واختيار الصديق إلى هذا المعنى، وأشار أمير المؤمنين «عليه السلام» إلى صحبته لرسول الله «صلى الله عليه وآله» في خطبته القاصعة، فقال: «ولقد كنت اتبعه إتباع الفصيل أثر أمه، يرفع لي في كل يوم من أخلاقه علماً، ويأمرني بالاعتداء به الخ..».

أضف إلى ذلك: أنه «صلى الله عليه وآله» قد نحل الحسين «عليهما السلام» نحلة سامية، حينما قال: أما الحسن فإن له هيبتي وسؤددي، وأما الحسين فله جودي وشجاعتي» (1) انتهى.

النبى ﷺ ومستقبل الأمة:

والرسول الأعظم محمد «صلى الله عليه وآله» هو ذلك الشخص

الخلفاء ص 126/127 والتنبيه والاشراف ص 261 والبحار عن الإرشاد، والروضة وأعلام الورى، والعكبري، والترمذي، وشرف النبوة.

(1) راجع هذا الحديث في: روضة الواعظين، وكفاية الطالب ص 277، وحلية الأولياء، وتهذيب تاريخ ابن عساكر ج 4 ص 214، وكشف الغمة ص 154 وينايع المودة ص 259، والبحار عن قرب الإسناد. وإسعاف الراغبين، بهامش نور الأبصار ص 116.

الذي يتحمل مسؤولية هداية ورعاية الأمة، ومسؤولية تبليغ وحماية مستقبل الرسالة، ثم وضع الضمانات التي لا بد منها في هذا المجال.. وهو «صلى الله عليه وآله» المطلع عن طريق الوحي على ما ينتظر هذا الوليد الجديد، الإمام الحسن «عليه السلام» من دور قيادي هام على هذا الصعيد.. كما أنه «صلى الله عليه وآله» مأمور بأن يساهم هو شخصياً، وبما هو ممثل للإرادة الإلهية بالإعداد لهذا الدور، سواء فيما يرتبط ببناء شخصية هذا الوليد اليافع، ليكون الإنسان الكامل الذي يمتلك الصفات الإنسانية المتميزة، أو فيما يرتبط ببناءه بناءً فداً يتناسب مع المهام الجسام، التي يؤهل للاضطلاع بها على صعيد هداية ورعاية وقيادة الأمة.

وإذا كانت هذه المهام هي - تقريباً - نفس المهام التي كان يضطلع بها الرسول الأعظم «صلى الله عليه وآله».. فإن من الطبيعي أن تتجلى في شخصية من يخلفه نفس الصفات والمؤهلات التي كانت للشخصية النبوية المباركة..

وهكذا.. فإنه يتضح المراد من قوله فإن قوله «صلى الله عليه وآله» للإمام الحسن «عليه السلام»: أشبهت خُلقي وخُلُقي.. فأما شبهه له في الخلق، فذلك أمر واقع، كما عن أبي جحيفة (1) وأما شبهه له في

(1) راجع: ذكر أخبار أصبهان ج 1 ص 291 وتاريخ الخلفاء ص 188 و 189

عن عبد الله ابن الزبير.

الخُلق فلا بد أن يعتبر وسام الجدارة والاستحقاق لذلك المنصب الإلهي، الذي هو وراثته وخلافة النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله»، ثم وصيه علي بن أبي طالب عليه الصلاة والسلام.

نعم.. لا بد من ذلك، سواء بالنسبة لما يرتبط بشخصية ذلك الوليد.. أو بالنسبة إلى خلق المناخ النفسي الملائم لدى الأمة، التي يفترض فيها أن لا تستسلم لمحاولات الابتزاز لحقها المشروع في الاحتفاظ بقيادتها الإلهية، التي فرضها الله تعالى لها..

أو على الأقل أن لا تتأثر بعمليات التمويه والتشويه، وحتى الإعدام والنسف للمنطلقات والركائز، التي تقوم عليها رؤيتها العقائدية والسياسية، التي يعمل الإسلام على تعميقها وترسيخها في ضمير الأمة ووجدانها..

ومن هنا.. نعرف السر والهدف الذي يرمي إليه النبي «صلى الله عليه وآله» في تأكيدات المتكررة، تصريحاً، أو تلويحاً على ذلك الدور الذي ينتظر الإمام الحسن وأخاه «عليهما السلام»، وإلى المهمات الجلى التي يتم إعدادهما لها، حتى ليصرح بأنهما «عليهما السلام»: إمامان قاما أو قعدا(1) كما أنه يقول

(1) أهل البيت، تأليف توفيق أبو علم ص307 والارشاد للمفيد ص220 ومجمع البيان ج2 ص453 وكشف الغمة للأربلي ج2 ص159 وروضة الواعظين ص156، وحياة الحسن بن علي «عليه السلام» للقرشي ج1 ص42، والبحار ج44 ص2، وعلل الشرايع ج1 ص211، وإثبات الهداة

لهما: أنتما الإمامان، ولأمكما الشفاعة(1).

وفي مودة القربى أنه «صلى الله عليه وآله» قال للحسين «عليه السلام»: «أنت سيد، ابن سيد، أخو سيد، وأنت إمام، ابن إمام، أخو إمام، وأنت حجة، ابن حجة، أخو حجة، وأنت أبو حجج تسعة، تاسعهم قائمهم»(2).

وفي حديث عنه «صلى الله عليه وآله» يقول فيه عن الإمام الحسن «عليه السلام»: «وهو سيد شباب أهل الجنة، وحجة الله على الأمة، أمره أمري، وقوله قلوي، من تبعه فإنه مني، ومن عصاه فإنه ليس مني الخ..»(3)، وثمة أحاديث أخرى تدل على إمامتهما، وإمامة

-
- ج 5 ص 142 و 137 و 135 والمناقب لابن شهر آشوب ج 3 ص 367 وعبر عنه بالخبر المشهور، وقال ص 394: «اجتمع أهل القبلة على أن النبي «صلى الله عليه وآله» قال الخ..» وسيرة الأئمة الاثني عشر للحسني ج 1 ص 554 و 544 وقال: «بإجماع المحدثين».
- (1) نزهة المجالس ج 2 ص 184 وحياة الحسن بن علي للقرشي ج 1 ص 42 عنه وعن الاتحاف بحب الاشراف ص 129 وإثبات الهداة ج 5 ص 52.
- (2) ينابيع المودة ص 168 وراجع منهاج السنة لابن تيمية ج 4 ص 209 وإثبات الهداة ج 5 ص 129 والبحار ج 36 ص 290 و 291 عن كفاية الأثر.
- (3) فرائد السمطين ج 2 ص 35 وأمالي الصدوق ص 101 وحول ما يثبت إمامة الإمام الحسن «عليه السلام» راجع: ينابيع المودة ص 441 و 442 و 443 و 487 عن المناقب. وفرائد السمطين ج 2 ص 140 و 134 و 153 و 259 وفي هوامشه عن المصادر التالية: غاية المرام ص 39 وكفاية الأثر

التسعة من ذرية الحسين «عليه السلام»: فلتراجع (1).

فكل ما تقدم إنما يعني: أن النبي «صلى الله عليه وآله» قد بث في الحسينين «عليهما السلام» من العلوم النافعة، والحكمة الساطعة، وربى فيهما من المؤهلات ما يكفي لأن يجعلهما، جديرين بمقام خلافته، وهداية الأمة بعده..

كما أننا نلاحظ حرصه «صلى الله عليه وآله» على ربط قضاياهما عقيدة وتشريعاً، وحتى عاطفياً ووجدانياً بنفسه «صلى الله عليه وآله» شخصياً، حتى ليقول لهما: أنما سلم لمن سالمتم، وحرب لمن حاربتم (2) والأحاديث بهذا المعنى كثيرة جداً لا مجال

المطبوع في آخر الخرائج والجرائح ص 289 عيون أخبار الرضا باب 6 ص 32 والبحار ج 3 ص 303 و ج 36 ص 283 و ج 43 ص 248 وأمالى الصدوق ص 359 المجلس رقم 63.

(1) راجع: ينابيع المودة ص 369 و 372 و 373 و 374 حتى 399 وإثبات الهداة ج 5 ص 132.

(2) راجع: سنن الترمذي ج 5 ص 699 وسنن ابن ماجة ج 1 ص 52 وينابيع المودة ص 165 عنهما و ص 230 و 261 و 370 عن جامع الأصول وغيره وروضة الواعظين ص 158 وذخائر العقبى ص 25، ومقتل الحسين للخوارزمي ج 1 ص 5 و 61 وترجمة الإمام الحسن لابن عساكر بتحقيق المحمودي ص 98/97 وترجمة الإمام الحسين لابن عساكر بتحقيق المحمودي ص 100 والصواعق المحرقة ص 142 وتهذيب تاريخ ابن عساكر ج 4 ص 211 وأسد الغابة ج 5 ص 523 ومجمع الزوائد ج 9

لاستقصائها.

وفي نص آخر، عن أنس بن مالك قال: دخل الحسن على النبي «صلى الله عليه وآله»، فأردت أن أمطيه عنه، فقال «صلى الله عليه وآله»: «ويحك يا أنس، دع ابني، وثمره فؤادي، فإن من آذى هذا آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله»(1).

بل إنه «صلى الله عليه وآله» ليخبر الناس بما يجري على الإمام الحسن «عليه السلام» بعده، فيقول حسبما روي: «إن ابني هذا سيد، وسيصلح الله على يديه بين فئتين عظيمتين»(2).

ص169، والمناقب للخوارزمي ص91 و 211 ومستدرک الحاكم ج3 ص149 ومناقب الإمام علي لابن المغازلي ص63 والبداية والنهاية ج8 ص205 وتايخ بغداد ج7 ص137 ومسند أحمد ج1 ص442 وفرائد السمطين ج2 ص38 و 40 وفي هامشه عن الرياض النضرة ج2 ص189 وعن المعجم الصغير للطبراني ج2 ص3 وعن المعجم الكبير ج3 ص30 ط 1 وعن سمط النجوم ج2 ص488، وفي بعض الهوامش الأخرى عن تهذيب الكمال.

(1) أهل البيت، تأليف توفيق أبو علم ص274 وراجع: سنن أبي ماجة ج1 ص51.

(2) أسد الغابة ج2 ص13 والبدء والتاريخ ج5 ص238 ودلائل الإمامة ص64 وسنن الترمذي ج5 ص658 وقال عنه: هذا حديث حسن صحيح، وتاريخ الخلفاء ص188 وعن سنن أبي داود ص219، و 520.

ولكن قد جاء في مصادر كثيرة التعبير بـ «فئتين من المسلمين» أو «من

أما إخباراته «صلى الله عليه وآله» بما يجري على أخيه السبط الشهيد الإمام الحسين «عليه السلام»، فهي كثيرة أيضاً، وليس هنا موضع التعرض لها.

وبعد ذلك كله، فإننا نجد «صلى الله عليه وآله» يُقَبَّلُ الإمام الحسن «عليه السلام» في قَمِهِ، يُقَبَّلُ الإمام الحسين «عليه السلام» في نحره، في إشارة صريحة منه إلى سبب استشهادهما «عليهما السلام»، واعلاماً منه عن تعاطفه معهما، وعن تأييده لهما في مواقفهما وقضاياهما..

هذا كله، بالإضافة الى كثير من النصوص التي تحدثت عن دور الأئمة وموقعهم بشكل عام، ككونهم باب حطة، وربانيي هذه الأمة، ومعادن العلم، وأحد الثقلين، بالإضافة الى الأحاديث التي تشير الى ما

المؤمنين» ونحسب أنها من تزيد الرواة، من أجل هدف سياسي خاص هو إثبات الإيمان والإسلام للخارجين على إمام زمانهم. ولعل أول من زادها هو معاوية نفسه كما تدل عليه قصة ذكرها المسعودي، وفيها إشارة صريحة للهدف السياسي المشار إليه، قال في مروج الذهب ج2 ص430: إن معاوية حينما أتاه البشير بصلح الحسن كبر، فسألته زوجته عن سبب ذلك، فقال: «أتاني البشير بصلح الحسن وانقياده، فذكرت قول رسول الله «صلى الله عليه وآله»: «إن ابني هذا سيد أهل الجنة، وسيصلح له بين فئتين عظيمتين من المؤمنين، فالحمد لله الذي جعل فئتي إحدى الفئتين» انتهى.

سوف يلاقونه من الأمة، وغير ذلك مما لا مجال لتتبعه واستقصائه..
وعلى كل حال.. فإن الشواهد على أن الرسول الأعظم، محمداً
«صلى الله عليه وآله» كان يهتم في إعطاء الملامح الواضحة للركائز
والمنطلقات، التي لا بد منها لتكوين الرؤية العقائدية والسياسية
الصحيحة والكاملة، تجاه الدور الذي ينتظر السبطين الشهيدين
«صلوات الله وسلامه عليهما»، والتي تمثل الضمانات الكافية،
والحصانة القوية لضمير الأمة ضد كل تمويه أو تشويه - هذه الشواهد
- كثيرة جداً لا مجال لا ستقصائها، ولكننا نؤكد بالإضافة الى ما تقدم
على الأمور التالية:

ألف: العاطفة قد تعني موقفاً:

لقد كان الإمام الحسن «عليه السلام» أحب الناس إلى النبي
«صلى الله عليه وآله»⁽¹⁾، بل لقد بلغ من حبه «صلى الله عليه وآله»
له ولأخيه «عليهما السلام»: أنه يقطع خطبته في المسجد، وينزل عن
المنبر ليحتضنهما، بالإضافة الى بعض ما تقدم وما سيأتي من
النصوص الكثيرة، والتي ذكرنا بعضها، حيث لا مجال لتتبعها جميعاً
في عجلة كهذه..

والكل يعلم: أنه «صلى الله عليه وآله» لم يكن ينطلق في مواقفه،
وكل أفعاله وتروكه من منطلق المصالح، أو الأهواء الشخصية، ولا

(1) نسب قريش لمصعب الزبيري ص 23 - 25.

بتأثير من النزعات والعواطف، وإنما كان صلى عليه وآله فانياً في الله بكل وجوده، وبكل عواطفه وأحاسيسه، وبكل ما يملك من فكر، ومن طاقات ومواهب، فهو «صلى الله عليه وآله» من الله سبحانه كان، ومن أجل دينه ورسالته يعيش، وعلى طريق حبه، وحال اللقاء معه يموت.. فالله سبحانه هو البداية، وهو الاستمرار، وهو النهاية.. الأمر الذي يعني:

أن كل موقف لا يكون خطوة على طريق خدمة دين الله، وإعلاء كلمته، لا يمكن أن يصدر عنه، أياً كان نوعه، ومهما كان حجمه.

ولكن ذلك لا يعني أبداً: أنه «صلى الله عليه وآله» لم يكن يملك العواطف البشرية، والأحاسيس الطبيعية، ولا يمنحها قسطها الطبيعي في مجال التأثير الإيجابي في الحياة، أو حتى الاستفادة المباحة منها.

وإنما نريد أن نقول:

إنه حينما يتخذ ذلك التأثير العاطفي صفة الموقف، بإعطائه صفة العلنية، ويصبح واضحاً: أن ثمة إصراراً أكيداً على إبرازه وإظهاره للملأ العام، وحتى على المنبر أحياناً، فلا بد أن يكون ذلك في خدمة الرسالة، وعلى طريق الهدف الأسمى.

بل.. وحتى على صعيد منحه «صلى الله عليه وآله» أحاسيسه وعواطفه قسطها الطبيعي في التأثير في مجاله الشخصي البحت.. فإنه سيحولها إلى عبادة زاخرة بالعتاء، غنية بالمواهب ن تمنحه المزيد من الطاقة، وتؤثر المزيد من القرب من الله سبحانه وتعالى..

نعم.. وان هذا الذي ذكرناه هو الذي يفسر لنا ذلك القدر الهائل من النصوص والآثار، التي وردت عنه صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله تجاه العلاقة التي تربطه بالحسين صلوات الله وسلامه عليهما، مثل قوله «صلى الله عليه وآله»، بالنسبة للإمام الحسن «عليه السلام»: اللهم إن هذا ابني وأنا أحبُّه، فأحبِّه، وأحبَّ من يحبه(1).

وقوله «صلى الله عليه وآله»: أحب أهل بيتي إليّ: الحسن والحسين.. إلى غير ذلك من النصوص الكثيرة جداً(2).

فإن هذا الموقف المتميز من الحسين «عليهما السلام»، وتلك الرعاية الفريدة لهما زاخرة ولا شك بالعديد من الدلالات والإشارات

(1) تهذيب تاريخ ابن عساكر ج4 ص205 و 206 و 207 والغدير ج7 ص124.

(2) راجع الكثير من هذه النصوص في: تهذيب تاريخ ابن عساكر ج4 ص205 - 207 و 210، والغدير ج7 ص124 - 129 و ج10 وسيرتنا وسنتنا ص11 - 15، وفضائل الخمسة من الصحاح الستة، وفرائد السمطين، وتاريخ بغداد ج1 ص141 وتاريخ الخلفاء ص189. وترجمة الحسن، وترجمة الحسين من تاريخ ابن عساكر بتحقيق المحمودي، والفصول المهمة للمالكي، وترجمة الإمام الحسن «عليه السلام» من أنساب الأشراف، ونور الأبصار، والصواعق المحرقة، والبحار ج44 و 43 والإرشاد للمفيد، وأسد الغابة، والإصابة، والاستيعاب ترجمة الحسين «عليهما السلام»، وحياة الحسن «عليه السلام» للقرشي، وغير ذلك من المصادر التي تقدمت وستأتي.

الهامة حستما ألمحنا إليه..

ولنا أن نخص بالذكر هنا.. موقف، ومبادرات، وأقوال النبي «صلى الله عليه وآله» حين ولادتهما «عليهما السلام»، فنجد حين ولادة الإمام الحسن «عليه السلام» يأتي إلى بيت الزهراء صلوات الله وسلامه عليها ن ويقول: «يا أسماء هاتي ابني»، أو «هلمي ابني»(1).

ثم إنه لم يكن ليسبق ربه في تسمية المولود الجديد، فينزل الوحي لينبئه عن الخالق الحكيم قوله له: «سمه حسناً».. ثم يعق عنه بكبش.. ويتولى بنفسه حلق شعره، والتصدق بزنته فضة، وطلاي رأسه بالخلوق بيده المباركة.. وقطع سرته..

إلى آخر ما هنالك مما جاء عنه «صلى الله عليه وآله» في هذه الواقعة(2).

وقوله «صلى الله عليه وآله»: يا أسماء هاتي ابني.. وذلك في أول يوم من عمر الإمام الحسن «عليه السلام» له مغزى عميق،

(1) راجع: البحار، ترجمة الإمام الحسن «عليه السلام». وغير ذلك من المصادر التي تقدمت في الحاشية السابقة.

(2) تاريخ الخميس ج 1 ص 418، والإمام الحسن بن علي، لآل ياسين ص 16 و 17 و حياة الحسن «عليه السلام» للقرشي ج 1 ص 24 حتى ص 28 عن بعض المصادر والمصادر المتقدمة في الحاشية ما قبل السابقة، وفي ذلك مما سيأتي مما يتعرض لترجمة الإمام الحسن «عليه السلام».

وهدف بعيد، سنلمح إليه في الفترة التالية إن شاء الله تعالى.

ب: قضية المباهلة:

ومما يدخل في الحياة السياسية للإمام الحسن «عليه السلام» في عهد جده النبي محمد «صلى الله عليه وآله» قضية المباهلة. ويرجح العلامة الطباطبائي رضوان الله تعالى عليه، أن هذه القضية قد كانت في سنة ست من الهجرة، أو قبلها(1).

ومجملها: أن علماء نصارى نجران وفدوا على النبي «صلى الله عليه وآله»، وناظروه في عيسى، فأقام عليهم الحجة.. فلم يقبلوا.. ثم اتفقوا على المباهلة(2) أمام الله، فيجعلوا لعنة الله الخالدة، وعذابه المعجل على الكاذبين

قال تعالى: (إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: كُنْ فَيَكُونُ. الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ، فَلَا تَكُنْ مِنَ الْمُمْتَرِينَ. فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ، فَقُلْ: تَعَالَوْا، نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ، وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ، وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ، ثُمَّ نَبْتَهِلْ، فَنَجْعَلْ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ)(3).

(1) تفسير الميزان ج3 ص368.

(2) من البهلة، وهي اللعنة، ثم كثر استعمال الابتغال في المسألة والدعاء، إذا كان إلحاح.

(3) الآيات 59 - 61 من سورة آل عمران.

فلما رجعوا إلى منازلهم قال رؤسائهم، السيد، والعاقب، والأهتم: إن باهنا بقومه باهنا: فإنه ليس نبياً، وإن باهنا بأهل بيته خاصة لم نباهله، فإنه لا يُقدّم إلى أهل بيته إلا وهو صادق.

وفي اليوم المحدد خرج إليهم الرسول «صلى الله عليه وآله» ومعه علي، وفاطمة، والحسنان «عليهم السلام»، فسألوا عنهم، فقيل لهم: هذا ابن عمه، ووصيه، وختنه علي بن أبي طالب، وهذه ابنته فاطمة، وهذان ابناه الحسن والحسين، ففرقوا: فقالوا لرسول الله «صلى الله عليه وآله»: نعطيك الرضا فاعفنا من المباهلة. فصالحهم رسول الله «صلى الله عليه وآله» على الجزية، وانصرفوا..

هذه خلاصة ما ذكره القمي «رحمه الله» في تفسيره.

وفي بعض النصوص أنهم قالوا له: لم لا تباهنا بأهل الكرامة والكبر، وأهل الشارة ممن أمن بك واتبعك؟!!

فقال «صلى الله عليه وآله»: أجل، أباهلكم بهؤلاء خير أهل الأرض، وأفضل الخلق.

ثم تذكر الرواية قول الأسقف لأصحابه: «أرى وجوهاً لو سأل الله بها أحد أن يزيل جبلاً من مكانه لأزاله..»

إلى أن قال: أفلا ترون الشمس قد تغير لونها، والأفق تنجع فيه السحب الداكنة، والرياح تهب هائجة سوداء، حمراء، وهذه الجبال يتصاعد منها الدخان؟! لقد أطلّ علينا العذاب! انظروا إلى الطير وهي تقيء حواصلها، وإلى الشجر كيف يتساقط أوراقها، وإلى هذه الأرض

ترجف تحت أقدامنا»(1).

(1) راجع: تفسير القمي ج 1 ص 104 وحياة الحسن «عليه السلام» للقرشي ج 1 ص 49 و 51. وقد روى قضية المباهلة بأهل الكساء بالإختصار تارة، وبالتفصيل أخرى جم غفير من الحفاظ والمفسرين. ونذكر على سبيل المثال منهم هنا:

تفسير العياشي ج 1 ص 176 و 177، ومجمع البيان ج 2 ص 452 و 453، وتفسير ابن كثير ج 1 ص 370 و 371 وتفسير الطبري (جامع البيان) ج 3 ص 211 و 213 و 212 وفيه: «حدثنا جرير: قال فقلت للمغيرة: إن الناس يروون في حديث أهل نجران: ان علياً كان معهم. فقال: أما الشعبي فلم يذكره، فلا أدري: لسوء رأي بني أمية في علي، أو لم يكن في الحديث؟! ونقول له: الصحيح هو الأول، لأن ذكره في الحديث متواتر ولا شك، كما رأينا، وكما سنرى..

وراجع أيضاً: تفسير النيسابوري (بهامش جامع البيان) ج 3 ص 213 و 214 وتفسير الرازي ج 8 ص 80 وبعد ذكره حديث عائشة في المباهلة بأهل البيت «عليهم السلام»، وأنه «صلى الله عليه وآله» جعل حينئذٍ الجميع تحت المرط الأسود، حيث قرأ آية التطهير قال الرازي: «وهذه الرواية كالمتفق على صحتها بين أهل التفسير والحديث». والتفسير الحديث لمحمد عزت دروزة ج 8 ص 108 عن التاج الجامع للأصول ج 3 ص 296 عن مسلم والترمذي. والكشاف للزمخشري ج 1 ص 368 - 370، والإرشاد للمفيد ص 97، والصواعق المحرقة ص 153 و 154 وأسباب النزول للواحي ص 58 و 59، وصحيح مسلم ج 7 ص 120 و 121 والبداية والنهاية ج 5 ص 54 وحياة الصحابة ج 2 ص 492 وج 1 ص 130 وصحيح

الترمذي ج 5 ص 638، والمناقب لابن شهر آشوب ج 3 ص 370 و 368 و 369 عن كثيرين جداً، وينايع المودة ص 52 و 232 وعن ص 479 ودلائل النبوة لأبي نعيم ص 298 و 299 وحقائق التأويل للشريف الرضي ص 110 و 112 وفرائد السمطين ج 1 ص 378 و ج 2 ص 23 و 24، وشواهد التنزيل ج 1 ص 126 و 124 و 123 و ج 2 ص 20 والمسترشد في الإمامة ص 60 وترجمة الإمام علي «عليه السلام» من تاريخ دمشق بتحقيق المحمودي ج 1 ص 206 ط 1 و ط 2 ص 225 والمناقب للخوارزمي ص 59 و 60، كشف الغمة للأربلي ج 2 ص 232 و 233 والإصابة ج 2 ص 503 ومعرفة علوم الحديث للحاكم ص 50 وتفسير فرات ص 15 و 14 و 16 و 117 وأمالي الشيخ الطوسي ج 2 ص 172 و ج 1 ص 265 والجوهرة في نسب علي «عليه السلام» وآله ص 69 وذخائر العقبى ص 25 وروضة الواعظين ص 164 وما نزل من القرآن في أهل البيت لابن الحكم ص 50 والفصول المهمة لابن الصباغ ص 110، ومستدرك الحاكم ج 3 ص 150 وأسد الغابة ج 4 ص 26 وسنن البيهقي ج 7 ص 63 ومسند أحمد ج 1 ص 185 ومناقب الإمام علي «عليه السلام» لابن المغازلي ص 263 وفي هامشه عن نزول القرآن لأبي نعيم (مخطوط) والدر المنثور ج 2 ص 38 - 40 عن بعض من تقدم وعن البيهقي في الدلائل، وابن مردويه، وابن أبي شيبة، وسعيد بن منصور، وعبد بن حميد، وابن المنذر، وتفسير البرهان ج 1 ص 286 - 290 عن بعض من تقدم وعن موفق بن أحمد، في كتاب فضائل الإمام علي، وأمالي الشيخ، والاختصاص، وعن الصدوق وعن الثعلبي، عن مقاتل، والكلبي، وفي تفسير الميزان ج 2 ص 228 - 235. عن كثير ممن تقدم، وعن عيون

أخبار الرضا، وعلام الورى، والخرائج والجرائح، وحلية الأولياء، والطيالسي. وهو أيضاً في فتح القدير ج 1 ص 347 و 348 وتفسير التبيان ج 2 ص 485 وتفسير نور الثقلين ج 1 ص 288 - 290 عن بعض من تقدم وعن الخصال وروضة الكافي وغيرهما وعن نور الأبصار ص 100 وعن المنتقى باب 38 وفي تفسير الميزان ج 3 ص 235 قال: «قال ابن طاووس في كتاب السعوى: رأيت في كتاب تفسير ما نزل في القرآن في النبي واهل بيته، تأليف محمد بن العباس بن مروان: أنه روى خبر المباهلة من أحد وخمسين طريقاً عن سماه من الصحابة وغيرهم، وعد منهم الحسن بن علي، «عليهما السلام»، وعثمان بن عفان، وسعد بن أبي وقاص، وبكر بن سمال، وطلحة، والزيبر، وعبد الرحمن بن عوف، وعبد الله بن عباس، وأبا رافع مولى النبي، وجابر بن عبد الله، والبراء بن عازب، وأنس بن مالك» انتهى. وأضاف ابن شهر آشوب في مناقبه ج 3 ص 368 - 369: أبا الفتح محمد بن أحمد بن أبي الفوارس، وابن البيع في معرفة علوم الحديث، وأحمد في الفضائل، وابن بطة في الإبانة، والأشفي في اعتقاد أهل السنة، والخركوشي في شرف النبي، ومحمد بن اسحاق، وقتيبة بن سعيد، والحسن البصري، والقاضي أبا يوسف، والقاضي المعتمد أبا العباس، وأبا الفرج الأصبهاني في الأغاني عن كثيرين وهامش حقائق التأويل ص 110 عن بعض من تقدم، وعن تاريخ الخلفاء للسيوطي ص 65 وعن الكامل لابن الأثير ج 2 ص 112 وعن كنز العمال ج 6 ص 407 وعن تفسير الخازن، وعن تفسير البغوي بهامشه.

وثمة مصادر كثيرة أخرى ذكرها في مكاتيب الرسول ج 1 ص 180 و 181 فليراجعها من أراد.

قال الطبرسي: «أجمع المفسرون على أن المراد بأبنائنا: الحسن والحسين»(1).

وقال الزمخشري: «وفيه دليل لا شيء أقوى منه على فضل أصحاب الكساء»(2).

ويلاحظ: أن رواية الشعبي لقضية المباهلة لم تذكر علياً «عليه السلام»، فتحير الراوي في ذلك، وعزا ذلك إما إلى سقط في رواية الشعبي أو لسوء رأي بني أمية في علي(3) ولاريب في أن الثاني هو الأصوب، حسبما عرفناه وألفناه من أفاعيلهم.

ونحن لا نستطيع في هذه العجالة أن نتعرض لجميع الجوانب التي لا بد من بحثها في حديث المباهلة، فإن ذلك يحتاج إلى تأليف مستقل، ولكننا نكتفي هنا بالإشارة إلى الأمور التالية:

الأمر الأول: النموذج الحي:

إن إخراج الحسنين «عليهما السلام» في قضية المباهلة لم يكن بالأمر العادي، أو الإتفاقي.. وإنما كان مرتبطاً بمعان ومداليل هامة،

(1) مجمع البيان ج2 ص452 وراجع: التبيان ج2 ص485 وتفسير الرازي

ج8 ص80 وحقائق التأويل ص114 وفيه: أجمع العلماء الخ..

(2) الكشاف ج1 ص370 وراجع: الصواعق المحرقة ص153 عنه، وراجع

الإرشاد للمفيد ص99 وتفسير الميزان ج3 ص238.

(3) راجع: جامع البيان ج3 ص211.

ترتبط بنفس شخصية الحسين «عليهما السلام»، فقد كانا «صلوات الله وسلامه عليهما» ذلك المصدق الحقيقي، والمثل الأعلى، والثمرة الفضلى التي يعنى الإسلام بالحفاظ عليها، وتقديمها على أنها النموذج الفذ لصناعته الخلاقة، والبالغة أعلى درجات النضج والكمال.. حتى إنه ليصبح مستعداً لتقديمها على أنها أعز وأعلى ما يمكن أن يقدمه في مقام التدليل على حقانيته وصدقته، بعد أن فشلت سائر الأدلة والبراهين - رغم وضوحها، وسطوع نورها، وقاطعيتها لكل عذر - في التخفيف من عنت أولئك الحاقدين، وصدودهم عن الحق الأبلج..

فالنبي «صلى الله عليه وآله» حينما يكون على استعداد للتضحية بنفسه وبهؤلاء، الذين يعتبرهم القمة في النضج الرسالي بالإضافة إلى أنهم أقرب الناس إليه، فإنه لا يمكن أن يكون كاذباً - والعياذ بالله - في دعواه، كما لاحظته نفس رؤساء أولئك الذين جاؤا ليباهلوه، وذلك لأن محبة الأقارب، وإن كنت بحد ذاتها أمراً طبيعياً، وقد تجعل الإنسان على استعداد للتفريط بكل شيء، قبل أن يفكر في التفريط بهم..

إلا أن مما يزيد هذه المحبة ويؤكد لها، ويقلل كثيراً من احتمالات التفريط بالأهل والأقارب، بل ويجعل ذلك في عداد المحالات - هو أن يكون لذلك القريب، بالإضافة إلى عامل القربى النسبية، شخصية متميزة، تملك من المزايا والفضائل والكمالات، ما لا يملكه كل من

عدها(1). فإذا كان على استعداد للتضحية بنفسه، وبنوعيات كهذه - من أهل بيته - فإن ذلك يكون أدل دليل على صدقه، وعلى فنائه المطلق في هذا الدين، وعلى ثقته بما يدعو إليه - وليس هدفه هو الدنيا الفانية، وحطامها الزائل..

وهذا بالذات هو ما حصل في قضية المباهلة، التي كان النزاع يدور فيها حول بشرية عيسى عليه الصلاة والسلام، وإبطال ما يقوله النصارى فيه، تمهيداً للتأكيد على صحة الإسلام، وأحقية ما جاء به النبي الأكرم «صلى الله عليه وآله».

الأمر الثاني: التخطيط.. في خدمة الرسالة:

هذا.. ولربما يتصور البعض: أن اعتبارنا هذا الوليد اليافع، وأخاه «عليهما الصلاة والسلام» ذلك المثل الأعلى، والنموذج الفذ لصناعة الإسلام وخالقيته.. نابع عن متابعة غير مسؤولة للعواطف والأحاسيس المتأثرة بتعصب مذهبي، أثارته لجاجة الخصوم..

لكن الحقيقة هي عكس ذلك تماماً، فإن ما ذكرناه نابع عن وعي عقائدي سليم، فرضته الأدلة والبراهين، التي تؤكد - بشكل قاطع -

(1) ويرى المحقق العلامة الأحمدي: أن من الممكن أن يكون العباس قد اقتدى بالنبي «صلى الله عليه وآله» حينما أخرج الحسينين للاستسقاء، ومنع عمر من الالتحاق بهم، وقال له: لا تخطب بنا غيرنا - وذلك حينما تبرك عمر بهم في هذه القضية راجع: تبرك الصحابة والتابعين ص 283 - 287.

على أن الأئمة الأطهار «عليهم السلام» كانوا حتى في حال طفولتهم في المستوى الرفيع الذي يؤهلهم لتحمل الأمانة الإلهية وقيادة حكمة وواعية، كما كان الحال بالنسبة لإمامنا الجواد «عليه الصلاة والسلام»، وكذلك الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف، حيث شاءت الإرادة الإلهية أن يتحملا مسؤولياتهما القيادية في السنين المبكرة من حياتهما.

تماماً كما كان الحال بالنسبة لنبي الله عيسى «عليه السلام»، الذي قال الله تعالى عنه: (فَأَسَارَتْ إِلَيْهِ، قَالُوا: كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا. قَالَ: إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ، آتَانِيَ الْكِتَابَ، وَجَعَلَنِي نَبِيًّا.. (1) الآيات.

وكما كان الحال بالنسبة لنبي الله يحيى عليه الصلاة والسلام، الذي قال الله سبحانه عنه: (يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ، وَأَتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا) (2).

نعم.. لقد كان الحسنان «عليهما السلام» حتى في أيام طفولتهما الأولى في المستوى الرفيع من النضج والكمال الإنساني، ويملكان كافة المؤهلات التي تجعلهما محلاً للعناية الإلهية، وأهلاً للأوسمة الكثيرة التي منحها إياها الإسلام على لسان نبيه الأعظم «صلى الله

(1) الأيتان 29 و 30 من سورة مريم.

(2) الآية 12 من سورة مريم.

عليه وآله»، وتجعلهما قادرين على تحمل المسؤوليات الجسام، حتى لصح إشراكهما في الدعوى، وفي المباهلة لإثباتها.. حسبما أشار إليه العلامة الطباطبائي والمظفر «رحمهما الله تعالى»، على اعتبار أن قوله تعالى: (فَنَجْعَلُ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ) يراد منه: الكاذبون الذين هم في أحد طرفي المباهلة، وإذا كانت الدعوى، والمباهلة عليها هي بين شخص النبي «صلى الله عليه وآله»، وبين السيد والعاقب والأهت، فكان ثجب أن يأتي بلفظ صالح للانطباق على المفرد والجمع معاً، كأن يقول: (فنجعل لعنة الله على الكاذب)، أو (على من كان كاذباً) مثلاً.. أما ما ورد في الآية، فيدل على تحقق كاذبين (بوصف الجمع) في كلا الفريقين المتباهلين.

وهذا يعطي: أن الحاضرين للمباهلة شركاء في الدعوى، فإن الكذب لا يكون إلا فيها.. وعليه.. فعلياً، وفاطمة، والحسنان «عليهم السلام» شركاء في الدعوى، وفي الدعوة إلى المباهلة لإثباتها. وهذا من أفضل المناقب التي خص الله بها أهل بيت نبيه(1).

قال الزمخشري: «وفيه دليل لا شيء أقوى منه على فضل أصحاب الكساء»، كما تقدم.

وقال الطبرسي وغيره: «قال ابن أبي علان - وهو أحد أئمة المعتزلة -: هذا يدل على أن، الحسن والحسين كانا مكلفين في تلك

(1) راجع: تفسير الميزان ج 3 ص 224 ودلائل الصدق ج 3 قسم 1 ص 84.

الحال، لأن المباهلة لا تجوز إلا مع البالغين.

وقال أصحابنا: إن صغر السن ونقصانها عن حد البلوغ لا ينافي كمال العقل، وإنما جعل بلوغ الحلم حداً لتعلق الأحكام الشرعية(1). وقد كان سنهما في تلك الحال سناً لا يمتنع معها أن يكونا كاملي العقل. على أن عندنا يجوز أن يخرق الله العادات للأئمة، ويخصهم بما لا يشاركون فيه غيرهم، فلو صح أن كمال العقل غير معتاد في تلك السن، لجاز ذلك فيهم: إبانة لهم عن سواهم، ودلالة على مكانهم من الله تعالى، واختصاصهم. ومما يؤيده من الأخبار قول النبي «صلى الله عليه وآله»: «ابنابي هذان إمامان، قاما، أو قعدا»(2).

أضف إلى ما تقدم: أن مما يدل على ما ذكره الطباطبائي والمظفر وغيرهما: نزول سورة هل أتى، في أهل الكساء، ومنهم الحسنان «عليهما السلام»، ووعد الله تعالى لهم جميعاً بالجنة.

ويؤيد ذلك أيضاً: إشراكهما «عليهما السلام» في بيعة الرضوان، ثم استشهاد الزهراء بهما في قضية نزاعها مع أبي بكر حول فدك(3)،

(1) ومن الواضح: أنه قد لوحظ في ذلك عامة الناس وغالبيهم.

(2) مجمع البيان ج 2 ص 452 و 453 وراجع: المناقب لابن شهر آشوب ج 3 ص 368. وكلام ابن أبي علان موجود في التبيين أيضاً ج 2 ص 485، وراجع الإرشاد للمفيد. وفي البحار للمجلسي بحث حول إيمان علي «عليه السلام»، وهو لم يبلغ الحلم.

(3) ستأتي بعض المصادر لذلك إن شاء الله تعالى.

إلى غير ذلك من أقوال ومواقف للنبي صلى عليه وآله وسلم منهما في المناسبات المختلفة..

كما أن ذلك كله - كان يتحه نحو إعداد الناس نفسياً ووجدانياً لقبول إمامة الأئمة «عليهم السلام»، حتى وهم صغار السن، كما كان الحال بالنسبة للإمامين: الجواد والمهدي «عليهما السلام».

الأمر الثالث: سياسات لا بد من مواجهتها:

هذا وقد كان ثمة سياسات ومفاهيم منحرفة، لا بد من مواجهتها، والوقوف في وجهها..

ونشير هنا إلى مايلي:

الأول: إن إخراج عنصر المرأة ممثلة بفاطمة الزهراء صلوات الله وسلامه عليها، والتي تعتبر النموذج الفذ للمرأة المسلمة - في أمر ديني ومصيري كهذا. من شأنه أن يضرب ذلك المفهوم الجاهلي البغيض، الذي كان لا يرة للمرأة أية قيمة أو شأن يذكر، بل كانوا يرون فيها مصدر شقاء وبلاء، ومجلبة للعار، ومظنة للخيانة⁽¹⁾؛ فلم يكن يتصور أحد منهم: أن يرى المرأة تشارك في مسألة حساسة وفاضلة، بل ومقدسة كهذه المسألة، فضلاً عن أن تعتبر شريكة في الدعوى، وفي الدعوة لإثباتها.

(1) راجع كتابنا: الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله»، ج1

ويرى البعض: أن إخراج الزهراء للمباهلة، دون سائر نسائه «صلى الله عليه وآله»، رغم أن، الآية قد جاءت عامة، حيث عبرت بـ «نساءنا» ومع أن زوجاته «صلى الله عليه وآله» من أجلى مصاديق هذا التعبير - إن ذلك - له مغزى يشبه إلى حد كبير المغزى من إرسال أبي بكر بآيات سورة براءة، ثم عزله، استناداً إلى قول جبرئيل: لا يُبَلِّغُ عنك إلا أنت أو رجل منك!!.

هكذا يقال بالنسبة للعموم في قوله: «وأنفسنا»، ولم يخرج سوى أمير المؤمنين «عليه السلام»، وفي قوله: «وأبناءنا» ولم يخرج سوى الحسين «عليهما السلام». انتهى.

ونقول:

أولاً: إن بعض نساء النبي «صلى الله عليه وآله» - كأُم سلمة - لم يكن ممن يستحق التعريض بهم.. لأنها كانت من خيرة النساء، ومن فضلياتهنَّ.

إلا ان يقال: إن المقصود: أنه ليس أحد منهن أهلاً لأن يباهل النبي «صلى الله عليه وآله» به سوى فاطمة «عليها السلام».

وثانياً: إن هذا المحقق يريد: أن قوله: «نساءنا» لا يقصد به الزوجات، وإن كان قد أطلق في القرآن عليهن في بعض الموارد. بل المقصود: المرأة المنسوبة إليه، وبنت الرجل تنسب إليه، ويطلق عليها: انها من نسائه.

وعلى هذا نقول: إن ما ذكره هنا يناقض ما ذكره هو نفسه في

موضع آخر حيث قال: إن النبي «صلى الله عليه وآله» قد أخرج فاطمة للمباهلة بعنوان: «المرأة المسلمة من ذوات الأزواج، من أهل هذه الدعوة، لا باعتبار أنها من نساء النبي «صلى الله عليه وآله».

وإن كان كلامه هذا الأخير ليس في محله، كما ستأتي الإشارة إليه، ولكنه على أي حال لا ينسجم مع ما ذكره هنا كما قلنا.

الثاني: إن إخراج الحنين «عليهما السلام» إلى المباهلة بعنوان أنهما أبناء الرسول الأكرم، محمد «صلى الله عليه وآله»، مع أنهما ابنا ابنته الصديقة الطاهرة «صلوات الله وسلامه عليها».. له دلالة هامة مغزى عميق.. كما سنرى..

سؤال وجوابه:

ولكن قبل أن نشير إلى ذلك، وإلى مغزاه، لا بد من الإجابة على مناقشة طرحها بعض المحققين⁽¹⁾، مفادها:

أن الآية لا تدل على أكثر من أن المطلوب هو إخراج أبناء أصحاب هذه الدعوة الجديدة، كما يدل عليه قوله: «أبناءنا»، ولم يقل «أبنائي». وليس في الآية ما يدل على لزوم إخراج ابني صاحب الدعوة نفسه، فكون الحسنين ابنين لبعض أصحاب الدعوة كاف في الصدق.. انتهى.

أما نحن فنقول في الجواب:

(1) هو المحقق البحثة السيد مهدي الروحاني دام تأييده.

1 - إن الإمام علياً «عليه السلام» قد استدل بهذه الآية يوم الشورى على أن الله سبحانه قد جعله نفس النبي «صلى الله عليه وآله»، وجعل إبنيه إبنيه، ونساءه نساءه.. واحتج بها أيضاً الإمام الكاظم «عليه السلام» على الرشيد، واحتج بها أيضاً يحيى بن يعمر، وكذلك سعيد بن جبير على الحجاج - كما سيأتي - فلم يكن استدلالهم بأمر تعبدي بحت، وإنما بظهور الآية، الذي لم يجد الخصم سبيلاً إلا التسليم به، والخضوع له..

2 - لو كان المراد مطلق أبناء أصحاب الدعوة، لكان المقصود بأنفسنا مطلق الرجال الذين قبلوا بهذا الدين، وليس ضخص النبي «صلى الله عليه وآله» فقط.. وعليه فقد كان الأنسب أن يقول: «ورجالنا ورجالكم» بدل قوله: «وأنفسنا» أضف إلى ذلك: أن من غير المناسل أن يقصد من الأنفس شخص النبي، ثم يقصد من الأبناء والنساء ابناء ونساء رجال آخرين، إذ الظاهر: أن الأبناء والنساء هم لنفس من أرادهم بقوله: «وأنفسنا»، فلو كان المقصود بأنفسنا شخص النبي، وبأبنائنا أبناء الآخرين، لكان من قبيل قولنا: «إن لم يكن ما أدعيه صحيحاً فليمت ابن فلان» مثلاً!!

3 - وبعد كل ما تقدم.. فإن كلمات: «أنفسنا»، و «أبناءنا»، و «نساءنا» كلها جاءت بصيغة الجمع.. فلماذا اقتصر من الأنفس على اثنين، وكذلك من الأبناء، ومن النساء، على واحدة؟! فإن ذلك إنما يدل على مزيد من الخصوصية لهؤلاء الذين أخرجهم بالذات..

ولو كان المقصود مجرد النموذج، فلماذا لم يكتف بواحد واحدٍ من الأنواع الثلاثة؟!

لو كان المقصود تخصيص جماعة بشرف معين، للتعبير عن أنهم وحدهم هم الذين بلغوا الذروة في فنائهم بهذه الدعوة، التي يراد المباهلة من أجلها.

فيصح قولهم: إن هذه الآية تدل على فضيلة لا أعظم منها لأصحاب الكساء. ولا سيما بملاحظة ما تقدم عن العلامتين:

الطباطبائي والمظفر، من أن هؤلاء شركاء في الدعوى، وفي الدعوة للمباهلة لإثباتها..

وهكذا يتضح: أن دعوى: أن الآية لا تدل على أكثر من الأمر بإخراج نموذج من أبناء من اعتنق هذه الدعوة لا يمكن القبول بها، ولا الاعتماد عليها بوجه.

عود على بدء:

كانت تلك هي المناقشة التي أبينا الإشارة إليها، وكان ذلك هو بعض ما يمكن أن يقال في الإجابة عنها..

وبعد ذلك.. فإننا نشير إلى أن إخراج الحسنين «عليهما السلام» في المباهلة، على أنهما ابنا للنبي «صلى الله عليه وآله»، مع أنهما ابنا ابنته، بحيث لا بقى مجال لإنكار ذلك، أو للتشكيك فيه، حتى ليعترفون بأن:

«في الآية دلالة على أن الحسن والحسين، وهما ابنا البنت يصح أن يقال:

إنهما ابنا رسول الله «صلى الله عليه وآله»، لأنه وعد أن يدعو أبناءه، ثم جاء بهما»(1).

وظاهر الآية: أن كلمة الأبناء قد أريد منها المعنى الحقيقي، سواء بالنسبة إلى النبي «صلى الله عليه وآله» والمسلمين، أو بالنسبة إلى النصارى والكافرين.

نعم، إن ذلك له دلالات هامة، كما قلنا فقد كان يهدف بالإضافة إلى ما أشير إليه آنفاً.

أولاً: إلى ضرب المفهوم الجاهلي البغيض، القائل بأن أبناء الأبناء هم الأبناء في الحقيقة، دون بني البنات، الأمر الذي ينشأ عنه أن يتعرض الكثيرون لكثير من المشاكل النفسية، والاجتماعية، والاقتصادية، وغيرها. تلك المشاكل التي لا مبرر لها، ولا منطق يساعدها، إلا منطق الجاهلية الجهلاء، والعصبية العمياء..

ولكن مما يؤسف له هو أنه قد أصروا بعده «صلى الله عليه

(1) تفسير الرازي ج 8 ص 81، وفتح القدير ج 1 ص 347، وتفسير النيسابوري بهامش تفسير الطبري ج 3 ص 214 والتبيان ج 2 ص 485 عن أبي بكر الرازي (وهو غير الفخر الرازي)، ومجمع البيان ج 2 ص 452، والغدير ج 7 ص 122 عنه، وعن تفسير القرطبي ج 4 ص 104.

وآله» على الأخذ بذلك المفهوم الجاهلي البغيض، حتى لقد انعكس ذلك على آرائهم الفقهية أيضاً.

ومن ذلك: أنهم قد جعلوا قوله تعالى: (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ)(1) مختصاً بعقب الأبناء، دون من عقبته البنات.

قال ابن كثير: «قالوا: إذا أعطى الرجل بنيه، أو وقف عليهم، فإنه يختص بذلك بنوه لصلبه وبنو بنيه، «أي دون بني بنته»، واحتجوا بقول الشاعر:

بنونا بنو أبائنا، وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأبعاد(2).

«وقال العيني: هذا البيت استشهد به النحاة على جواز تقديم الخبر، والفرضيون على دخول أبناء الأبناء في الميراث، وأن الانتساب إلى الآباء، والفقهاء كذلك في الوصية، وأهل المعاني والتيان في التشبيه»(3).

ونقل القرطبي: أن الإمام مالك بن أنس هو الذي لا يدخل ولد البنات في الوقف الذي يكون على الولد، وولد الولد(4).

(1) سورة النساء الآية: 11.

(2) تفسير ابن كثير ج 2 ص 155 والغدير ج 7 ص 121 عنه.

(3) الغدير: ج 7 ص 122 خزانة الأدب ج 1 ص 300.

(4) الغدير: ج 7 ص 123 عن تفسير القرطبي ج 7 ص 31.

نعم.. مالك، الذي بلغ من اهتمام العباسيين بأمره: أن أرادوا حمل الناس على العمل بالموطأ بالقوة(1).

وحيثما أخذ المنصور أموال عبد الله بن الحسن، وباعها، وجعلها في بيت مال المدينة «أخذ مالك بن أنس الفقيه رزقه من ذلك المال بعينه اختياراً»(2).

كما أن المنصور كان إذا أراد أن يولي أحداً على المدينة يستشيرهُ أولاً(3).

- الإمام مالك هذا - هو الذي يذهب الرأي يتبناه!!

كما ان محمد بن الحسن الشيباني يقول: إن من أوصى لولد فلان، وله ابن، وولد بنت «إن الوصية لولد الابن، دون ولد البنت»(4).

نعم لقد ألغى الله سبحانه ذلك المفهوم الجاهلي البغيض، ولكن هؤلاء قد احتفظوا به، حتى حكّموه في آرائهم الفقهية، وذلك انصياعاً للجو السياسي، وتنفيذاً لمآرب الحكام الذين كانوا - سواء منهم

(1) جامع بيان العلم ج1 ص160، والإمام الصادق والمذاهب الأربعة، المجلد الأول ص165، وأضواء على السنة المحمدية ص298 عن الانتقاء ص41 وعن الشافعي.

(2) أنساب الأشراف، بتحقيق المحمودي ج3 ص88.

(3) الإمام الصادق والمذاهب الأربعة، المجلد الأول ص494 و 504 و 505 و 506 و 507 و 164 و 165.

(4) حقائق التأويل ص115.

الأموميون أو العباسيون - يحاولون تركيز هذا المفهوم وتثبيته، كما سنرى..

وثانياً: لقد كان لا بد من تفويت الفرصة على أولئك الحاقدين والمنحرفين، الذين سوف يستفيدون من ذلك المفهوم الجاهلي لمقاصد سياسية، فيما يتعلق بموضوع الإمامة والخلافة والزعامة بعد رسول «صلى الله عليه وآله»، وبالذات فيما يختص بشخص هؤلاء الذين أخرجهم عليه وآله الصلاة والسلام للمباهلة، وكرمهم في حديث الكساء، وآية التطهير، وغير ذلك مما لا مجال له هنا..

وذلك لأن الذين تصدوا للاستئثار بالأمر بعد النبي محمد «صلى الله عليه وآله» قد احتجوا في السقيفة بأنهم: أولياء النبي «صلى الله عليه وآله»، وعشيرته، وبأنهم عترة النبي، وبأنهم أمس برسول الله «صلى الله عليه وآله» رحماً(1).

وجاء الأمويون أيضاً، واتبعوا نفس الخط، وساروا على نفس الطريق، وكانت الخطط الجهنمية لهؤلاء وأولئك تتجه نحو تضعيف

(1) راجع: نهاية الإرب ج 8 ص 168 وعيون الأخبار لابن قتيبة ج 2 ص 233 والعقد الفريد ج 4 ص 258، وتاريخ الطبري ط دار المعارف بمصر ج 3 ص 220 والإمامة والسياسة ج 1 ص 15/14 ط الحلبي بمصر، وشرح النهج للمعتزلي ج 6 ص 7 و 8 و 9 و 11 والأدب في ظل التشيع ص 24 نقلاً عن البيان والتبيين للجاحظ، والإمام الحسين للعلايلي ص 186 و 190، وغيرهم، والحياة السياسية للإمام الرضا للمؤلف ص 53 عن تقدم.

شأن أهل البيت «عليهم السلام»، وعزلهم عن الساحة، بل والقضاء عليهم وتصفيتهم بشكل نهائي: إعلامياً وسياسياً، واجتماعياً، ونفسياً، بل وحتى جسدياً، أيضاً.. وكان رأس الحربة يتجه أولاً وبالذات إلى أولئك الذين طهرهم الله سبحانه وتعالى في محكم كتابه، وأخرجهم نبيه الأكرم محمد «صلى الله عليه وآله» ليباهل بهم أهل الكفر، واللجاج والعناد..

حيث إن تصفية هؤلاء على النحو الذي قدمناه هو الأصعب، وهو الأهم، وذلك بسبب ما سمعته الأمة من النبي الأكرم «صلى الله عليه وآله»، وبسبب ما عرفته من آيات قرآنية نزلت في حقهم وبيان فضلهم.. فضلاً عن كثير من المواقف التي لا يمكن تجاهلها أو على الأقل لا يمكن تشويهها، أو التعنيم عليها بيسر وسهولة..

نعم.. لقد كان الأمويون يحاولون إظهار أنفسهم على أنهم هم دون غيرهم أهل بيت النبي محمد «صلى الله عليه وآله»، وذوو قرباه.. حتى ليحلف للسفاح عشرة من قواد أهل الشام، وأصحاب الرياسة فيها: أنهم ما كانوا يعرفون إلى ان قُتل مروان أقرباء للنبي «صلى الله عليه وآله»، ولا أهل بيت يرثونه غير بني أمية(1).

(1) النزاع والتخاصم للمقريزي ص28، ومروج الذهب ج3 ص33 والفتوح لابن اعثم ج8 ص195، وشرح النهج للمعتزلي ج7 ص159 وأنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج3 ص159.

كما أن أروى بنت عبد المطلب تُذكَر معاوية بهذا الأمر، وتقول له: «ونبيننا «صلى الله عليه وآله» هو المنصور، فوليتم علينا من بعده، تحتجون بقرابتكم من رسول الله الخ..» (1).

ويقول الكمي:

وقالوا: ورثناها، أبانا وأمنا ولا ورثتهم ذاك أم ولا أب
وقال إبراهيم بن المهاجر، الذي كان في يسير الاتجاه العباسي:
أيها الناس اسمعوا أخبركم عجباً زاد على كل عجب
عجباً من عبد شمس إنهم فتحوا للناس أبواب الكذب
ورثوا أحمد فيما زعموا دون عباس بن عبد المطلب
كذبوا والله ما نعلمه يحرز الميراث إلا من قرب(2)

هذا كله.. رغم أن النبي «صلى الله عليه وآله» سلم قد أخرج بني عبد شمس من قريته، حينما قسم خمس بني النضير، أو خيبر، وحينما اعترض عليه عثمان، وجبير بن مطعم، بأن: قرابة بني أمية وبني هاشم واحدة، لم يقبل النبي ذلك منه. والقصة معروفة ومتواترة(3).

(1) العقد الفريد ج 2 ص 120 وراجع الغدير ج 10 ص 167.

(2) مروج الذهب ج 3 ص 33 والنزاع والتخاصم ص 28.

(3) السيرة الحلبية ج 2 ص 209 ومجمع الزوائد ج 5 ص 341 عن أحمد، ونيل الأوطار ج 8 ص 228 عن أحمد، والبخاري، والنسائي، وابن ماجه ن وابي داود، والبرقاني. وسنن أبي داود ج 3 ص 146 و 145 وسنن ابن

وبعد هذا.. فإن العباسيين قد اتبعوا نفس الأسلوب، فأظهروا أنفسهم على أنهم هم ذوو قربي النبي محمد «صلى الله عليه وآله»، بهدف إضفاء صفة الشرعية على حكمهم وسلطانهم، حتى لنجد الرشيد يأتي إلى قبر رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فيقول: السلام عليك يا رسول الله، السلام عليك يا ابن عم، فيتقدم الإمام الكاظم

ماجة ج 2 ص 961 والمغازي للواقدي ج 2 ص 696 والإصابة ج 1 ص 226 وبداية المجتهد ج 1 ص 402 والخراج لأبي يوسف ص 21، والبداية والنهاية ج 4 ص 200 عن البخاري ومسند أحمد ج 4 ص 85 و 83 و 81 وشرح النهج للمعتزلي ج 15 ص 284 وتشديد المطاعن ج 2 ص 818، و 819 عن زاد المعاد، وسنن البيهقي - بأسانيد - ج 6 ص 340 و 341 و 342 والر المنثور ج 3 ص 186 عن ابن أبي شيبة والبحر الرائق ج 5 ص 98 وتبيين الحقائق ج 3 ص 257 ونصب الراية ج 3 ص 425 و 426 عن كثيرين جداً، فليراجع. ومصابيح السنة ج 2 ص 70 والبخاري ط سنة 1311 ج 4 ص 111 و ج 6 ص 174 وتفسير ابن كثير ج 2 ص 312 وفتح القدير ج 2 ص 310 وتفسير الخازن ج 2 ص 185 والنسفي بهامشه ج 2 ص 186 وتفسير الطبري ج 10 ص 5 والكشاف ج 2 ص 221، وسنن النسائي ج 7 ص 130 و 131 ومقدمة مرآة العقول ج 1 ص 118 ونقل ذلك بعض المحققين عن المصادر التالية: الأموال لأبي عبيد ص 461/462 وتفسير القرطبي ج 7 ص 12 وفتح الباري ج 7 ص 174 و ج 6 ص 150 وتفسير المنار ج 10 ص 7 وترتيب مسند الشافعي ج 2 ص 125/126 وإرشاد الساري ج 5 ص 202 والمطلى ج 7 ص 328.

«عليه السلام» إلى القبر ويقول: السلام عليك ياأبه، فتغير وجه الرشيد، وتبين الغيظ فيه(1).

هذا.. وقد ربط العباسيون دعوتهم وحبل وصايتهم في البداية بأمر المؤمنين «عليه السلام»، ونجحوا في الاستفادة من عواطف الناس تجاه ما تعرض له العلويون وأهل البيت من ظلم، واضطهاد، وآلام، على يد أسلافهم الأمويين..

ولكنهم بعد ذلك رأوا: أنهم في مجال التمكين لأنفسهم لا يسعهم الاستمرار بربط دعوتهم بأمر المؤمنين علي عليه الصلاة والسلام، لوجود من هم امسّ بعلي «عليه السلام» رحماً منهم، فاتجهوا نحو التلاعب ببعض الركائز والمنطلقات الفكرية والعقائدية للناس، فأسس المهدي - والظاهر أن هذه هي فكرة ابيه المنصور من قبل - فرقه تدّعي: أن الإمام بعد رسول الله صلى عليه وآله وسلم هو العباس بن عبد المطلب، ثم ولده عبد الله، ثم ولده... وهكذا... إلى أن ينتهي الأمر إلى العباسيين. ولكنهم أجازوا بيعة علي «عليه السلام»، لأن العباس نفسه كان قد أجازها.. وادّعوا: أن الإرث للعم دون البنت، ولذلك فإن حق الخلافة لا يصل إلى الحسن والحسين، عن طريق فاطمة صلوات الله وسلامه عليها. واهتموا في إظهار هذا الأمر وتثبيته كثيراً، حتى قال شاعرهم:

(1) كشف الغمة: ج 3 ص 20.

أنى يكون وليس ذاك بكائن لبني البنات وراثثة الأعمام
فنال على هذا البيت مالاً عظيماً.

وهذا موضوع واسع ومتشعب، وقد استوفينا الحديث عنه - نسبياً -
- في كتابنا: «الحياة السياسية للإمام الرضا «عليه السلام»» ص 78 -
81 فليراجعه من أراد.

الخطة.. ومواجهتها:

ولكن هذا الخط السياسي، وإن حظي بكثير من الدعم والإصرار
من قبل

/صفحة 37/

الحكام، وكل أعوانهم.. وقد جندوا كل طاقاتهم المعنوية والمادية
من أجل تأكيده وتثبيته.. إلا أنه قد كان ثمة عقبة كؤود تواجههم،
وتعترض سبيل نجاحهم في تشويه الحقيقة، وتزوير التاريخ، وهي
وجود أهل البيت صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، الذين يملكون
أقوى الحجج، وأعظم الدلائل والشواهد من القرآن، ومن الحديث
المتواتر، ومن المواقف النبوية المتضافرة، التي يعرفها ورآها
وسمعها عدد هائل من صحابة الرسول الأعظم «صلى الله عليه
 وآله»، وسمعها منهم التابعون، ثم من بعدهم..

وكان من جملة تلك الحجج الدامغة «آية المباهلة» بالذات.. وكم رأينا من مواقف للأمويين وللعباسيين على حد سواء يصرون فيها على نفي بنوة الحسين «عليهما السلام» له «صلى الله عليه وآله».. فكانت تواجه من قبل أهل البيت «عليهم السلام» وشيعتهم، والمنصفين من غيرهم بالاحتجاجات القوية والفاصلة.. الأمر الذي جعل «السحر ينقلب على الساحر»..

وأدركوا: أن أسلوب الحجاج والمنطق، من شأنه أن يظهر الحق الذي يجهدون في إخفائه، وتشويهه.. فكانوا يعملون على عزل الأئمة وشيعتهم عن الساحة، وإبعادهم عن الأنظار، عن طريق الإرهاب والاضطهاد والتكيل، حتى إذا وجدوا أن ذلك لا يجدي، تصدوا لتصفيتهم جسدياً.. بالسم تارة، وبالسيوف أخرى..

أمثلة تاريخية هامة:

ونستطيع أن نذكر هنا بعض ما يتضمن محاولتهم نفي بنوة الحسين له «صلى الله عليه وآله»، واحتجاجات الأئمة وغيرهم عليهم في هذا المجال.. وبعضه يتضمن الاستدلال بآية المباهلة.. وذلك في ضمن النقاط التالية:

1 - «عن ذكوان، مولى معاوية، قال: قال معاوية: لا أعلمن أحداً سمى هذين الغلامين (1) ابني رسول الله «صلى الله عليه وآله». ولكن

(1) الغلام: الكهل. والطار الشارب، فهو من الأضداد، راجع: أقرب الموارد

قولوا: ابني علي «عليه السلام».

قال ذكوان: فلما كان بعد ذلك، أمرني أن أكتب بنيه في الشرف.
قال: فكتبت بنيه وبني بنيه، وتركت بني بناته.. ثم أتيت بالكتاب، فنظر فيه، فقال: ويحك، لقد أغفلت كبر بني!

فقلت: من؟

فقال: أما بنو فلانة - لابنته - بني؟! أما بنو فلانة - لابنته - بني؟!!

قال: قلت: الله!! أيكون بنو بناتك بنيك، ولا يكون بنو فاطمة بني رسول الله «صلى الله عليه وآله»؟!!

قال: ما لك؟ قاتلك الله! لا يسمعن هذا أحد منك..؟! (1).

2 - جاء عن الإمام الحسن «عليه السلام» محتجاً على معاوية قوله: «فأخرج رسول الله «صلى الله عليه وآله» من الأنفس معه أبي، ومن البنين أنا وأخي، ومن النساء فاطمة أمي، من الناس جميعاً، فنحن أهلهم، ولحمه ودمه، ونفسه، ونحن منه وهو منا» (2).

3 - قال الرازي في تفسير قوله تعالى: (وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ)

ج2 ص484.

(1) كشف الغمة للأربلي ج2 ص176.

(2) ينابيع المودة ص479 عن الزرندي المدني، وص 482 و 52، وتفسير

البرهان ج2 ص286 وأمالي الطوسي ج2 ص172.

إلى قوله: (وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِيلَىٰ كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ) (1). -
بعد أن ذكر دلالة الآية على بنوة الحسنين للنبي «صلى الله عليه
وآله» - قال :-

«ويقال: إن أبا جعفر الباقر استدل بهذه الآية عند الحجاج بن
يوسف» (2).

4 - احتج أمير المؤمنين علي «عليه السلام» يوم الثورى على
المجتمعين، بأن الله تعالى جعله نفس النبي «صلى الله عليه وآله»،
وجعل إبنيه إبنيه، ونساءه نساءه (3).

5 - عن الشعبي، قال: كنت عند الحجاج، فأتى بيحيى بن يعمر،
فقيه خراسان، من بلخ، مكبلاً بالحديد فقال له الحجاج: أنت زعمت:
أن الحسن والحسين من ذرية رسول الله «صلى الله عليه وآله»؟!
فقال: بلى.

فقال الحجاج: لتأتيني بها واضحة بيّنة من كتاب الله (!!)، أو
لأقطعك عضواً عضواً.

(1) الآيتان 84 و 85 من سورة الأنعام.

(2) تفسير الرازي ج13 ص66، وفضائل الخمسة من الصحيح الستة ج1
ص241 عنه.

(3) ينابيع المودة ص266 عن الدارقطني والصواعق المحرقة ص154
وفضائل الخمسة ج1 ص250، وحياة أمير المؤمنين للسيد محمد صادق
الصدر ص205 عن الصواعق.

فقال: أتيتك بها بيّنة واضحة من كتاب الله يا حجاج.

قال: فتعجبت من جرأته بقوله: يا حجاج.

فقال له: ولا تأتني بهذه الآية: ندع أبناءنا وأبنائكم.

فقال: أتيتك بها بيّنة واضحة من كتاب الله، وهو قوله: ونوحاً هديناه من قبل، ومن ذريته داود وسليمان.. إلى قوله: وزكريا، ويحيى، وعيسى. فمن كان أبو عيسى، وقد ألحق بذرية نوح؟! قال: فأطرق الحجاج ملياً، ثم رفع رأسه فقال: كأني لم أقرأ هذه الآية من كتاب الله حلّوا وثاقه إلخ..»(1).

وفي نور القبس: أنّ الحجاج طلب منه أن لا يعود لذكر ذلك، ونشره.

6 - لسعيد بن جبير قصة مع الحجاج شبيهة بقصة يحيى بن يعمر، فلا نطيل بذكرها(2).

7 - سأل هارون الرشيد الإمام الكاظم «عليه السلام»، فقال له:

(1) تفسير الرازي ج 2 ص 194 ومستدرک الحاكم ج 3 ص 164 وفضائل الخمسة من الصحاح الستة ج 2 ص 247 و 248، والدر المنثور ج 3 ص 28 عن ابن أبي حاتم، وأبي الشيخ، والحاكم، والبيهقي، والغدير ج 7 ص 123 عن تفسير ابن كثير ج 2 ص 155 ومقتل الحسين للخوارزمي ج 1 ص 89، وراجع العقد الفريد ج 5 ص 20 ونور القبس ص 21 و 22 والكنى والألقاب ج 1 ص 12.

(2) مقتل الحسين للخوارزمي ج 1 ص 89 و 90.

كيف قلتم: إنا ذرية النبي، والنبي لم يعقب، وإنما العقب للذكر لا
للأنثى، وانتم ولد البنت، ولا يكون له قعب؟ فسأله «عليه السلام»
أيعفيه، فلم يقبل، فاحتج عليه، «عليه السلام» بأن القرآن قد اعتبر
عيسى من ذرية إبراهيم في آية سورة الأنعام، مع أنه ينتسب إليه عن
طريق الأم. ثم احتج عليه بآية المباهلة، حيث قال الله تعالى فيها:
(أَبْنَاءَنَا)(1).

8 - إن عمرو بن العاص أرسل إلى أمير المؤمنين «عليه
السلام» يعيبه بأشياء، منها: أنه يسمة حسناً وحسيناً ولدي رسول الله
«صلى الله عليه وآله». فقال لرسوله: «قُلْ للشانِيء ابن الشانِيء: لو
لم يكونا ولديه لكان أبتَر، كما زعم أبوك»(2).

9 - قال الحسين «صلوات الله وسلامه عليه» في كربلاء: «اللهم
إنا أهل بيت نبيك، وذريته وقرابته، فأقصم من ظلمنا، وغصبنا حقنا،
إنك سميع قيب.

فقال محمد بن الأشعث: أي قرابة بينك وبين محمد؟!.

فقال الحسين: اللهم إن محمد بن الأشعث يقول: ليس بيني وبين

(1) نور الأبصار ص148 و 149 و عيون أخبار الرضا ج1 ص84 و 85
تفسير نور الثقلين ج1 ص289 و 290 وتفسير الميزان ج3 ص230
وتفسير البرهان ج1 ص289.
(2) شرح النهج للمعتزلي ج20 ص334.

محمد قرابة، اللهم أرني فيه هذا اليوم ذلاً عاجلاً، فاستجاب الله دعاءه الخ...»(1).

10 - وقد أوضح الباقر «عليه السلام» لنا أنه قد كانت سياسات الآخرين تقضي بنفي بنوة الحسين «عليهما السلام» للنبي «صلى الله عليه وآله»، فراجع كلامه «عليه السلام» في ذلك(2).
هذا ولهم «عليهم السلام» احتجاجات أخرى بأية المباهلة على خلافة أمير المؤمنين، وعلى أفضليته «عليه السلام»، وغير ذلك، لا مجال لذكرها هنا(3).

مفارقة:

وبعد أن اتضح: أن السياسة الأموية كانت تقضي أن يستبعد اسم علي «عليه السلام» من جملة من باهل بهم النبي «صلى الله عليه وآله» ثم نفي بنوة الحسين «عليهما السلام» لرسول الله «صلى الله عليه وآله».

فإننا نجدهم يصرون على خؤولة معاوية للمؤمنين، ويجعلون

(1) مقتل الحسين للخوارزمي ج 1 ص 249 ومقتل الحسين للمقرم ص 278 عنه.

(2) راجع - تفسير القمي ج 1 ص 209.

(3) لا بأس بمراجعة البحار ج 49 ص 188 وتفسير الميزان ج 2 ص 230 و 329 وتفسير البرهان ج 1 ص 286 و 287 وغير ذلك.

ذلك ذريعة للإنكار على من ذكر معاوية بسوء، ولكنهم إذا ذكر محمد بن أبي بكر بسوء رضوا أو أمسكوا ومالوا مع ذاكره، وخؤولته ظاهرة بئنة وقد نفرت قلوبهم من علي بن أبي طالب لأنه حارب معاوية وقاتله، وسكنت قلوبهم عند قتل عمار ومحمد بن أبي بكر، وله حرمة الخؤولة، وهو أفضل من معاوية، وأبوه خير من أبي معاوية، وما ذلك إلا خديعة أو جهالة، وإلا فلماذا لا يستنكرون قتل محمد بن أبي بكر ولا يذكرون خؤولته للمؤمنين؟! (1).

من مواقف الإمام الحسن عليه السلام:

نعم.. ولم يقتصر الأئمة «عليهم السلام» في تصديهم للمغرضين والحاقدين، والوقوف في وجه سياساتهم تلك بحزم وصلابة - على مواقف الحجاج هذه، بل تعدوا ذلك إلى المناسبات الأخرى، واستمروا يعلنون بهذا الأمر على الملأ، ويؤكدون عليه في كثير من المناسبات والمواقف الحساسة، وكشفوا زيف تلك الدعاوى بشكل لا يدع مجالاً لأي شك أو ريب..

وقد صدع الإمام الحسن «عليه السلام» بهذا الأمر في أكثر من مناسبة، وأكثر من موقف..

ولم يكن يكتفي بإظهار وإثبات بنوته لرسول الله «صلى الله عليه وآله» وحسب.. وإنما كان يهتم في التأكيد على أن حق الإمامة

(1) مقتبس من كتاب: المعيار والموازنة ص21.

والخلافة له وحده، ولا تصل النوبة إلى معاوية وأضرابه، لان معاوية ليس فقط يفقد المواصفات الضرورية لهذا الامر، وإنما هو يتصف بالصفات التي تنافيها وتنقضها بصورة أساسية.. وكمثال على كل ذلك نذكر:

1 - أنه «عليه السلام» يخطب فور وفاة أبيه أمير المؤمنين «عليه السلام»، فيقول: «أيها الناس، من عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفني، فأنا الحسن بن علي، وأنا ابن النبي، وأنا ابن الوصي»(1).
لاحظ كلمة: «الوصي» في هذه العبارة الأخيرة.

وفي نص آخر أنه قال: «فأنا الحسن بن محمد «صلى الله عليه وآله»..»(2).

وقال حينئذٍ أيضاً: «أنا ابن البشير النذير، أنا ابن الداعي إلى الله بإذنه، أنا ابن السراج المنير، أنا ابن من أذهب الله عنهم الرجس،

(1) مستدرك الحاكم ج3 ص172 وذخائر العقبى ص138 عن الدولابي، وكشف الغمة للأربلي ج2 ص173 عن الجنابذي على ما يظهر.
(2) مقاتل الطالبين ص52 وتفسير فرات ص72 و70 وفي مقتل الحسين للخوارزمي ج1 ص126: أنا ابن نبي الله الخ.. وحياة الصحابة ج3 ص526 ومجمع الزوائد ج9 ص146 وقال ك ورواه احمد باختصار كثير، وإسناد احمد وبعض طرق البزار والطبراني في الكبير حسان. وتيسير المطالب ص179. وعن أمالي الطوسي ص169 وعن إرشاد المفيد وعن طبقات ابن سعد ج2 ص25، وعن جمهرة الخطب ج2 ص7.

وطهرهم تطهيراً، أنا من أهل بيت افترض الله طاعتهم في كتابه الخ..»(1).

ثم قام ابن عباس، فقال: «هذا ابن بنت نبيكم، ووصي إمامكم فبايعوه»(2).

وفي نص آخر أنه قال حينئذٍ أيضاً: «وعنده نحتسب عزاءنا في خير الآباء رسول الله الخ..»(3).

2 - وفي مناسبة أخرى في الشام، طلب منه معاوية - بمشورة عمرو بن العاص - أن يصعد المنبر، ويخطب - رجاء أن يحصر -

(1) راجع: الفصول المهمة لابن الصباغ ص146 وتفسير فرات ص70 و 72 وكشف الغمة للأربلي ج2 ص159 ويناابيع المودة ص225 و 302 و 270 و 479 و 482 عن أبي سعد في شرف النبوة، والطبراني في الكبير، والبزار، والزرندي المدني، وغيرهم، وارشاد المفيد ص207 وفرائد السمطين ج2 ص120 ومستدرك الحكام ج3 ص172 ومجمع الزوائد ج9 ص46 وحياة الصحابة ج3 ص526 وذخائر العقبى ص138 و 140 وعن الدولابي في الذرية الطاهرة، ونزهة المجالس ج2 ص186، والمحاسن والمساوي ج1 ص132 و 133 والمناقب لابن شهر آشوب ج4 ص11 و 12 والإحتجاج ج1 ص419 والبحار ج44.. وأمالي الشيخ الطوسي ج1 ص12 وإعلام الورى ص208 وشرح النهج للمعتزلي ج16 ص30.

(2) ستأتي المصادر لذلك إن شاء الله تعالى.

(3) البحار ج43 ص363.

فصعد المنبر، فحمد الله، وأثنى عليه، ثم أورد خطبة هامة، تضمنت ما تقدم، وسواه الشيء الكثير، قال الراوي: «ولم يزل به حتى أظلمت الدنيا على معاوية، وعرف الحسن من لم يكن عرفه من أهل الشام وغيرهم، ثم نزل.

فقال له معاوية: أما إنك يا حسن قد كنت ترجو ان تكون خليفة، ولست هناك!

فقال الحسن «عليه السلام»: اما الخليفة فمن سار بسيرة رسول الله «صلى الله عليه وآله» وعمل بطاعة الله عز وجل. وليس الخليفة من سار بالجور، وعطل السنن، واتخذ الدنيا أمأ وأبأ، وعباد الله خولاً، وماله دولاً، ولكن ذلك أمر ملك أصاب ملكاً، فتمتع منه قليلاً، كأن قد انقطع عنه..» إلى آخر كلامه «عليه السلام»⁽¹⁾.

ونفس هذه القضية تذكر له مع معاوية، حينما جرى الصلح بينهما في الكوفة⁽²⁾.

-
- (1) الإحتجاج ج 1 ص 419 والخرائج والجرائح ص 218 والكلام الأخير موجود أيضاً في مصادر أخرى، فراجع الهامش التالي.
- (2) ذخائر العقبى ص 140 عن أبي سعد، وراجع: مقتل الحسين للخوارزمي ج 1 ص 126 لكن فيه: أن ذلك كان بالمدينة، والبحار ج 44 ص 122 والمحاسن والمساوي ج 1 ص 133 وليراجع شرح النهج للمعتزلي ج 16 ص 49 ومقاتل الطالبين ص 73 والإمام الحسن لآل يس ص 110 - 114 وتحف العقول ص 164.

وهذا يؤيد ما ذكره البعض: من أن معاوية قد دس السم الى الإمام الحسن «عليه السلام»، لأنه كان يقدم عليه الى الشام(1).

3 - وفي نص آخر: أن معاوية طلب من الإمام الحسن «عليه السلام»: ان يصعد على المنبر، ويخطب.. فصعد المنبر وخطب، وصار يقول: أنا ابن، أنا ابن..

إلى أن قال: «لو طلبتم ابناً لنبيكم ما بين لابتيها لم تجدوا غيري وغير أخي»(2). ومن أراد الرواية بطولها فليراجع المصادر.

4 - وفي نص آخر: أن معاوية طلب منه: ان يصعد المنبر وينتسب، فصعد، وصار يقول: بلدتي مكة ومنى، وانا ابن المروة والصفاء، وانا ابن النبي المصطفى.. الى ان قال: فاذن المؤذن، فقال: اشهد ان محمداً رسول الله، فالتفت الى معاوية، فقال: أمحمد أبي؟ أم أبوك؟! فإن قلت: ليس بأبي، كفرت، وإن قلت: نعم، فقد أقررت.. ثم قال: أصبحت العجم تعرف حق العرب بأن محمداً منها، يطلبون حقنا، ولا يردون إلينا حقنا»(3).

(1) الغدير ج 11 ص 8 عن طبقات ابن سعد.

(2) المناقب لابن شهر آشوب ج 4 ص 12 عن العقد الفريد والمدائني. وليراجع: مقتل الحسين للخوارزمي ج 1 ص 126 والبحار ج 43 ص 356/355 وعيون الاخبار لابن قتيبة ج 2 ص 172.

(3) مناقب آل أبي طالب ج 4 ص 12 والبحار ج 43 ص 356 وليراجع ج 44 ص 121 و 122 وعن تحف العقول ص 232 والخرايج والجرايح

5 - وفي مناسبة أخرى، طلب منه معاوية أن يخطب ويعظهم، فخطب وصار يقول: أنا ابن رسول الله، أنا ابن صاحب الفضائل، أنا ابن صاحب المعجزات والدلائل، أنا ابن أمير المؤمنين، أنا المدفوع عن حقي.. إلى أن قال: أنا إمام خلق الله، وابن محمد رسول الله، فخشي معاوية أن يتكلم بما يفتن به الناس، فقال: إنزل، فقد كفى ما جرى، فنزل»(1).

6 - بل لقد رأينا معاوية يعترف له بهذا الأمر، فيقول له مرة في كلام له: «ولا سيما أنت يا أبا محمد، فإنك ابن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وسيد شباب أهل الجنة»(2).

ويدخل في هذا المجال أيضاً قول الإمام الحسن «عليه السلام» لأبي بكر، وقول الإمام الحسين «عليه السلام» لعمر: انزل عن منبر أبي، حسبما سيأتي، إن كان المقصود بأبي: هو النبي «صلى الله عليه وآله»، كما يظهر من اعترافهما لهما. وإن كان المقصود به أباهما أمير المؤمنين - كما احتمله بعض المحققين - (3)، فيدخل في مجال احتجاجاتهما «عليهما السلام» على أحقيتهم بالأمر، دون كل أحد سواهم.. ويكونان قد انتزعا منهما اعترافاً صريحاً وهاماً في هذا

ص217 و 218.

(1) أمالي الصدوق ص158.

(2) المحاسن والمساوي ج1 ص122.

(3) هو المحقق البهائي السيد مهدي الروحاني حفظه الله.

المجال.

مواقف أخرى للأئمة وذريتهم الطاهرة:

وبعد ذلك، فإننا نجد الإمام الحسين «عليه السلام» يخطب الناس، ويقول: «أقررتكم بالطاعة، وأمنتكم بالرسول محمد «صلى الله عليه وآله»، ثم إنكم زحفتكم إلى ذريته وعترته، تريدون قتلهم.. إلى أن قال: ألسنت أنا ابن بنت نبيكم، وابن وصيه، وابن عمه»⁽¹⁾.

ويقول في موضع آخر، حينما اشتد به الحال: «ونحن عترة نبيك، وولد نبيك، محمد «صلى الله عليه وآله»، الذي اصطفيته بالرسالة الخ..»⁽²⁾.

ويقول في وصف جيش يزيد، في يوم عاشوراء: «فإنما أنتم طواغيت..»

إلى أن قال: وقتلة أولاد الأنبياء، ومبيري عترة الأوصياء»⁽³⁾. وقد اعترفوا له بذلك حينما ناشدهم، فقال: أنشدكم الله، هل تعرفوني؟!!

-
- (1) مقتل الحسين للمقرم ص 274 عن مقتل محمد بن أبي طالب الحائري.
 (2) المصدر السابق عن الإقبال، ومصباح المتهدج، وعنهما في مزار البحار ص 107 باب زيارته يوم ولادته.
 (3) مقتل الحسين للخوارزمي ج 2 ص 7 وراجع: مقتل الحسين للمقرم ص 282 للاطلاع على مصادر أخرى.

قالوا: نعم، أنت ابن رسول الله وسبطه»(1).

وللإمام السجاد «عليه السلام» موقف هام في الشام، حينما ألقى خطبته الرائعة، فقال: «أيها الناس، أنا ابن مكة ومنى، أنا ابن زمزم والصفاء، أنا ابن من حمل الركن بأطراف الردا..

إلى أن قال: أنا ابن من حُمِلَ على البراق، وبلغ به جبرائيل سدرة المنتهى..» إلى آخر الخطبة التي كان من نتيجتها: أن «ضجَّ الناس بالبكاء، وخشي يزيد الفتنة، فأمر المؤذن أن يؤذن للصلاة».. ولكنه «عليه السلام» قد تابع خطبته، واحتجاجاته الدامغة على يزيد، وتفرق الناس، ولم ينتظم لهم صلاة في ذلك اليوم(2).

وبعد ذلك.. فإننا نجد العقيلة زينب تقف في وجه يزيد لتقول له: «أمن العدل يا ابن الطلقاء، تخديرك حرائرك وإماءك، وسوقك بنات رسول الله سبايا؟!..»

وفيها: «واستأصلت الشأفة، بإراقتك دماء ذرية رسول الله «صلى الله عليه وآله»..»

إلى أن قالت: «ولتردنَّ على رسول الله «صلى الله عليه وآله»

(1) أمالي الصدوق ص140.

(2) راجع مقتل الحسين للخوارزمي ج2 ص69 و 70 ومقتل الحسين للمقرم

ص442 و 443 عنه، وعن نفس المهموم ص242.

بما تحملت من سفك دماء ذريته، وانتهكت من حرمة ولحمته»(1).
 وفي خطبة لها لأهل الكوفة: «الحمد لله، والصلاة على أبي محمد
 وآله الطيبين الأخيار». وفي نص آخر: «والصلاة عن أبي رسول
 الله»(2).

وتقول فاطمة بنت الحسين في خطبة لها في الكوفة أيضاً: «.. وأنَّ
 محمداً عبده ورسوله، وأنَّ اولاده ذبحوا بشط الفرات»(3).

على خطي النبي الأكرم ﷺ:

وبعد.. إنَّ ذلك لم يكن منهم «عليهم السلام» إلا أسوة منهم بالنبي
 محمد «صلى الله عليه وآله»، الذي كان ينظر إلى الغيب من ستر
 رقيق، وقد ورد عنه الثير مما يدل على إصراره صلى عليه وآله على
 تركيز فضية بنوة الحسين «عليهما السلام» له «صلى الله عليه
 وآله» في ضمير الأمة ووجدانها، بشكل لا يبقى معه أي مجال
 للشبهة، أو الشك والترديد.. وكنموذج على ذلك نشير إلى:

-
- (1) بلاغات النساء (ط دار النهضة) ص35 و 36 ومقتل الحسين للخوارزمي
 ج2 ص64 و 65 ومثل الحسين للمقرم ص450 و 451.
 (2) راجع: الأمالي للشيخ الطوسي ج1 ص90 ومقتل الحسين للمقرم ص385
 عنه وعن أمالي ابنه، وعن اللهوف، وابن نما، وابن شهر آشوب،
 والاحتجاج للطبرسي.
 (3) مقتل الحسين للمقرم ص390.

1 - قوله «صلى الله عليه وآله»: هذان ابناي من أحبهما فقد أحبني (1).

وفي نص آخر: هذان ابناي، وابنا ابنتي، اللهم إني أحبهما، وأحب من يحبهما (2).

وفي رواية أخرى عن عائشة: أن النبي «صلى الله عليه وآله» كان يأخذ حسناً، فيضمه إليه، ثم يقول: اللهم إن هذا ابني، وأنا أحبه، فأحبيه، وأحب من يحبه (3).

2 - كما أنه «صلى الله عليه وآله» بمجرد ولادة أحدهما يقول لأسماء: هلمي ابني، كما تقدم.

(1) ذخائر العقبى ص124، وصفة الصفوة ج1 ص763، وتاريخ ابن عساكر ج4 ص206 وكنز العمال ط2 ج6 ص221 والغدير ج7 ص124 عن مستدرك الحكام ج3 ص166 ونقل عن الترمذي، رقم 3772.

(2) ينابيع المودة ص165 عن الترمذي، وتاريخ الخلفاء ص189 والمعجم الصغير للطبراني ج1 ص200 وخصائص الإمام علي للنسائي ص124 ومجمع الزوائد ج9 ص180 وراجع: مستدرك الحاكم ج3 ص166 و171 و ذخائر العقبى ص124 وفي هامش الخصائص للنسائي عن كفاية الطالب ص200 وكنز العمال ج6 ص220 وعن الترمذي ج2 ص240 وغيرهم.

(3) كنز العمال ج16 ص262 ط2 ومجمع الزوائد ج9 ص176، وترجمة الإمام الحسن بن علي عليهما لابن عساكر، بتحقيق المحمودي ص56، وفي هامشه عن المعجم الكبير للطبراني ج1 ص20 ط1.

3 - وقول: إن ابني هذا سيد(1).

4 - كما أنه «صلى الله عليه وآله» يجلس في المسجد، ويقول: أدعوا لي ابني، قال: فأتى الحسن يشتم..

إلى أن قال: وجعل رسول الله «صلى الله عليه وآله» يفتح فمه في فمه، ويقول: اللهم إني أحبه، فأحبه، وأحباً من يحبه، ثلاث مرات(2).

5 - وعنه «صلى الله عليه وآله» إنه قال: كل ابن آدم ينتسبون إلى عصابة أبيهم، إلا ولد فاطمة فإني أنا أبوهم، وأنا عصبتهم(3).

وحسبنا ما ذكرناه في هذا المجال، فإن استقصاء ذلك مع مصادرة متعسر، بل متعذر في هذه العجالة، لا سيما وأن علينا أن نوفر الفرصة لبحوث أخرى عن الحياة السياسية للإمام الحسن المجتبي عليه الصلاة والسلام. ومن أراد المزيد من النصوص الداله

(1) مصادر ذلك كثيرة، لا يكاد يخلو منها كتاب، ولذا فلا حاجة لتعدادها..

(2) ذخائر العقبى ص122 عن الحافظ السلفي.

(3) الصواعق المحرقة ص154 ومستدرك الحاكم ج3 ص164، وتاريخ بغداد ج11 ص285، وينايع المودة ص261 وفرائد السمطين ج2 ص69، ومقتل الحسين للخوارزمي ج1 ص68 وإحقاق الحق ج9 ص644 - 655 عن مصادر كثيرة جداً وذخائر العقبى ص121 وفضائل الخمسة من الصحاح الستة ج3 ص149، وعن كنز العمال ج6 ص216 و 215 وعن مجمع الزوائد ج9 ص172.

على بنوة الحسين «عليهما السلام» فليراجع الغدير ج 7 ص 124 - 129(1).

ج: شهادة الحسين على كتابٍ لثقيف:

وبعد كل ما تقدم.. فإننا نجد النبي «صلى الله عليه وآله» يكتب كتاباً لثقيف، ويثبت فيه شهادة علي والحسين «صلوات الله وسلامه عليهم».

قال أبو عبيد: «وفي هذا الحديث من الفقه إثباته شهادة الحسن والحسين. وقد كان يروى مثل هذا عن بعض التابعين أن شهادة الصبيان تكتب ويستنسبون: فيستحسن ذلك. فهو الآن في سنة النبي «صلى الله عليه وآله»»(2).

وقال الكتاني: «فيه من الفقه إثباته «صلى الله عليه وآله» شهادة الصبيان، وكتابة أسماهم قبل البلوغ. وإنما تقبل شهادتهم إذا أدوها بعد

(1) وليراجع أيضاً - على ما ذكره المحقق العلامة الاحمدي -: ينابيع المودة ص 259 و 138 و 146 و 214 و 183 و 182 و 255 و 136 و 221 و 258 و 222 و 331 و 250 وإسعاف الراغبين ص 132 و 133 وكفاية الطالب ص 235 و 237 والفصول المهمة لابن الصباغ ص 158 و 159 وتاريخ الخلفاء للسيوطي ص 126 وابن عساكر ج 4 ص 152 و 203 و 204.

(2) الأموال ص 289 و 280 وراجع: التراتيب الإدارية ج 1 ص 274 ومكاتيب الرسول ج 1 ص 273 وراجع: طبقات ابن سعد ج 1 ص 33.

البلوغ. وفيها أيضاً شهادة الإبن أيضاً مع شهادة أبيه في عقد واحد 1 هـ نقله في نور النبراس» انتهى(1).

وقال محمد خليل هراس في تعليقه له على الأموال: «ولا يجوز القول بأن تلك خصوصية لهما رضي الله عنهما: إذ لا دليل عليها ومادام الطفل مميزاً يجب أن تعتبر شهادته فإنه قد يحتاج إليها..»(2).

ونقول:

ألم يجد النبي أحداً من الصحابة يستشده على ذلك الكتاب الخطير الذي يرتبط بمصير جماعة كثيرة سوى هذين الصبيين؟! وهل كان وحيداً فريداً حينما جاءه وفد ثقيف، وكتب لهم ذلك الكتاب حتى احتاج إلى استشهاد ولدين صغيرين لم يبلغا الخمس سنوات؟! إن أدنى مراجعة للنصوص التاريخية لتبعد كل البعد هذا الاحتمال الأخير، حيث إنها صريحة في أن رسول الله صلى عليه وآله وسلم قد ضرب لهم قبة في المسجد ليسمعوا القرآن، ويروا الناس إذا صلوا وكان خالد بن سعيد بن العاص حاضراً وكان خالد بن الوليد هو الكاتب، ومع ذلك لم يشهدا على الكتاب..

أخيراً.. فقد نص ابن رشد على أن العدالة تشترط في الشاهد بإجماع المسلمين. ثم قال: «وأما البلوغ فإنهم اتفقوا على أنه يشترط

(1) التراتيب الإدارية ج 1 ص 274.

(2) الأموال هامش ص 280.

حيث تشترط العدالة. واختلفوا في شهادة الصبيان بعضهم على بعض في الجراح وفي القتل: فردها جمهور فقهاء الأمصار لما قلناه من وقوع الإجماع على أن من شرط الشهادة العدالة، ومن شرط العدالة البلوغ: ولذلك ليست في الحقيقة شهادة عند مالك، وإنما هي قرينة حال..» (1).

وبعد كل ما تقدم.. فإننا نفهم: أن النبي «صلى الله عليه وآله» أراد أن يظهر امتيازاً للحسنين «عليهما السلام»، وأنهما كانا على درجة عالية من التمييز والتعقل التام في هذا الوقت المبكر جداً من سنهما، وأنهما مؤهلان لأن يتحملا مسؤوليات جسام حتى في المعاهدات السياسية الخطيرة كهذه المعاهدة بالذات، وبالأخص بالنسبة لقبيلة ثقيف المعروفة بعداؤها القوي للإسلام والمسلمين.

د: بيعة الرضوان:

1 - قال الشيخ المفيد «رضوان الله تعالى عليه»، عن الحسنين عليهما الصلاة والسلام: «وكان من برهان كمالهما «عليهما السلام»، وحجة اختصاص الله تعالى لهما، بعد الذي ذكرناه من مباهلة النبي «صلى الله عليه وآله» بهما، بيعة رسول الله لهما، ولم يبايع صبياً في ظاهر الحال غيرهما، ونزول القرآن بإيجاب ثواب الجنة لهما على عملهما، مع ظاهر الطفولية فيهما، ولم ينزل بذلك في مثلهما، قال الله

(1) بداية المجتهد ج2 ص457.

تعالى: (وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا، وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا)..⁽¹⁾

2 - وقال الخليفة المأمون العباسي، في ضمن احتجاجاته على أهل بيته فيما يتعلق بالإمام الجواد «عليه السلام»:

«ويحكم، إن أهل هذا البيت خصوا من الخلق بما ترون من الفضل. وإن صغر السن لا يمنعهم من الكمال. أما علمتم: أن رسول الله «صلى الله عليه وآله» افتتح دعوته بدعاء أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام»، وهو ابن عشر سنين، وقبل منه الإسلام، وحكم له به، ولم يدع أحداً في سنه غيره؟! وبإيع الحسن والحسين «عليهما السلام» وهما دون الست سنين، ولم يبائع صبياً غيرهما؟! أو لا تعلمون الآن ما اختص الله به هؤلاء القوم، وأنهم ذرية بعضهما من بعض، يجري لآخرهم ما يجري لأولهم الخ..⁽²⁾

وروي عن الصادق أيضاً: أنه «لم يبائع النبي «صلى الله عليه وآله» من لم يحتلم إلا الحسن والحسين، وعبد الله بن جعفر، وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم» قال: ولم يبائع صغيراً إلا منا⁽³⁾.

(1) الإرشاد ص 219 وفدك للقزويني هامش ص 16 عنه.

(2) الإحتجاج ج 2 ص 245 والبحار ج 50 ص 78 عنه، والإرشاد للمفيد ص 363، وتفسير القمي ج 1 ص 184 و 185 وراجع: الحياة السياسية للإمام الجواد «عليه السلام»، حين الكلام حول قضية تزويج المأمون ابنته للإمام، فقد ذكرنا عنه مصادر كثيرة.

(3) ينابيع المودة ص 375 عن فصل الخطاب لمحمد پارسا البخاري، عن

وذلك بكذب دعوى البعض: بايع النبي «صلى الله عليه وآله» عبد الله بن الزبير، وهو ابن سبع سنين⁽¹⁾ وقد كان انتحال الفضائل أمراً معروفاً عن الزبيريين وبني أمية.

ولكن ما تقدم عن المأمون، وعن الشيخ المفيد يوضح: أن إضافة ابن عباس، وابن جعفر إنما هي من تزيّد الرواة، حيث ينفى المأمون بشكل قاطع - وكذلك ينفى المفيد - أن يكون «صلى الله عليه وآله» قد بايع صديقاً غيرهما، وذكر ذلك في مقام الاحتجاج، يدل على التسالم على ذلك الأمر آنئذٍ. وأن ما ورد في هذا النص الأخير، قد أضيف إليه بعد ذلك الزمان..

وواضح: أنه إذا كانت البيعة تتضمن إعطاء التزام وتعهد للطرف الآخر، بتحمل مسؤوليات معينة، ترتبط بمستقبل الدعوة والمجتمع، وحمايتهما من كثير من الأخطار التي ربما يتعرضان لها، فإن معنى ذلك هو أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد رأى في الحسنين «عليهما السلام» - على صغر سنهما - أهلية وقابلية لتحمل تلك المسؤوليات

النووي على ما يبدو وترجمة الإمام الحسين لابن عساكر بتحقيق المحمودي ص 150 وفي هامشه عن المعجم الكبير للطبراني، ترجمة الإمام الحسين الحديث رقم 77 وحياة الصحابة ج 1 ص 250 ومجمع الزوائد ج 6 ص 40 عن الطبراني وقال: هو مرسل ورجاله ثقات والعقد الفريد ج 4 ص 384 من دون ذكر ابن عباس.

(1) التراتيب الإدارية ج 1 ص 222 عن القرطبي.

الجسام، والوفاء بالالتزامات التي أخذنا على عاتقهما الوفاء بها...
وقد يتخيل البعض هنا: أن التكليف قد كان حينئذٍ منوطاً بالتمييز،
فأخذ البيعة منهما لا يعبر عن امتياز ذي شأن لهما، سوى أنهما قد
امتلكا صفة التمييز في وقت مبكر، فتبعها تعلق التكليف بهما...

والجواب عن ذلك:

أولاً: إن ما يقال من إناطة التكليف بالتمييز قد انتهى امده قبل
ذلك بزمان وبالذات في عام الخندق - في السنة الخامسة أو الرابعة
للهجرة النبوية (1) - في قضية قبول ابن عمر في الغزو، حيث انيط
التكليف بالسن منذئذٍ.. حسبما ذكره..

وثانياً: أننا لو سلمنا ذلك.. فيرد سؤال، وهو: لماذا اختص ذلك
بالحسنين صلوات الله عليهما، دون غيرهما من سائر الناس؟! أم
يعقل: أنه لم يكن ثمة مميز غيرهما؟! حتى ولو كان له من العمر إثنا
عشر أو ثلاثة عشر سنة، أو نحو ذلك؟! إن ذلك يكشف ولا شك عن
امتياز خاص لهما، لم يشركهما فيه أحد من الخلق، كما قرره
المأمون، والشيخ المفيد رضوان الله تعالى عليه..

وثالثاً: إن التمييز ومجرد التكليف لا يكفي في أحيان كثيرة،
وذلك لأن طبيعة المسؤوليات التي يراد الاضطلاع بها في بعض
المواضع تقتضي وجود قدرات وملكات وإمكانات إيمانية وفكرية

(1) راجع: حديث الإفك (تاريخ ودراسة) ص 96 - 99.

معينة، لا بد من توفرها في ذلك الشخص الذي يعدُّ لذلك.. ومورد بيعة الرضوان من هذا القبيل.

ومما يوضح ذلك: أننا نجد كثيرين ممن أظهروا قدرتهم على تحمل تلك المسؤوليات، وقبلت منهم البيعة - كما كان الحال بالنسبة لبيعتهم لأمير المؤمنين يوم الغدير، وحينما أصبح خليفة، وغير ذلك - لم يفوا ببيعتهم، واتضح أنهم لم يكونوا حائزين على تلك القدرات التي ينبغي توفرها في من يعطي التزاماً، ويتحمل مسؤوليات كبيرة ذات طبيعة رسالية رائدة...

الحسن والحسين إمامان:

وبعد كل ماتقدم، فإننا نعرف المغزى العميق لقوله «صلى الله عليه وآله»: «الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا». أو ما هو بمعنى ذلك، حسبما تقدم في أوائل هذه الدراسة، رغم أنهما «عليهما السلام» ربما لم يكن عمرهما حينئذٍ قد تجاوز عدد اصابع اليد الواحدة.. ونجد الإمام الحسن «عليه السلام» يستدل بهذا القول على من يعترض عليه في صلحه مع معاوية(1).

وإذا كان البعض يريد أن يدعي: أن خلافة الإمام الحسن «عليه السلام» إنما كانت باختيار من المسلمين وبيعتهم، ولم تكن بوصية

(1) راجع علل الشرايع ج 1 ص 211.

حتى من أبيه(1) ..

فإن هذا القول، وسائر ما تقدم، يدفع كل ذلك ويدحضه..
 ولدينا من النصوص التي تؤكد على وصاية أمير المؤمنين «عليه السلام» بالخلافة له من بعده الشيء الكثير..
ويمكن أن نذكر منها هنا:

- 1 - قول الإمام الحسن «عليه السلام» في كتابه لمعاوية: «..وبعد.. فإن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب لما نزل به الموت ولأنني هذا الأمر بعده»(2).
- 2 - وقال ابن عباس، بعد استشهاد أمير المؤمنين «عليه السلام»: هذا ابن بنت نبيكم، ووصي إمامكم، فبايعوه»(3).

-
- (1) جاء ذلك في مجلة المجتمع الكويتية، في بعض أعدادها قبل سنوات، وفي مروج الذهب ج2 ص414: إن أمير المؤمنين «عليه السلام» لم يعهد.
 - (2) راجع: مقاتل الطالبين ص55 و 56 والفتوح لابن اعثم ج4 ص151 والمناقب لابن شهر آشوب ج4 ص31 وشرح النهج للمعتزلي ج16 ص36 - 40 والبحار ج44 ص64 هم كشف الغمة، وحياة الحسن بن علي «عليه السلام» للقرشي ج2 ص29، وراجع: همش أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج3 ص31 وفي بعض المصادر «ولأنني المسلمون الأمر».
 - (3) الفصول المهمة لابن الصباغ ص46 وأعلام الورى ص209 والإرشاد للمفيد ص207، وشرح النهج للمعتزلي ج16 ص30 وكشف الغمة

3 - عن الهيثم بن عدي، قال «حدثني غير واحد ممن أدركت من المشايخ: أن علي بن أبي طالب «عليه السلام» أصر الأمر إلى الحسن»(1).

4 - وقال ابن أبي الحديد المعتزلي الحنفي عن أمر الخلافة: «وعهد بها إلى الحسن «عليه السلام» عند موته»(2).

5 - «وذكروا: أن جندب بن عبد الله دخل على علي «عليه السلام»: فقال: يا أمير المؤمنين، إن فقدناك فلا نفقدك، فنباع الحسن؟ قال: نعم»(3).

6 - وقال ابن كثير: «الخلفاء الأربعة: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي. خلافتهم محققة، بنص حديث سفينة:

الخلافة بعدي ثلاثون سنة، ثم بعدهم الحسن بن علي، كما وقع، لأن علياً أوصى إليه، وبايعه أهل العراق الخ.»(4).

7 - وعند أبي الفرج، وغيره: أنه لما أتى أبا الأسود نعي أمير

للأربلي ج 2 ص 164 ومقاتل الطالبين ص 34 و 52، وحياة الحسن للقرشي ج 2 ص 10 وعن إثبات الهداة ج 5 ص 139 و 134 و 136 والبحار عن أبي مخنف.

(1) العقد الفريد ج 4 ص 474 و 475.

(2) شرح النهج للمعتزلي ج 1 ص 57.

(3) المناقب للخوارزمي ص 278.

(4) البداية والنهاية ج 6 ص 249.

المؤمنين، والبيعة للإمام الحسن «عليه السلام»، قام أبو الأسود خطيباً، فكان مما قال:

«..وقد أوصى بالإمامة بعده إلى ابن رسول الله، وابنه، وسليته، وشبيهه في خلقه وهدية الخ..»(1).

8 - وعند المسعودي: أن أمير المؤمنين «عليه السلام» «وإني أوصي إلى الحسن والحسين؛ فاسمعوا لهما، وأطيعوا أمرهما»(2).

هذا، وقد ذكر وصية الإمام علي «عليه السلام» إلى ولده الإمام الحسن «عليه السلام» غير واحد من المؤلفين في كتبهم(3).. فلترجع.

9 - هذا كله.. عدا عما تقدم من قوله «صلى الله عليه وآله»: «أنتم الإمامان ولأمامان الشفاعة».

وقوله «صلى الله عليه وآله»: الحسن والحسين إمامان قلما أو قعدا، وعدا عن الأحاديث الكثيرة، التي تنص على الأئمة بأسمائهم(4).

(1) راجع: تيسير المطالب ص179 وقاموس الرجال ج5 ص172 والأغاني ج6 ص121 وفي الخرائج والجرائح ما يدل على ذلك.

(2) إثبات الوصية ص152.

(3) راجع: البحار ج10 ص89، وإثبات الهداة ج5 ص140 وراجع ص121 حتى ص143، وأنساب الأشراف ج2 ص502 - 504 بتحقيق المحمودي، وصلاح الحسن «عليه السلام» لآل يس.. والكافي ج1 ص297 - 300.

(4) راجع: منتخب الأثر.. وكحديث أهل بيتي كسفينة نوح، وحديث الثقلين وغير ذلك..

وعدا عن نصوص كثيرة من طرق أهل البيت وشيعتهم، لا مجال لذكرها هنا...

10 - ولما مات أمير المؤمنين «عليه السلام»، جاء الناس إلى الحسن «عليه السلام»، فقالوا: أنت خليفة أبيك، وصيُّه(1).

11 - وقال المسعودي: «وقد ذكرت طائفة من الناس: أن علياً رضي الله عنه أوصى إلى ابنه الحسن والحسين، لأنهما شريكاه في آية التطهير. وهذا قول كثير ممن ذهب إلى القول بالنص»(2).

12 - وعن علي «عليه السلام»: أنت يا حسن وصيي، والقائم بالأمر بعدي(3).

وفي نص آخر: يا بُنيَّ، أنت وليُّ الأمر، ووليُّ الدم(4).

13 - وفي نصٍّ آخر: الحسن والحسين في عترتي، وأوصيائي، وخلفائي(5).

(1) إثبات الهداة ج 5 ص 135 والبحار ج 10 ط قديم، باب مصالحة الحسن، عن الخرائج والجرائج.

(2) مروج الذهب ج 2 ص 413.

(3) إثبات الهداة ج 5 ص 140.

(4) إثبات الهداة ج 5 ص 126 وكشف الغمة، وأصول الكافي ج 1 ص 299 وصلح الحسن ج 1 ص 52.

(5) إثبات الهداة ج 5 ص 139.

- 14 - إن الشيعة أطبقت: على أن علياً نص على ابنه الحسن(1).
- 15 - ويفهم من رواية ذكرها ابن سعد: أن أمر الوصاية قد اشتهر عن آل علي، في عهد التابعين فراجع وكانوا يتقون الناس في إظهارها(2).

إلى غير ذلك مما لا مجال لتتبعه واستقصائه..

وقد تقدم في أوائل هذا الكتاب بعض ما يدل على ذلك أيضاً.

وحسبنا ما ذكرنا هنا، فيما يتعلق بالحياة السياسية للإمام الحسن «عليه السلام»، في حياة الرسول الأعظم «صلى الله عليه وآله».. فإن استيفاء ذلك مما لا يمكن في هذه العجالة.. ولننتقل الآن إلى حياته السياسية في عهد الشيخين..

فإلى الفصل التالي..

(1) إثبات الهداة ج5 ص133 و 135 و 138 عن الشافعي للسيد المرتضى، وكشف الغمة، وإعلام الوري.

(2) راجع: الطبقات الكبرى (ط ليدن) ج5 ص239.

الفصل الثاني:

في عهد الشيخين

فدك.. والحسنان عليهما السلام:

لقد توفي الرسول الإِ عظم، محمد «صلى الله عليه وآله»، وحدث بعده ما حدث، من استنثار أبي بكر بالأمر، وإقضاء أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام عن محله الطبيعي، الذي أهله الله سبحانه وتعالى له..

ثم تعرضت فاطمة الزهراء، بنت النبي الأقدس «صلى الله عليه وآله»، لاغتصاب إرثها من أبيها، ومصادرة حتى ما كان النبي «صلى الله عليه وآله» قد ملكها إياها في حال حياته.. ومنها: «فدك».. وجرت بينها وبين أبي بكر مساجلات، واحتجاجات حول هذا الموضوع. وطلبوا منها: أن تأتي بالشهود لإثبات ما تدعيه..

فجاءت بأمير المؤمنين «عليه السلام»، وبالحسنين الزكيين «عليهما السلام»، وبأم أيمن.

ولكن أبا بكر رد الشهود، ورفض إرجاع حقها إليها.. كما هو معروف.

قال شريف مكة:

ثم قالت: فنحلة لي من وا لدي المصطفى، فلم ينحلاها

فأقامت بها شهوداً، فقالوا بعلمها شاهد لها وابنها(1)

وهكذا.. فإن الزهراء البتول «صلوات الله وسلامه عليها»، وهي المرأة المعصومة بحكم آية التطهير وغيرها، والتي لم تكن لتُصدر، ولا لتوردَ إلا وفق الشرع الإسلامي الحنيف، قد استشهدت بالحسنين الزكيين «عليهما السلام» بمرأى، وبمسمع، وبتأييد ورضى من سيد الوصيين، أمير المؤمنين علي «عليه السلام».. فلقد رأيا فيهما الأهلية لأداء الشهادة في مناسبة كهذه، مع أنهما كانا آنئذٍ لا يتجاوز عمرهما السبع سنوات، فأعطأوهما دوراً بارزاً في قضية مصيرية وخطيرة

(1) راجع في كل ما تقدم، ولا سيما بالنسبة للاستشهاد بالحسنين «عليهما السلام»: المسترشد في إمامة علي بن أبي «عليه السلام» ص 105 و 106 و 108 ومروج الذهب ج 3 ص 237 والصواعق المحرقة ص 35، وتاريخ اليعقوبي ج 2 ص 469 وسيرة الأئمة الاثني عشر ج 1 ص 129 و 130 عن الصواعق المحرقة، وعن شرح المواقف ودلائل الصدق ج 3 قسم 1 ص 38 عن المواقف، وفدك للقزويني ص 16 و 17 ومكاتيب الرسول ج 2 ص 579 عن المسعودي، والحلي، وابن أبي الحديد ومالكيت خصوصي (زمين) للأحمدي ص 132 عن أكثر من تقدم وعن جامع أحاديث الشيعة ج 8 ص 606 والتهذيب، والبحار ج 8 ص 108 عن كشكول العلامة.

وإنما ذكرنا هنا خصوص المصادر التي ذكرت الحسنين «عليهما السلام» في القضية. وإلا.. فإن مصادر أصل النزاع فيما بين الزهراء وبين أبي بكر والهيئة الحاكمة كثيرة جداً، لا مجال لتتبعها.

كهذه، لم يكن أمراً عفويًا، ولا منفصلاً عن الضوابط التي تنظم مواقف أهل البيت «عليهم الصلاة والسلام».. وإنما كان امتداداً لمواقف النبي «صلى الله عليه وآله» منهما، في مجال إعدادهما، ووضعهما في مكانهما الطبيعي على المستوى القيادي للأمة.

هذا.. ولا يجب أن نقلل من أهمية هذه القضية.. على اعتبار أنها ترتبط بحق مالي، وليست - كالبيعة - عقداً يشترط فيه البلوغ، مع ملاحظة: أن سنهما حين الشهادة كان يفوق ما كان لهما من السن حين البيعة(1)..

لا.. يجب أن نتخيل ذلك.. فإن الشهادة يعتبر فيها البلوغ أيضاً، والعقل.. كما أن سنهما حينئذٍ كان - كما قلنا - لا يصل إلى الثمان سنوات.. أضف إلى ذلك: أن الاستشهاد بالحسنين، وبعلي، وبأب أيمن التي شهد لها النبي «صلى الله عليه وآله» بأنها من أهل الجنة، إنما كان، كما يقول السيد هاشم معروف الحسني «رضوان الله تعالى عليه»:

«لكي تسجل على القوم رداً صريحاً لنصوص الرسول فيه، وفي ولديه. على أنها لو أحضرت عشرين شاهداً من خيرة الصحابة لم يكن مستعداً للقضاء لها بما تطلب.. بل كان على ما يبدو من سير الأحداث مستعداً لأن يعارض شهادتهم بعشرات الشهود، كما عاض

(1) راجع: فدك للقزويني ص 16 و 17.

شهادة علي وأم أيمن، بشهادة عمر، وعبد الرحمن بن عوف، كما نصت على ذلك رواية شرح النهج السابقة الخ..»(1).

ولقد صدق الحسن بن علي «رحمه الله» تعالى فيما قال، ويؤيد ذلك، بل يدل عليه، ما ورد:

«عن عمر: لما قبض رسول الله «صلى الله عليه وآله» جئت أنا وأبو بكر إلى علي، فقلنا: ما تقول فيما ترك رسول الله «صلى الله عليه وآله»؟!»

قال: نحن أحق الناس برسول الله «صلى الله عليه وآله».

قال: فقلت: والذي بخير..

قال: والذي بخير.

قلت: والذي بفدك؟!!

قال: والذي بفدك.

قلت: أما والله، حتى تحزوا رقابنا بالمناشير، فلا»(2).

الخطبة العجيبة:

إنه بعد أن أقصى علي أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام عن مركزه الذي جعله الله تعالى له.. وكان ما كان مما هو معروف

(1) سيرة الأئمة الاثني عشر ج1 ص130.

(2) مجمع الزوائد ج9 ص40.

ومشهور.. فإن سياسة الحكم المتغلب الجديد ثم من جاء بعدهم. كانت تستهدف قضية الإمامة من ناحيتين:

الناحية الأولى: بعث اليأس في نفوس خصوم الحكم، وبالأخص في نفس شخص أمير المؤمنين «عليه السلام»، الذي يعتبرونه أقوى منافس، بل المنافس الوحيد لهم، وبالتالي في نفوس الهاشميين جميعاً، والقضاء على كل أثر من آثار الطموح والتطلع إلى هذا الأمر لديهم.. حيث إنهم كانوا يرون - حسب فهمهم وتقديراتهم الخاطئة: أن المسألة لا تعدو عن أن تكون مسألة شخصية، ترتبط بشخص علي «عليه السلام»، ورغبة نفسية جامحة لديه، أذكأها النبي الأكرم، محمد «صلى الله عليه وآله»، تصريحاته ومواقفه المتكررة، التي كانت تهدف لتكريس الأمر لصالح أمير المؤمنين علي «عليه الصلاة والسلام»..

صحيح.. أنه قد كان للنبي «صلى الله عليه وآله» فيه ذرو من قول - على حد تعبير عمر - وتصريحات كثيرة، ولكن ما الذي يمنع من مخالفته، ما دام أنه لم يكن أكثر من زميل لهم وقرين، على حد تعبيرهم(1).

(1) فقد قال عمر، حينما أخبروه: أن الناس يعيبون عليه أنه ينهر الرعية، ويتصرف ببعض الأحكام: «أنا زميل محمد». راجع تاريخ الطبري (ط الإستقامة) ج3 ص291 وراجع: الفائق ج2 ص11. وتفسير ذلك، بأنه كان قد زامله في غزوة قرقرة الكدر - كما ذكره الطبري

كما أن شريحاً النميري الذي كان عامل رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وعامل أبي بكر، قد جاء إلى عمر بكتاب رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فأخذه عمر، ووضعه تحت قدمه، وقال: لا، ما هو إلا ملك انصرف(1).

نعم.. وإن تلك الرغبة يمكن سلوها، وصرف النظر عنها، ثم اليأس منها مع مرور الأيام، ومع رؤية تمكن الآخرين، وإحكام أمرهم، قوة سلطانهم..

ومما يشهد لما ذكرناه: سؤال عمر لابن عباس: كيف خلفت ابن عمك؟ فظننته يعني عبد الله بن جعفر.

قلت: خلفته يلعب مع أترابه.

قال: لم أعن ذلك، إنما عنيت عظيمكم أهل البيت.

قلت: خلفته يمتح بالغرب(2)، على نخيلات فلان، وهو يقرأ القرآن.

والزمخشري - لا ينسجم مع طبيعة الموقف، وما يريد عمر إظهاره في هذا المجال، رداً على اعتراضاتهم عليه بأنه يغير بعض الأحكام.. وسيأتي: أنهم كانوا يرون لأنفسهم حق التغيير في الأحكام بل وحق التشريع أيضاً، فانتظر..

(1) راجع: تاريخ المدينة، لابن شبة ج1 ص596.

(2) الغرب: الدلو.

قال: يا عبد الله عليك دماء البدن إن كتمتنيها: هل بقي في نفسه شيء من أمر الخلافة؟! قلت: نعم.

قال: أيزعم أن رسول الله «صلى الله عليه وآله» نص عليه؟! قلت: نعم.. وأزيدك: سألت أبي عما يدعيه، فقال: صدق. فقال عمر: لقد كان من رسول الله «صلى الله عليه وآله» في أمره ذرو من قول (1)، لا يثبت حجة، ولا يقطع عذراً ولقد كان يربح في أمره وقتاً ما. ولقد أراد في مرضه: أن يصرِّح باسمه، فمنعت من ذلك، إشفاقاً، وحيطة على الإسلام.

لا، ورب هذه البنية، لا تجتمع عليه قريش أبداً الخ..» (2). وفي هذه القضية مواضع هامة، ينبغي التوقف عندها ملياً،

(1) ذرو: أي طرف.

(2) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 12 ص 20 و 21 عن كتاب أحمد بن أبي طاهر في كتابه تاريخ بغداد، مسنداً. وراجع ج 12 ص 79 وكشف الغمة للأربلي ج 2 ص 49، وقاموس الرجال ج 6 ص 398 و ج 7 ص 188 وبهج الصباغة ج 6 ص 244 و ج 4 ص 381، والبحار (ط كمانبي) ج 6 ص 213 و 266 و 292، وناسخ التواريخ، المجلد المتعلق بالخلفاء ص 72 و 80 ومكاتيب الرسول ج 2 ص 620. وقد ذكر المحقق العلامة الأحمدي مساجلات عمر مع ابن عباس في كتابه القيم: مواقف الشيعة مع خصومهم.. فلترجع ثمة مع مصادرها.

ومحاكمتها محاكمة موضوعية وعميقة، ولا سيما قول عمر أخيراً: «لقد كان من رسول الله «صلى الله عليه وآله» في أمره ذرو من قول، لا يثبت حجة الخ...» فإن النبي «صلى الله عليه وآله» قد استعمل مختلف الأساليب البيانية لتأكيد هذا الأمر وتثبيتته: من التصريح، والتلميح، والكناية، والمجاز، والحقيقة، والقول والفعل، وحتى لقد أخذ البيعة له منهم في مناسبة «الغدِير».. ولو أردنا جمع ما وصل إلينا من كلماته «صلى الله عليه وآله» ومواقفه في هذا السبيل لا حتجنا إلى مجلدات كثيرة وكبيرة، ولتعذر استيعابه في مدة طويلة.. ولكنه «صلى الله عليه وآله» أراد في مرضه الأخير: أن يسجل ذلك في كتاب لا يمكن المراء فيه، وليقطع دابر الخلاف من بعده..

ولكن اتهامه بالهجر والهديان، من قبل الخليفة الثاني عمر بن الخطاب بالذات، قد جعل ذلك بلا جدوى، ولا فائدة، بل جعله سبباً في المزيد من الاختلاف والتشاجر، والتمزق والتدابير، فكان لا بد من تركه، والانصراف عنه(1)..

وقد صرح عمر نفسه لابن عباس: بأن النبي «صلى الله عليه وآله» أراد أن يصرِّح باسم علي «عليه السلام» في ذلك الكتاب، وأراد الله غيره، فنفذ مراد الله تعالى، ولم ينفذ مراد رسوله. أو كل ما

(1) راجع بعض مصادر ذلك في: مكاتيب الرسول ج2 ص618 - 626 وكتاب دلائل الصدق ج3 قسم 1 ص63 - 70 والنص والإجتهد ص155 - 165 والمراجعات ص241 - 245.

أراد رسول الله «صلى الله عليه وآله» كان؟! (1).

وقد ادعى عمر: أنه إنما منع النبي «صلى الله عليه وآله» من كتابة الكتاب حيلة على الإسلام (2).

وذلك عجيب حقاً؟! وأي عجيب!! فهل صحيح: إنه قد فعل ذلك من أجل ذلك؟! أم أنه قد كان وراء الأكمة ما وراءها؟! وكيف يمكن أن نوفق بين دعواه هذه، وبين نسبته ذلك آنفاً لإرادة الله سبحانه، وقوله: «أو كلما أراد رسول الله صلى عليه وآله وسلم كان»؟!.

وهل يمكن أن نصدق: أن غيرته على الإسلام أكثر من غيره نبيّ الإسلام نفسه عليه؟!.

أم أنه قد أدرك بنظره الثاقب، وفكره الوقاد ما لم يستطع إدراكه سيد ولد آدم، وإمام الكل، وعقل الكل، ومدبر الكل؟!.

وهل غيرته على الإسلام تبرر له اتهام النبي الأكرم صلى عليه وآله وسلم بالهجر والهديان؟! إلى غير ذلك من الأسئلة التي لا مجال لها هنا..

ومما يدل على أن السياسة كانت تتجه نحو إبعاد علي «عليه السلام» عن الساحة، بحيث كان الناس يعرفون ذلك، ويدركونه

(1) شرح النهج للمعتزلي ج 12 ص 78/79.

(2) نفس المصدر ج 12 ص 79.

وكانوا مطمئنين إلى استبعاده من هذا الأمر وكانوا لا يرون حتى دخوله في جملة المرشحين له.. ما رواه عبد الرزاق، من أن عمر قال لأحد الأنصار: «من ترى الناس يقولون يكون الخليفة بعدي؟!»

قال: فعدد رجالاً من المهاجرين، ولم يسمّ علياً، فقال عمر: فما لهم من أبي الحسن؟! فوالله، إنه لأحراهم إن كان عليهم أن يقيمهم على طريقة من الحق»(1).

وبعد ذلك كله.. فإنه يحتج لعمله ذاك - أعني تنظيم قضية الشورى - بأنه لا تجتمع عليه - أي على علي «عليه السلام» - قريش، أو أن قومه أبوه، أو غير ذلك(2).

لكن.. لماذا لا تجتمع قريش وقومه عليه؟! ولماذا وكيف اجتمعوا على النبي «صلى الله عليه وآله» نفسه، مع أنه هو السبب الأول والأخير في كل ما أتاه إليه؟!.

وإذا كانوا مؤمنين ومسلمين، فلماذا لا يقبلون بحكم الإسلام، ولا ينقادون إليه؟!.

وإذا لم يكونوا كذلك، فما الذي يضر لو خالفوا؟ وما المانع من جهادهم والوقوف في وجههم جينئذٍ، كما جاهدتهم رسول الله «صلى الله عليه وآله» من قبل، وجاهدتهم أمير المؤمنين «عليه السلام» نفسه

(1) المصنف لعبد الرزاق ج5 ص446.

(2) راجع شرح النهج للمعتزلي ج12 ص80 و 82 و 84 و 85 و 86.

بعد ذلك؟!..

أما الذي نريد الاستشهاد به , والإلفات إليه هنا، فهو سؤال عمر لابن عباس: إن كان قد بقي شيء من أمر الخلافة في نفس علي «عليه السلام».. فإن ذلك يؤكد ما أشرنا إليه سابقاً، من أن الهيئة الحاكمة كانت تهتم في أن ينسى ويبأس عليّ «عليه السلام» من أمر الخلافة نهائياً..

ولكنهم غفلوا عن أن تصدي علي والأئمة من ولده «عليهم السلام» لهذا الأمر، لم يكن إلا من أجل أنه مسؤولية شرعية، وتكليف إلهي، لا يمكن التسامح فيه، ولا التخلي عنه.. وليس لهم أي خيار فيه.. تماماً كسائر التكاليف الشرعية الأخرى، وإن كان هو يزيد عليها من حيث خطورته، وأهميته القصوى..

الناحية الثانية: تهيئة الأجواء لتمكين الحكم وتكريسه في غير أهل البيت «عليهم السلام»، وخلق العوامل والظروف التي لا تسمح بوصول أمير المؤمنين، ولا أي من أهل البيت عليهم الصلاة والسلام إلى الخلافة في المستقبل القريب والبعيد على حد سواء. وتكريس الحكم فيمن يرغبون بتكريسه فيهم.. وقد تمثل ذلك في تدبيرات سياسية عدة، من شأنها أن تجعلهم يطمئنون إلى نجاحهم فيما يرمون إليه..

ونذكر من ذلك على سبيل المثال:

ألف: على سعيد العمل السياسي:

فعدا عن أنهم قد أبعدها كل من له هوى في علي «عليه السلام» عن مراكز النفوذ(1) كما جرى لخالد بن سعيد بن العاص.. وحرمانهم الأنصار، الذين كان لهم هوى في أمير المؤمنين، وأهل البيت «عليهم الصلاة والسلام» من المراكز الحساسة، بل وحرمانهم من أبسط أنواع الرعاية(2).

وعدا عن أنهم قد استخدموا المال في محاولة منهم لإسكات المعترضين. كما هو الحال في قضيتهم مع أبي سفيان الذي كان النبي «صلى الله عليه وآله» قد أرسله ساعياً، فقدم بعد وفاته «صلى الله عليه وآله»، فأجلب عليهم، فقال عمر لأبي بكر:

«إن أبا سفيان قد قدم، وإنا لا نأمن شره، فدع له ما في يده، فتركه ؛ فرضي»(3).

(1) تهذيب تاريخ دمشق ج 5 ص 51، وتاريخ اليعقوبي ج 2 ص 133 والمصنف لعبد الرزاق ج 5 ص 454 وحياة الصحابة ج 2 ص 20 و 21 وطبقات ابن سعد ج 4 ص 70.

(2) راجع كتابنا: الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله» ج 3 ص 150 حتى ص 155 و 217 و 218. وراجع أيضاً: تاريخ الأمم والملوك (ط أوربا) ج 1 ص 3026/6.

(3) شرح النهج للمعتزلي ج 2 ص 44 ودلائل الصدق ج 2 ص 39 وقاموس الرجال ج 5 ص 117 والغدير ج 9 ص 254 عن العقد الفريد ج 2 ص 249.

كما أنه.. حينما كان أبو سفيان في أوج غضبه وثورته عليهم، أخبروه: بأن أبا بكر قد ولى ابنه، فانقلب في الحال رأساً على عقب، وقال: «وصلته رحم»(1).

و «لما اجتمع الناس على أبي بكر، قسم بين الناس قسماً، فبعث إلى عجز من بني عدي بن النجار قسمها مع زيد بن ثابت، فقالت: ما هذا؟!«

قال: قسم قسمه أبو بكر للنساء.

قالت: أتراشوني عن ديني؟!«

قالوا: «لا»! ثم تذكر الرواية رفضها لذلك المال(2).

ثم حاول عثمان بعد ذلك أن يرشو ابن أبي حذيفة بالمال، كما ذكره المؤرخون(3).

وعن علي «عليه السلام» في إشارة صريحة منه إلى ذلك: «خذوا العطاء ما كان طعمة، فإذا كان عن دينكم، فرفضوه أشد الرفض»(4).

وليراجع كتابنا دراسات وبحوث ج 1 في بحث: «أبو زر..»

(1) تاريخ الطبري (ط الاستقامة) ج 2 ص 449 ودلائل الصدق ج 2 ص 39.

(2) حياة الصحابة ج 1 ص 420 عن كنز العمال ج 3 ص 130.

(3) أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج 3 ص 388.

(4) كنز العمال ج 4 ص 382.

اشتراكي، أم شيوعي، أم مسلم» للإطلاع على المحاولات العديدة لرشوته من قبل الهيئة الحاكمة.

نعم - إنه عدا عن ذلك كله - فإننا نجدهم يُحكمون أمورهم بعد حوادث السقيفة، ولا يفسحون المجال لأية مناورة أو مبادرة، من أي كان، ومن أي نوع كانت..

ف نجد أبا بكر يوصي بالأمر إلى عمر بن الخطاب بعده، ثم هو يبدأ خطة التمهيد للأمويين، حيث إنه وهو في مرض الموت، وقد جاء بعثمان ليكتب له وصيته - فأغى على أبي بكر، فكتب عثمان اسم عمر في حال غشية وغيوبة أبي بكر(1)، فلما أفاق وعلم بذلك قال: «لو تركته ما عدوتك» أو ما هو بمعناه(2). أو قال له: «والله، إن كنت لها لأهلاً» وبتعبير مصعب الزبيري: «أصبت يرحمك الله، ولو كتبت اسمك لكنت لها أهلاً..»(3).

ولم نجد أحداً يعترض على صحة خلافة عمر بأن اسمه قد كتب

-
- (1) راجع: المراجعات ودلائل الصدق، والنص والاجتهاد، وغير ذلك.
- (2) راجع: تاريخ الطبري ج 2 ص 618 والكامل لابن الأثير ج 2 ص 425 وشرح النهج للمعتزلي ج 2 ص 164، وسيرة الأنمة الإثني عشر ج 1 ص 356 وحياة الصحابة ج 2 ص 25 عن طبقات ابن سعد، وعن كنز العمال ج 3 ص 145.
- (3) راجع: نسب قريش ص 104 وكنز العمال ج 5 ص 398 و 399 عن اللالكائي، وابن سعد، والحسن بن سفيان في جزئه، وابن كثير، وصححه.

حال إغماء أبي بكر، في مرض موته، ولم يصر على ذلك سبباً للفتنة، مع أنهم يقولون: إن نسبة الهجر للنبي «صلى الله عليه وآله» في مرض موته، لمنعه عن كتابة الكتاب الذي لن يضلوا بعده كانت في محلها، لأن ذلك كان سوف يثير فتنة!! فسبحان الله، كيف صارت باؤهم تجر، وباء الله ورسوله لاتجر.

ونستطيع أن نلمح في هذه الحادثة قدراً من التفاهم فيما بين أبي بكر وعثمان.. وإن كنا نجد هذا التفاهم أكثر وضوحاً وعمقاً فيما بين أبي بكر وعمر. والشواهد على ذلك كثيرة جداً، بل لقد صرح أبو بكر نفسه بذلك لعبد الرحمن بن عوف حينما شاوره في استخلاف عمر، فذكر له غلظته، فقال أبو بكر: «ذلك لأنه يراني رقيقاً ولو قد أفضى الأمر إليه ترك كثيراً مما هو عليه، وقد رمقته إذا ما غضبت على رجل أراني الرضا عنه، وإذا لنت له أراني الشدة عليه»⁽¹⁾.

وحينما تولى عمر بن الخطاب الأمر نجده يسير على نفس هذا الخط أيضاً، ويعتمد نفس ذلك النهج، وهو التمهيد المدروس لبني أمية..

ونذكر على سبيل المثال.. ذلك التدبير الذكي والدقيق لقصة الشورى. وذلك بحيث يطمئن وفقاً لمحاسبات دقيقة إلى أن الذي سيفوز بالأمر هو عثمان، وعثمان فقط.. ولو فرض جدلاً إخفاقه في

(1) شرح النهج للمعتزلي ج 1 ص 164 وتاريخ الطبري ج 2 ص 613.

ذلك، فإن علياً «عليه السلام» لن يكون هو الفائز قطعاً.. وقد كان أمير المؤمنين يعلم بذلك بلا ريب، كما صرح به هو نفسه لابن عباس، فور خروجه من الجلسة(1).

ومما يدل على أن عمر كان يهتم في تكريس الأمر في بني أمية: أنه كان يُفرّش لعمر فراش في بيته في وقت خلافته، فلا يجلس عليه أحد، إلا العباس بن عبد المطلب(2). وأبو سفيان بن حرب.. وزاد المبرد قوله: «ويقول: هذا عم رسول الله. وهذا شيخ قريش»(3). وأعطى عمر بن الخطاب لسعيد بن العاص أرضاً في المدينة، فاستزاده، فقال له عمر: «حسبك. واختبئ عندك: أن سيلي الأمر بعدي من يصل رحمك، ويقضي حاجتك.

قال: فمكث خلافة عمر بن الخطاب حتى استخلف عثمان، وأخذها عن شوري ورضي، فوصلني، وأحسن، وقضى حاجتي»(4). وحينما أعتق عمر سبي العرب اشترط عليهم خدمة الخليفة بعده

(1) البحار (ط قديم) ج 8 ص 330. وليراجع كلام المعتزلي في شرح النهج ج 1.

(2) لعله يريد أن يخلق شخصيات أخرى من بني هاشم لا خطر منهم على الحكم - وذلك في مقابل علي «عليه السلام».

(3) راجع: العقد الفريد ج 2 ص 289 والكامل للمبرد ج 1 ص 319.

(4) طبقات ابن سعد ج 5 ص 31 ومنتخب كنز العمال (بهامش مسند أحمد) ج 4 ص 389 و 390.

ثلاث سنين(1).

وعن أبي ظبيان الأزدي قال: قال لي عمر بن الخطاب: ما مالك يا أبا الظبيان؟ قال: قلت: أنا في ألفين: قال فاتخذ سائماً، فإنه يوشك أن يجيء أغيلمة من قريش يمنعون هذا العطاء»(2).

وحتى بالنسبة لعمر بن العاص، نجد عمر بن الخطاب يقول: «ما ينبغي لعمر أن يمشي على الأرض إلا أميراً»(3).

وبعد ذلك كله.. فقد قال معاوية لابن حصين: «إنه لم يشتت بين المسلمين، ولا فرق أهواءهم، ولا خالف بينهم إلا الشورى، التي جعلها عمر إلى ستة نفر.. إلى أن قال: فلم يكن رجل منهم إلا رجاها لنفسه، ورجاها له قومه. وتطلعت إلى ذلك نفسه»(4).

وأخيراً.. فإننا نجد عمر يستشير كعب الأحبار فيمن يوليه الأمر بعده (!!) حسبما يجدونه في كتبهم (!!) فينفي كعب أن يصل إليها عل وولده، ويؤكد على انتقالها بعد الشيخين إلى بني أمية، فيصدق عمر

(1) المصنف لعبد الرزاق ج 8 ص 380 و 381 و ج 9 ص 168 وراجع المسترشد في إمامة علي بن أبي طالب ص 115.

(2) جامع بيان العلم ج 2 ص 18.

(3) فتوح مصر وأخبارها ص 180 والإصابة ج 3 ص 2 وسير أعلام النبلاء ج 3 ص 70 وفي هامشه عن ابن عساكر ج 13 ص 257: ب.

(4) العقد الفريد ج 2 ص 281.

ذلك، ويستشهد له بما ورد عن النبي في شأن بني أمية(1).

ب: التمهيد لبعض الناس:

لقد كان ثمة تركيز خاص من قبل الخليفة الثاني عمر بن الخطاب على معاوية بن أبي سفيان، واهتمام كبير بتأهيله للخلافة، وتهيئة الأجواء له، رغم أنه كان من الطلقاء.. ويكفي أن نذكر هنا:

أنه أبقاه على ولاية الشام لسنوات عدة، من دون أن يعرضه في كل عام لتلك الحسابات الدقيقة، التي كان يتعرض لها عماله في سائر الأقطار (2)، والتي كانت ربما تصل في كثير الأحيان إلى حد الإهانة، والمس بالكرامة، مع أنه كان لا يولي أحداً أكثر من عامين(3).

وحينما يطلب منه معاوية: أن يصدر له أوامره لينتهي إليها، يقول له: لا أمرك ولا أنهاك(4).

هذا بالإضافة إلى أمور أخرى يراها ويعرفها عنه، ويغضي

(1) راجع: شرح النهج للمعتزلي ج12 ص81، فإنها قضية هامة. وليراجع

أيضاً الفتوح لابن أعثم ج3 ص87 و 88 فإنها قضية هامة أيضاً.

(2) دلائل الصدق ج3 قسم 1 ص209 و 211. وراجع النص والاجتهاد ص271.

(3) التراتيب الإدارية ج1 ص269.

(4) دلائل الصدق ج3 قسم 1 ص212 عن الطبري ج6 ص184 وعن

الاستيعاب وراجع: العقد الفريد ج1 ص14.

عنها، كتعامل معاوية بالربا، وغير ذلك.

وحول تظاهر معاوية بالقبائح راجع: دلائل الصدق (1) للمظفر
«رحمه الله تعالى»..

وقد دُمَّ معاوية مرة عند عمر، فقال: دعونا من ذم فتى قريش،
من يضحك في الغضب الخ.. (2).

وكان يجري عليه في كل شهر ألف دينار. وفي رواية أخرى: في
السنة عشرة آلاف دينار، ومع ذلك يزعمون: أن عمر حج سنة عشر
من خلافته، فكانت نفقته ستة عشر ديناراً، فقال: أسرفنا في هذا
المال (3).

وقال فيه عمر: «إحذروا آدم قريش، وابن كريمها، من لا ينام إلا
على الرضا، ويضحك في الغضب، ويأخذ ما فوقه من تحته» (4).

(1) دلائل الصدق للمظفر ج3 قسم 1 ص212 و 213 عن مسند أحمد ج5
ص347 وعن المعتزلي ج4 ص60.

(2) الإستيعاب (بهامش الأصابة) ج3 ص397، ودلائل الصدق ج3 قسم 1
ص211 وفي العقد الفريد ج1 ص25 نسبة هذه الكلمات إلى عمرو بن
العاص في معاوية.

(3) دلائل الصدق ج3 قسم 1 ص212 عن تاريخ الخلفاء، والصواعق المحرقة
في سيرة عمر.

(4) عيون الأخبار لابن قتيبة ج1 ص9.

وكان عمر إذا نظر إلى معاوية يقول: هذا كسرى العرب(1).
وقال مرة لجلسائه: تذكرون كسرى وقيصر، ودهاءهما، وعندكم
معاوية؟! (2).

وفي محاولة لفتح وإذكاء شهية معاوية للخلافة، نجده يقول: إياكم
والفرقة بعدي، فإن فعلتم، فاعلموا: أن معاوية بالشام، فإذا وكلتم إلى
رأيكم كيف يستبزها منكم» أو «وستعلمون إذا وكلتم إلى رأيكم كيف
يستبزها دونكم»(3).

ويقول لأهل الشورى: «إن تحاسدتم، وتقاعدتم، وتدابرتم،
وتباغضتم، غلبكم على هذا الأمر معاوية بن أبي سفيان..
وكان معاوية يومئذ أمير الشام من قبل عمر»(4).

وفي نص آخر: أنه قال لأهل الشورى: «إن اختلفتم دخل عليكم
معاوية بن أبي سفيان من الشام، وبعده عبد الله بن أبي ربيعة من

-
- (1) الإستيعاب (بهامش الإصابة) ج 3 ص 369 و 397 وفيه: أنه كان إذا دخل
الشام، ونظر إليه، قال ذلك. والإصابة ج 3 ص 434 وأسد الغابة ج 4
ص 386 والغدير ج 10 ص 226 عنهم، ودلائل الصدق ج 3 قسم 1
ص 212 وسير أعلام النبلاء ج 3 ص 134 والبداية والنهاية ج 8 ص 125.
(2) الفخري في الأداب السلطانية ص 105.
(3) الإصابة ج 3 ص 434 والبداية والنهاية.
(4) راجع: شرح النهج للمعتزلي ج 1 ص 187، والنص والاجتهاد هامش
ص 281 عنه.

اليمن، فلا يريان لكم فضلاً إلا بسابقتكم»(1).

هذا.. وقد احتج عثمان على أمير المؤمنين «عليه السلام» حينما طلب منه أن يعزل معاوية: بأن عمر هو الذي استعمله(2)..
كما واحتج معاوية نفسه على صعصعة، وعلى صلحاء الكوفة بتولية عمر له أيضاً(3).. الأمر الذي يعني: أن قول عمر كان قد أصبح كالشرع المتبع، كما أوضحناه في بحثنا حول الخوارج.
وبعد.. فإننا نرى: أن كعب الأحبار يلوح بالخلافة لمعاوية في عهد عثمان(4)..

كما أن معاوية نفسه يصرح: بأنه قد دبر الأمر من زمن عمر(5).

(1) كنز العمال ج5 ص436 عن ابن سعد.

(2) أنساب الإشراف ج5 ص60 وتاريخ ابن خلدون ج2 قسم 2 ص143 والغدير ج9 ص160 عنهما وعن تاريخ الطبري ج5 ص97 وعن الكامل لابن الأثير ج3 ص63، وعن تاريخ أبي الفداء ج1 ص168. والنصائح الكافية ص174 عن الطبري.

(3) الغدير ج9 ص35 عن المصادر التالية: تاريخ الطبري ج5 ص88 - 90 والكامل لابن الأثير ج3 ص57 - 60 وشرح النهج للمعتزلي ج1 ص158 - 160 وتاريخ ابن خلدون ج2 ص387 - 389 وأبو الفداء ج1 ص168.

(4) البداية والنهاية ج8 ص127.

(5) الأذكياء لابن الجوزي ص28.

ج: التمييز العنصري:

وإن سياسة التمييز العنصري، التي انتهجها الحكام آنذ.. فرووا عن النبي «صلى الله عليه وآله» تفضيل قريش على غيرها، وأن الخلافة في قريش.. واستثنوا بني هاشم (1) حيث لا تجتمع النبوة والخلافة في بيت واحد، وإن كان عمر قد ناقض نفسه في ذلك، بإشراك علي «عليه السلام» في الشورى.

ثم كان التمييز بالعطاء، وتفضيل العرب على غيرهم في ذلك. ثم كان التمييز العنصري في الإرث، وفي الزواج، وفي العتق، وفي الصلاة، وغير ذلك مما لا مجال لتتبعه (2).

(1) مع أن القضية كانت على عكس ذلك تماماً.

(2) راجع حول كل ما يرتبط بتفضيل قريش، والعرب، والتمييز العنصري البغيض، المصادر التالية:

لطف التدبير ص 199 والمسترشد في الإمامة ص 115 والفائق للزمخشري ج 2 ص 353، وتلخيص الشافي ج 4 ص 14 والمعرفة والتاريخ ج 2 ص 483 ومحاضرات الراغب ج 1 ص 351 و ج 3 ص 208 و عيون الأخبار لابن قتيبة ج 1 ص 330 و 268 و 269 والمحاسن والمساوي ج 2 ص 278 وتاريخ جرجان ص 486 والإمام ج 1 ص 186 والتراتب الإدارية ج 2 ص 20 و 21 و 313 و ج 1 ص 205 و 207 و 208 و 225 و 331 و 444 والعقد الفريد ج 3 ص 412 - 418 و ج 2 ص 233 وربيع الأبرار ج 1 ص 796 و 810 و 402 والأوائل ج 2 ص 61 والموطأ المطبوع مع تنوير

الحوالك ج 2 ص 60 وتاريخ اليعقوبي ج 2 ص 153 و 154 والهدى إلى
دين المصطفى ج 2 ص 316 - 317 ولسان الميزان ج 1 ص 406 و 354
وكتاب بغداد لطيفور ص 38 وكشف الأستار ج 1 ص 51 و ج 2 ص 161 و
227 و 292 حتى 295 ومجمع الزوائد ج 4 ص 275 و 192 و ج 6 ص 3
و ج 1 ص 89 و ج 10 ص 32 ومسند أحمد ج 4 ص 475 والمجروحون
ج 1 ص 129 والخراج لأبي يوسف ص 45 - 50 والغدير ج 6 ص 187
وحياة الصحابة ج 2 ص 82 و 230 حتى 233 و 413 و 415 و 447 و
753 و 754 و 801 و ج 3 ص 488 عن الطبري ج 5 ص 19 و 23 وعن
كنز العمال ج 3 ص 148 و ج 2 ص 215 و 219 وعن البيهقي ج 6
ص 349 و 350 وعن ابن سعد ج 3 ص 122 و 212 و 216 وعن
مصادر أخرى. وميزان الاعتدال ج 1 ص 230 والإيضاح لابن شاذان
ص 187 والمنار المنيف ص 101 وأنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي)
ج 2 ص 141، وشرح النهج للمعتزلي ج 8 ص 109 وبهج الصباغة ج 12
ص 204 وتاريخ الطبري ج 3 ص 273 و ج 2 ص 549 ط الاستقامة
والمصنف لعبد الرزاق ج 5 ص 441 و 496 و 497 و 474 و 476 و
ج 11 ص 55 و 56 ق و 58 و 325 و 86 و 439 و ج 10 ص 103 و
104 و 302 و 300 و 301 و ج 1 ص 411 و ج 7 ص 278 و 279 و
ج 6 ص 47 و ج 4 ص 485 و ج 8 ص 380 وفي هوامشه عن مصادر
كثيرة وكنز العمال ص 206 وطبقات ابن سعد (ط ليدن) ج 4 قسم 1
ص 117 و ج 3 قسم 1 ص 219 و (ط صادر) ج 2 ص 388 و ج 3
ص 349 و 338 و 345 و 293 و 337 وقضاء أمير المؤمنين للتستري
ص 263 و 264 و 265. وثمة كتب أخرى قد تعرضت لبحث هذا

ولعل سياسة عمر في العطاء هي التي جعلته يمتدح عدله - أي عدل نفسه - حتى لقد قال: «إني تعلمت العدل من كسرى. وذكر خشيته وسيرته»(1).

وإن صح هذا، فيرد سؤال: إنه لماذا تعلم ذلك من كسرى؟! ولم لم يتعلمه من النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله»؟! وأية خشية كانت لدى كسرى؟! وأية سيرة له أعجبته، فقاس عليها عمل نفسه!.

أما سياسة أمير المؤمنين «عليه السلام»، فقد كانت على العكس من ذلك تماماً.

ولم يكن يفضل أحداً على أحد، حيث لم يكن يرى لبني إسماعيل فضلاً على بني إسحاق(2).. ولم يكن يميز أحداً على أحد، لا في العطاء ولا في غيره. وقد أشير عليه بأن يفعل ذلك، فرفض، حيث إنه

الموضوع ولبحث موضوع القومية والقوميات، لا بأس بمراجعتها.. وقد ذكرنا طائفة من النصوص مع مصادرها في كتابنا: سلمان الفارسي في مواجهة التحدي، فراجع.

(1) أحسن التقاسيم ج18.

(2) الغارات ج1 ص74 - 77 وأنساب الأشراف، بتحقيق المحمدي ج2 ص141، وسنن البيهقي ج6 ص349، وحياة الصحابة ج2 ص112 عنه والغدير ج8 ص240 وبهج الصباغة ج12 ص197 - 207 وتاريخ اليعقوبي ج2 ص183 والكافي (الروضة) ص69.

لم يكن ليطلب النصر بالجور (1).

وفي مناسبة أخرى، في مقام التذليل على أنه «عليه السلام» يسير فيهم بسيرة الإسلام قال «عليه السلام»: «أرأيتم لو أنني غبت عن الناس من كان يسير فيهم بهذه السيرة» (2).

وقد كتب ابن عباس للإمام الحسن «عليه السلام»: «وقد علمت أن أباك علياً إنما رغب الناس عنه، وصاروا إلى معاوية، لأنه واسبى بينهم في الفياء، وسوى بينهم في العطاء، فنقل ذلك عليهم» (3).

وقال رجل لأبي عبد الرحمن السلمي: «أنشدك الله، متى أبغضت علياً «عليه السلام»، أليس حينما قسم قسماً في الكوفة، فلم يعطك ولا أهل بيتك؟ قال أما إذا نشدتنى، فنعم» (4).

(1) الأمالى للمفيد ص 175 و 176، والأمالى للطوسى ج 1 ص 197 و 198 والغارات ج 1 ص 75 وبهج الصباغة ج 12 ص 196، ونهج البلاغة بشرح عبده ج 2 ص 10 وشرح النهج للمعتزلى ج 2 ص 197 والإمامة والسياسة ج 1 ص 153 وتحف العقول ص 126 والكافى ج 4 ص 31 وعن البحار ج 8 باب النوادر والوسائل ج 11 ص 81 و 82.

(2) المصنف للصنعانى ج 10 ص 124.

(3) الفتوح لابن اعثم ج 4 ص 149 وشرح النهج للمعتزلى ج 16 ص 23 وحياة الحسن بن علي للقرشى ج 2 ص 26 وعن جمهرة رسائل العرب ج 2 ص 1.

(4) بهج الصباغة ج 12 ص 197.

وعلى كل حال.. فإن سياسة أمير المؤمنين في العطاء، قد كانت من أهم أسباب خلاف الناس عليه «عليه السلام». والنصوص في ذلك كثيرة(1).

ولكن هذه السياسة العادلة قد أثرت على المدى البعيد آثاراً إيجابية كبيرة، حتى إننا لنجد السودان يثورون على ابن الزبير، انتصاراً لابن الحنفية والهاشميين.

قال عيسى بن يزيد الكناني: «سمعت المشايخ يتحدثون: أنه لما كان من أمر ابن الحنفية ما كان تجمع بالمدينة قوم من السودان غضباً له، ومراغمة لابن الزبير، فرأى ابن عمر غلاماً له فيهم، وهو شاهر سيفه، فقال له: رباح؟

قال: رباح. والله، إنا خرجنا لنردكم عن باطلكم إلى حقنا، فبكى ابن عمر، وقال: «اللهم إن هذا لذنوبنا»(2).

وكان الموالي أيضاً هم أنصار المختار، وكان ذلك هو السبب في تخاذل العرب عن نصرته، كما هو معلوم(3).

وليراجع كتابنا: سلمان الفارسي في مواجهة التحدي للوقوف

(1) راجع بعض النصوص المهمة في بهج الصباغة ج12 ص197 - 207

وشرح النهج للمعتزلي ج7 ص37 - 40.

(2) أنساب الأشراف ج3 ص295 بتحقيق المحمودي.

(3) راجع: الخوارج والشيعة ص228 و 227.

على كثير من النصوص ومصادرها، مما يدخل في نطاق التمييز العنصري، وآثاره ومناشئه..

د: استبدال أهل البيت عليهم السلام بغيرهم:

كما أن مما زاد في تأكيد رفعة شأن قوم، وخمول ذكر آخرين: أن العرب قد استفادوا كثيراً من تلك الفتوح التي جرت في عهد الخلفاء الثلاثة: أبي بكر، وعمر، وعثمان.. على صعيد التوسعة، والرفاهية المادية، وإرضاء المشاعر القومية.

وقد كان ثمة سياسة تهتم بترسيخ الاعتقاد بأن الولاة والأمراء كانوا هم السبب في ذلك كله.. الأمر الذي ساعد -بالإضافة إلى سياسة التمييز العنصري المشار إليها آنفاً - على المزيد من التعلق بأولئك الحكام والأمراء، وحب استمرار حكمهم وسلطانهم، وعدم الرغبة في التغيير حتى وإن كان ذلك التغيير لصالح القيم والمثل العليا..

أضف إلى ذلك: أن الخليفين الأولين كانا يظهران الزهد في الدنيا، والانصراف عنها..

وقد نتج عن ذلك كله.. أن علا شأن قوم، وتألقت نجمهم، وخمل ذكر آخرين، وخبث نارهم.. قال أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام: مشيراً إلى ذلك: «إن أول ما انتقضنا بعده، إبطال حقنا في الخمس، فلما رق أمرنا طمعت رعيان البهم من قريش فينا»⁽¹⁾.

(1) أمالي الشيخ المفيد ص224.

وقال «عليه السلام»: «إن العرب كرهت أمر محمد «صلى الله عليه وآله»، وحسدته على ما آتاه الله من فضله، واستطالت أيامه.. حتى قذفت زوجته، ونقرت به ناقته، مع عظيم إحسانه إليها، وجسيم مننه عندها. وأجمعت مذ كان حياً على صرف الأمر عن أهل بيته بعد موته.

ولولا أن قریشاً جعلت اسمه ذريعة إلى الرياسة، وسلماً إلى العز والإمرة، لما عبدت الله بعد موته يوماً واحداً، ولا ارتدت في حافرتها، وعاد قارحها جذعاً، وبازلها بكرة(1).

ثم فتح الله عليها الفتوح، فأثرت بعد الفاقة، وتمولت بعد الجهد والمخمصة، فحسن في عيونها من الإسلام ما كان سمجاً، وثبت في قلوب كثير منها من الدين ما كان مضطرباً. وقالت: لو لا أنه حق لما كان كذا..

ثم نسبت تلك الفتوح إلى آراء ولاتها، وحسن تدبير الأمراء القائمين بها، فتأكد عند الناس نباهة قوم، وخمول آخرين، فكنا نحن ممن حمل ذكره، وخبث ناره، وانقطع صوته وصيته، حتى أكل الدهر علينا وشرب، ومضت السنون والأحقاب بما فيها ومات كثير ممن يعرف، ونشأ كثير ممن لا يعرف»(2).

(1) البازل: الذي فطر نابه.

(2) شرح النهج للمعتزلي ج20 ص298 و 299.

هذا كله.. بالإضافة إلى السياسة التي كانت تهدف إلى القضاء على أهل البيت، وإخماد ذكرهم، وإبطال أمرهم، ففي صفين، في قضية ترتبط بإقدام الحسينين، وابن جعفر على الحرب، نجد أمير المؤمنين «عليه السلام» يشير إلى أن الأمويين لو استطاعوا لم يتركوا من بني هاشم نافخ نار - كما سيأتي -.

وقال عمرو بن عثمان بن عفان للإمام الحسن «عليه السلام»: «ما سمعت كاليوم، إن بقي من بني عبد المطلب على وجه الأرض من أحد بعد قتل الخليفة عثمان.. إلى أن قال: فياذلاه، أن يكون حسن وسائر الناس بني عبد المطلب قتلة عثمان، أحياء يمشون على مناكب الأرض».

ثم تذكر الرواية اتهام عمرو بن العاص، والمغيرة بن شعبة أمير المؤمنين «عليه السلام»، بأنه أراد قتل النبي «صلى الله عليه وآله»، وأنه سم أبا بكر، وشارك في قتل عمر، ثم قتل عثمان (1).

ودخل عدي بن حاتم بعد مقتل أمير المؤمنين «عليه السلام» على معاوية، فسأله معاوية عما أبقى الدهر من حب علي.

قال عدي: كله. وإذا ذكر ازداد.

قال معاوية: ما أريد بذلك إلا إخلاق ذكره.

(1) الإحتجاج ج 1 ص 403 والبحار ج 44 ص 71.

فقال عدي: «قلوبنا ليست بيدك يامعاوية»⁽¹⁾.

واجتمع عند معاوية عمرو بن العاص، والوليد بن عقبة، والمغيرة، وغيرهم، فقالوا له: «إن الحسن قد أحيا أباه وذكره، وقال فصدّق، وأمر فأطيع، وخفقت له النعال، وإن ذلك لرافعه إلى ماهو أعظم.. ثم طلبوا منه إحضاره للحط منه الخ..»⁽²⁾. والشواهد على ذلك كثيرة..

وقد بدأت بوادر نجاح هذه السياسة تجاه أهل البيت تظهر في وقت مبكر، ويكفي أن نشير إلى ما تقدم من أن عمر يسأل عمن يقول الناس: إنه يتولى الأمر بعده، فلا يسمع ذكراً لعلي «عليه السلام».

هـ: عقائد جاهلية وغريبة:

ثم يأتي دور الاستفادة من بعض العقائد الجاهلية، أو العقائد الموجودة لدى أهل الكتاب، وذلك من أجل تكريس الحكم لصالح أولئك المستأثرين، والقضاء على مختلف عوامل ومصادر المناوأة والمنازعة لهم. هذه العقائد التي قاومها الأئمة بكل ما لديهم من قوة

(1) الفتوح لابن أعمش ج 3 ص 134.

(2) شرح النهج للمعتزلي ج 6 ص 285 والإحتجاج ج 1 ص 402 والبحار ج 44 ص 70 والغدير ج 2 ص 133 عن المعتزلي، وعن المفخرات للزبير بن بكار، وعن جمهرة الخطب ج 2 ص 12. ونقل عن شرح النهج للأملي ج 18 ص 288 وعن أعيان الشيعة ج 4 ص 67.

وحول..

ونذكر من هذه العقائد على سبيل المثال:

تركيز الاعتقاد بلزوم الخضوع للحاكم، مهما كان ظالماً ومتجبراً وعائياً - وهي عقيدة مأخوذة من النصارى، حسب نص الإنجيل (1) - وقد وضعوا الأحاديث الكثيرة على لسان النبي محمد «صلى الله عليه وآله» لتأييد ما يرمون إليه في هذا المجال (2) وقد أصبح ذلك من

(1) راجع رسالة بولس إلى أهل رومية، وراجع: الهدى إلى دين المصطفى ج2 ص316.

(2) راجع: سنن البيهقي ج8 ص157 و 159 و 164 و ج4 ص115 و ج6 ص310. وصحيح مسلم ج6 ص17 و 20 ج2 ص119 و 122 وكنز العمال ج5 ص465 و ج3 ص168 و 167 و 170 والعقد الفريد ج1 ص8 و 9 والمصنف لعبد الرزاق ج11 ص329 - 335 و 339 - 344 ولباب الآداب ص260 والدر المثور ج2 ص177 و 178 و 176 ومقدمة ابن خلدون ص194 والإسرائيليات في التفسير والحديث، ونظرية الإمامة ص417 وقبلها وبعدها، وتاريخ بغداد ج5 ص274 وطبقات الحنابلة ج3 ص58 و 56، والإبانة للأشعري ص9 ومقالات الإسلاميين ج1 ص323 ومسند أحمد ج2 ص28 وج4 ص382 و 383 البداية والنهاية ج4 ص249 و 226 ومجمع الزوائد ج5 ص229 و 224 وحياة الصحابة ج2 ص68 و 69 و 72 وج1 ص12 والإصابة ج2 ص296 والكنى والألقاب ج1 ص167 والاذكياء ص142 و الغدير ج7 ص136 حتى ص146 و ج6 ص117 و 128 و ج9 ص393 و ج10 ص46 و

عقائدهم(1).

ومن قبيل الإصرار على عقيدة الجبر، التي هي من بقايا عقائد المشركين، وأهل الكتاب(2). الأمر الذي يعني: أن كل تحرك ضد

302 و ج 8 ص 256 ومستدرک الحاكم ج 3 ص 513 و 290 والسنة قبل التدوين ص 467 ونهاية الإرب ج 6 ص 12 و 13 ولسان الميزان ج 3 ص 387 و ج 6 ص 226 عن أبي الدرداء رفعه: «صلوا خلف كل إمام، وقاتلوا مع كل أمير» وراجع: المجروحون لابن حبان ج 2 ص 102.

(1) راجع كتابنا: الحياة السياسية للإمام الرضا «عليه السلام» ص 312 متناً وهامشاً.

(2) راجع: الكفاية في علم الرواية للخطيب ص 166 وجامع بيان العلم ج 2 ص 148 و 149 و 150 وضحى الإسلام ج 3 ص 81 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 1 ص 340 و ج 12 ص 78 و 79 وقاموس الرجال ج 6 ص 36، والإمامة والسياسة ج 1 ص 183 والغدير ج 9 ص 34 و 95 و 192 و ج 5 ص 365 و ج 10 ص 333 و 245 و 249 و ج 7 ص 147 و 154 و 158 و ج 8 ص 132 والإخبار الدخيلة (المستدرک) ج 1 ص 193 و 197 ومقارنة الإديان (اليهودية) ص 271 و 249 وأنيس الأعلام ج 1 ص 279 و 257 والتوحيد وإثبات صفات الرب ص 82 و 80 و 81 ومقدمة ابن خلدون ص 143 و 144 والإغاني ج 3 ص 76، وتأويل مختلف الحديث ص 35 والعقد الفريد ج 1 ص 206 و ج 2 ص 112 وتاريخ الطبري ط الاستقامة ج 2 ص 445 وبحوث مع أهل السنة والسلفية من ص 43 حتى 49 عن العديد من المصادر، والمغزي للواقدي ص 904 وربيع الأبرار ج 1 ص 821 والموطأ ج 3 ص 92 و 93 وطبقات ابن سعد

حكام الجور لا يجدي ولا ينفع، ما دام الإنسان مجبراً على كل حركة،
ومسيراً في كل موقف..

ثم هناك عقيدة: أنه لا تضر مع الإيمان معصية. وأن الإيمان

ج7 ص417 و ج5 ص148 وأنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج2
ص265 و 83/84 ومصابيح السنة للبعوي ج2 ص67 ومناقب الشافعي
ج1 ص17 والبخاري ج8 ص208 وفي خطط المقرئ ج3 ص297:
إن جهماً انفرد بالقول بجواز الخروج على السلطان الجائر.. وحياة
الصحابة ج2 ص12 و 95 و 94 و 330 و ج3 ص229 و 487 و 492
و 501 و 529 عن المصادر التالية: كنز العمال ج3 ص138/139 و ج8
ص208 و ج1 ص86. وصحيح مسلم ج2 ص86 وأبي داود ج2 ص16
والترمذي ج1 ص202 وابن ماجه ج1 ص209 وسنن البيهقي ج9
ص50 و ج6 ص349 ومسند أحمد ج5 ص245 ومجمع الزوائد ج6
ص3 و ج1 ص135 والطبري في تاريخه مقتل بربر و ج4 ص124 و
ج3 ص281 والبداية والنهاية ج7 ص79. انتهى.

والمعتزلة ص7 و 87 و 40/39 و 91 و 201 و 265 عن المصادر التالية:
المنية والأمل ص12 وعن الخطط ج4 ص182/181 و 186 والملل
والنحل ج1 ص97/98 والعقائد النسفية ص85 ووفيات الأعيان ص494
والإمام الصادق والمذاهب الأربعة ج3 ص45 عن الطبري ج6 ص33 و
ج3 ص207 وعن الترمذي ص508 في رسالة عمر بن عبد العزيز..

والتصريح بذلك في الكتب الكلامية، وكتب فرق أهل السنة، لا يكاد يحصى
كثرة. وكنت قد جمعت فيما مضى قسماً كبيراً من كلمات التوراة وغيرها
حول هذا الموضوع، أسأل الله التوفيق لإتمامه.

اعتقاد بالقلب، وإن أعلن الكفر..

قالوا: «الإيمان عقد بالقلب، وإن أعلن الكفر بلسانه بلا تقية، وعبد الأوثان، أو لزم اليهودية، أو النصرانية في دار الإسلام، وعبد الصليب، وأعلن التثليث، في دار الإسلام، ومات على ذلك»(1).

وهذه العقيدة، وإن كانت هي عقيدة المرجئة، إلا أنها كانت عامة في الناس آنئذٍ، حيث لم يكن المذهب العقائدي لأهل السنة قد غلب وشاع بعد.

ومعنى هذا: هو أن الحكام مؤمنون مهما ارتكبوا من جرائم وعظائم.

بل إنهم ليقولون: إن يزيد بن عبد الملك أراد أن بسيرة عمر عمر بن عبد العزيز، فشهد له أربعون شيخاً: أن ليس على الخليفة حساب ولا عذاب(2).

وحينما دعا الوليد الحجاج ليشرّب النبيذ معه، قال له: «يا أمير المؤمنين، الحلال ما حللت»(3).

بل إننا لنجد الحجاج نفسه يدّعي نزول الوحي عليه، وأنه لا يعمل

(1) الفصل في الملل والأهواء والنحل ج4 ص204.

(2) البداية والنهاية ج9 ص232 وراجع: تاريخ الخلفاء ص246 وراجع ص223.

(3) تهذيب تاريخ دمشق ج4 ص70.

إلا بوحى من الله تعالى(1).. كما يدعي نزول الوحي على الخليفة أيضاً(2)..

و: قدسية النبي ﷺ :

هذا كله.. فضلاً عن سياستهم القاضية بتقليص نسبة الاحترام والتقدير للرسول «صلى الله عليه وآله»، وتفضيل الخليفة عليه.. بل وسلب معنى العصنة عن النبي «صلى الله عليه وآله»، حتى لقد قالت قريش - في حياة الرسول - في محاولة منها لمنع عبد الله بن عمرو بن العاص من كتابه أقواله «صلى الله عليه وآله»: إنه بشر يرضى ويغضب(3).

بل لقد حاولوا المنع من التسمية باسمه «صلى الله عليه وآله»،

(1) تهذيب تاريخ دمشق ج 4 ص 73 وراجع الإمام الصادق والمذاهب الأربعة ج 1 ص 115.

(2) تهذيب تاريخ دمشق ج 4 ص 72.

(3) راجع: سنن الدرامي ج 1 ص 125 وجامع بيان العلم ج 1 ص 85 ولبيراج ج 2 ص 62 و 63 ومستدرك الحاكم ج 1 ص 104 و 105 وتلخيصه للذهبي بهامشه ولبيراج أيضاً سنن أبي داود ج 3 ص 318 والزهد والرقائق ص 315 والغدير ج 11 ص 91 وج 6 ص 308 و 309 والمصنف لعبد الرزاق ج 7 ص 34 و 35 و ج 11 ص 237 وإحياء علوم الدين ج 3 ص 171 وتمهيد كتابنا: الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله».. وغير ذلك كثير.

وقد نجحوا في ذلك بعض الشيء(1)..

كما أن معاوية يتأسف، لأنه يرى: أن اسم النبي المبارك يذكر في الأذان ويُقسِم على دفن هذا الاسم(2)..

إلى غير ذلك من الوقائع الكثير جداً.. وقد ذكرنا شطراً منها في تمهيد كتابنا: الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله»، فمن أرادته فليراجعه.

ولعل ذلك قد كان يهدف إلى فسح المجال للمخالفات، التي كان يمكن أن تصدر عن الحكام، والتقليل من شأن وأثر وأهمية ما كان يصدر عنه «صلى الله عليه وآله» من أقوال ومواقف سلبية تجاه بعض أركان الهيئة الحاكمة، أو من تؤهلهم لتولي الأمور الجلييلة في المستقبل، ثم التقليل من شأن مواقفه «صلى الله عليه وآله» الإيجابية تجاه خصوم الهيئة الحاكمة، أو من ترى فيهم منافسين لها.

ز: تولية المفضول:

ويدخل أيضاً في خيوط هذه السياسة: القول بجواز تولية

(1) الغدير ج 6 ص 309 عن عمدة القاري ج 7 ص 143 والجزء الأول من

كتابنا: الصحيح في سيرة النبي «صلى الله عليه وآله».

(2) الموفقيات ص 577 ومروج الذهب ج 3 ص 454 وشرح النهج للمعتزلي

ج 5 ص 129 و 130 وقاموس الرجال ج 9 ص 20.

المفضول مع وجود الفضل، كما هو رأي أبي بكر (1) الذي صار أيضاً رأي المعتزلة فيما بعد.. وذلك عندما فشلت محاولاتهم التي ترمي لرفع شأن الخلفاء، الذين ابتزوا علياً حقه في أن فشلت محاولاتهم في الحط من علي (2)، ووضع الأحاديث الباطلة في نمه.. والعمل على جعل الناس ينسون فضائله وكراماته.. حيث لم يجدهم كل ما وضعوه واختلقوه في هذا السبيل شيئاً ولا أفاد قتيلاً..

ح: سياسة التجهيل:

وهناك سياسة التجهيل التي كانت تتعرض لها الأمة من قبل الحكام، ولا سيما أهل الشام.. ويكفي أن نذكر: أن البعض «قال لرجل من أهل الشام - من زعمائهم وأهل الرأي والعقل منهم -: من أبو تراب هذا الذي يلعنه الإمام على المنبر؟!»

فقال: أراه لصاً من لصوص الفتن»!! (3).

وفي صفين يسأل هاشم المرقال بعض مقاتلي أهل الشام: عن السبب الذي دعاه للمشاركة في تلك الحرب، فيعلل ذلك بأنهم أخبروه:

(1) الغدير ج 7 ص 131 عن السيرة الحلبية ج 3 ص 386. ونقل أيضاً عن

الباقلاني في التمهيد ص 195 إشارة إلى ذلك.

(2) راجع على سبيل المثال: الأغاني (ط ساسي) ج 19 ص 59.

(3) مروج الذهب ج 3 ص 38.

أن علياً «عليه السلام» لا يصلي (1).

وبلغ معاوية: أن قوماً من أهل الشام يجالسون الأشر وأصحابه، فكتب إلى عثمان: «إنك بعثت إلي قوماً أفسدوا مصرهم وانغلوه، ولا آمن أن يفسدوا طاعة من قبلي، ويعلموهم ما لا يحسنونه، حتى تعود سلامتهم غائلة» (2).

قال ابن الإسكافي: «فبلغ من عنايتهم في هذا الباب: أن أخذوا معلمهم بتعليم الصبيان في الكتاتيب، لينشئوا عليه صغيرهم، ولا يخرج من قلب كبيرهم. وجعلوا لذلك رسالة يتدارسونها بينهم. ويكتب لهم مبتدأ الأئمة: أبو بكر بن أبي قحافة، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، ومعاوية بن أبي سفيان. حتى ان أكثر العامة منهم ما يعرف علي بن أبي طالب ولا نسبه، ولا يجري على لسان أحد منهم ذكره.

(1) تاريخ الطبري ج 4 ص 30 والكامل لابن الأثير ج 3 ص 313 والفتوح لابن اعثم ج 3 ص 196 وصفين ليصر بن مزاحم ص 354 وشرح النهج للمعتزلي ج 8 ص 36 والغدير ج 10 ص 122 و 290 عن أكثر من تقدم. وأنساب الأشراف، بتحقيق المحمودي ج 2 ص 184 وترجمة الإمام علي «عليه السلام» لابن عساكر بتحقيق المحمودي ج 3 ص 99 ونقله المحمودي عن ابن عساكر ج 38 حديث رقم 1139. وراجع: المعيار والموازنة ص 160.

(2) أنساب الأشراف ج 5 ص 43، والغدير ج 9 ص 32. وليراجع البداية والنهاية ج 7 ص 165.

ومما يؤكد هذا: ما يؤثر عن محمد بن الحنفية يوم الجمل، قال: حملت على رجل فلما غشيت به برمحي قال: أنا على دين عمر بن أبي طالب وقال: فعلت أنه يريد علياً فأمسكت عنه(1).

وجاء حمصي إلى عثمان بنصيحة، وهي: «لا تكل المؤمن إلى إيمانه، حتى تعطيه من المال ما يصلحه. أو قال: ما يعيشه - ولا تكل ذا الأمانة إلى أمانته حتى تطالعه في عمالك، ولا ترسل السقيم إلى البرئ ليبرئه، فإن الله يبرئ السقيم، وقد يسقم البرئ. قال: ما أردت إلا الخير - قال: فردهم، وهم زيد بن صوحان، وأصحابه»(2).

وقدمنا: أنه قد حلف للسفاح جماعة من قواد أهل الشام، وأهل الرياسة والنعم فيها: أنهم ما كانوا يعرفون أهل البيت للنبي «صلى الله عليه وآله» يرثونه غير بني أمية..

بل إن أهل الشام يقبلون من معاوية أن يصلي بهم - حين مسيرهم إلى صفين - صلاة الجمعة في يوم الأربعاء، كما قيل(3).

وفي وصية معاوية ليزيد: «وانظر أهل الشام، وليكونوا بطانتك، فإن رابك شيء فانتصر بهم، فإذا أصبتهم: فاردد أهل الشام إلى

(1) المعيار والموازنة ص19.

(2) المصنف للصنعاني ج11 ص334.

(3) مروج الذهب ج3 ص32 والغدير ج10 ص196 عنه.

بلادهم، فإنهم إن أقاموا بها تغيرت أخلاقهم»(1).

وحينما وقف أبو ذر في وجه طغيان معاوية، وأثرته، وانحرافاتة، في الشام، قال حبيب بن مسلمة لمعاوية: «إن أبا ذر لمفسد عليكم الشام، فتدارك أهله، إن كان لك فيه حاجة»(2).

وحسب نص آخر: «إن أبا ذر يفسد عليك الناس بقوله: كيت وكيت. فكتب معاوية إلى عثمان بذلك. فكتب عثمان: أخرجته إلي. فلما صار إلى المدينة، نفاه إلى الربذة»(3).

وحينما جاء المصريون إلى المدينة يسألون عمر عن سبب عدم العمل ببعض الأحكام القرآنية، أجابهم بقوله: «تكلت عمر أمه، أتكلفونه أن يقيم الناس على كتاب الله، وقد علم ربنا: أن سيكون لنا سيئات؟! وتلا: (إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا) هل علم أهل المدينة فيما قدمتم؟! قالوا: لا. قال لو علموا لوعظت بكم».

قال لهم هذا بعد أن أخذ منهم اعترافاً بأنهم لم يحصوا القرآن لا

(1) الفخري في الآداب السلطانية ص112 والعقد الفريد ج3 ص373 مع تفاوت يسير.

(2) الغدير ج8 ص304 عن المعتزلي.

(3) الأمالي للشيخ المفيد ص122.

بالبصر، ولا في اللفظ، ولا في الأثر (1).

وبعد كلام جرى بين معاوية، وعكرشة بنت الأطرش بن رواحة، قال لها معاوية: «هيهات يا أهل العراق، نبهكم علي بن أبي طالب، فلن تطاقوا، ثم أمر برد صدقاتهم فيهم، وإنصافها» (2).

والعجيب في الأمر هنا: أننا نجد عمر بن الخطاب يصر على الهمدانين - إصراراً عجيباً - أن لا يذهبوا إلى الشام، وإنما إلى العراق!! (3).

ونظير ذلك أيضاً قد جرى لقبيلة بجيلة، فراجع (4).

وقال عبد الملك بن مروان لولده سليمان، حينما أخبره: أنه أراد أن يكتب سيرة النبي «صلى الله عليه وآله» ومغازيه، ورأى ما للأنصار من المقام المحمود في العقبتين، قال له: «وما حاجتك أن تُقدم بكتاب ليس لنا فيه فضل، تعرّف أهل الشام أموراً لا نريد أن يعرفوها؟!»

فأخبره بتخريقه ما كان نسخه فصوب رأيه (5).

-
- (1) حياة الصحابة ج3 ص260 عن كنز العمال ج1 ص228 عن ابن جرير.
 - (2) العقد الفريد ج2 ص112 وبلاغات النساء ص104 ط دار النهضة وليراجع صبح الأعشى أيضاً.
 - (3) المصنف لعبد الرزاق ج11 ص50.
 - (4) راجع: الكامل في التاريخ ج2 ص441.
 - (5) أخبار الموفقيات ص332 - 334 وليراجع الأغاني ط ساسي ج19 ص59

وحينما طلب البعض من معاوية: أن يكف عن لعن علي «عليه السلام»، قال: «لا والله، حتى يربو عليه الصغير، ويهرم عليه الكبير، ولا يذكر ذاكر له فضلاً»(1).

وحينما أرسل علي «عليه السلام» إلى معاوية كتاباً فيه:
محمد النبي أخي وصهري **وحمزة سيد الشهداء عمي**
 الأبيات..

«قال معاوية: أخفوا هذا الكتاب، لا يقرأه أهل الشام: فيميلون إلى علي بن أبي طالب»(2).

وليراجع كلام المدائني في هذا المجال، فإنه مهم أيضاً(3).

عليؑ بيث العلم والإيمان:

ولكن أمير المؤمنين «عليه السلام» قد حاول بكل ما أوتي من قوة وحول: أن يبيث المعارف الإسلامية في الناس، وينقذهم من ظلمات الجهل إلى نور العلم، حتى لقد قال - كما سيأتي -: «وركزت فيكم راية الإيمان، ووقفتم على معالم الحلال والحرام». هذا فضلاً

في قضية أخرى.

(1) شرح النهج للمعتزلي ج4 ص57 والإمام الحسن بن علي «عليه السلام» لآل يس ص125 والنصائح الكافية ص72.

(2) البداية والنهاية ج8 ص8 و9.

(3) النصائح الكافية ص72 و73 و74.

عن التوعية السياسية، التي كان هو وولده الأماجد يتمون في بثها وتركيزها.

ط: موقفهم من حديث رسول الله ﷺ :

ثم هناك التدبير الذكي والدقيق، الذي كان من شأنه أن يحرم الأمة من الإطلاع على كثير من توجيهات، وأقوال، وقرارات، ومواقف الرسول الأعظم «صلى الله عليه وآله»، المتمثلة في المنع عن رواية الحديث النبوي مطلقاً، أو ببينة، والضرب، ثم الحبس، بل والتهديد بالقتل على ذلك.

المنع عن كتابته والاحتفاظ به، ثم إحراق ما كتبه الصحابة عنه «صلى الله عليه وآله»⁽¹⁾.

(1) راجع في ذلك كله وحول كل ما يشير إلى التحديد والتقليل في رواية الحديث: المصادر التالية: جامع بيان العلم ج1 ص42 و 65 و 77 و ج2 ص173 و 174 و 135 و 203 و 147 و 149 و 141 و 148 والمصنف لعبد الرزاق ج11 ص258 و 262 و 325 و 377 و ج10 ص381 وهوامش الصفحات عن مصادر كثيرة، والسنة = قبل التدوين ص98/97 و 91 و 103 و 113 و 92 و 104 وتذكرة الحفاظ ج1 ص5 و 7 و 6 و 8 و 4/3 وشرف أصحاب الحديث ص88 و 89 و 91 و 92 و 87 و 93 وتاريخ الطبري ج3 ص273 وكنز العمال ج5 ص406 عن التيهقي و ج10 ص179 و 174 و 180 ومجمع الزوائد ج1 ص149 وتأويل مختلف الحديث ص48 والتراتب الإدارية ج2 ص248 و 427

حتى 432 وطبقات ابن سعد ج 6 ص 2 و ج 4 قسم 1 ص 13 - 14 و ج 3
 قسم 1 ص 306 و ج 5 ص 140 و 70 و 173، و ج 2 قسم 2 ص 274
 ومكاتيب الرسول ج 1 ص 61 وأضواء على السنة المحمدية ص 47 و 54
 و 55 ومنتخب كنز العمال بهامش مسند أحمد ج 4 ص 64 و 61 وكشف
 الأستار عن مسند البزار ج 2 ص 196 و حياة الصحابة ج 2 ص 82 و 569
 و 570 و ج 3 ص 257 و 258 و 259 و 272 و 273 و 252 و 630
 عن مصادر عديدة، والبداية والنهاية ج 8 ص 106 و 107 وتقييد العلم
 ص 50 و 51 و 52 و 53 ومستدرك الحاكم ج 1 ص 102 و 110 وتاريخ
 الخلفاء ص 138 عن السلفي في الطيورات بسند صحيح، ومسكل الآثار
 ج 1 ص 499 حتى 501 ومسند أحمد ص 157 و ج 4 ص 370 و 99 و
 ج 3 ص 19 والدر المنثور ج 4 ص 159 ووفاء الوفاء ج 1 ص 488 و 483
 وتهذيب تاريخ ابن عساكر ج 6 ص 114 و حلية الأولياء ج 1 ص 160
 ومآثر الإنافة. وراجع أيضاً: تاريخ الخلفاء ص 138 والمجروحون ج 1
 ص 36/35.

ونقل أيضاً في الغدير ج 6 ص 294 حتى 302 و 265 و 263 و 158 و ج 10
 ص 351 و 352 عن المصادر التالية: الكامل لابن الاثير ج 2 ص 227
 وابن الشحنة بهامشه ج 7 ص 176 وفتوح البلدان ص 53 وصحيح البخاري
 ط الهند ج 3 ص 837 و سنن أبي داود ج 2 ص 340 وصحيح مسلم ج 2
 ص 234 كتاب الأدب.. انتهى.

ونقله في النص والاجتهاد ص 151 عن المصادر التالية: كنز العمال ج 5
 ص 239 رقم 4845 و 4860 و 4865 و 4861 و 4862 والأم
 للشافعي، وشرح النهج للمعتزلي ج 3 ص 120 والمعتصر من المختصر

ي: تشجيع القصاصين ورواية الإسرائيليات:

مع تشجيعهم للقصاصين، ولرواية الإسرائيليات.
وقد وضعوا الأحاديث المؤيدة لذلك (1).

ج 1 ص 459 وابن كثير في مسند الصديق وصفين ص 248 والتاج المكلل ص 265 وشرح صحيح مسلم للنووي ج 7 ص 127.
ونقل أيضاً عن المصادر التالية: قبول الأخبار للبلخي ص 29، والمحدث الفاصل ص 133 والبخاري بحاشية السندي ج 4 ص 88 وصحيح مسلم ج 3 ص 1311 و 1694 والموطأ ج 2 ص 964 ورسالة الشافعي ص 435 ومختصر جامع بيان العلم ص 32 و 33. وثمة مصادر أخرى لا مجال لتتبعها..

(1) راجع فيما تقدم حول رواية الإسرائيليات وتشجيع القصاصين، المصادر التالية: التراتيب الإدارية ج 2 ص 224 حتى 227 و 238 و 338 و 345 و 325 و 326 و 327 وأضواء على السنة المحمدية ص 124. حتى 126 و 145 حتى 192 وشرف أصحاب الحديث ص 14 و 15 و 16 و 17 وفجر الإسلام ص 158 حتى 162 وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص 34 حتى 37 والزهد والرقائق ص 17 و 508 وتقييد العلم ص 34 وفي هامشه عن حسن التنبيه ص 192 وعن مسند أحمد ج 3 ص 12 و 13 و 56. وراجع أيضاً: جامع بيان العلم ج 2 ص 50 و 53، ومجمع الزوائد ج 1 ص 150 و 151 و 191 و 192 و 189 والمصنف لعبد الرزاق ج 6 ص 109 و 110 وهوامشه ومشكل الآثار ج 1 ص 40 و 41 والبداية والنهاية ج 1 ص 6 و ج 2 ص 132 و 134 وكشف الأستار ج 1 ص 120 و

ثم السماح بالرواية لأشخاص معينين، دون من عداهم (1) حتى إن

أبا

موسى ليمسك عن الحديث، حتى يعلم ما أحدثه عمر (2).

أضف إلى ذلك كله: حبسهم لكبار الصحابة بالمدينة، وعدم توليتهم الأعمال الجلييلة، خوفاً من نشر الحديث، ومن استقلالهم بالأمر (3): وذلك بعد أن قرروا عدم السماح بالفتوى إلا للأمرء كما

122 و 108 و 109 و حياة الصحابة ج 3 ص 286.

(1) راجع: الصحيح من سيرة النبي الأعظم ج 1 ص 26.

بل لم يسمحوا بالفتوى إلا للأمرء، راجع: جامع بيان العلم ج 2 ص 175 و 203 و راجع ص 194 و 174 و منتخب كنز العمال بهامش مسند أحمد ج 4 ص 62 و سنن الدرامي ج 1 ص 61 و التراتيب الإدارية ج 2 ص 367 و 368 و طبقات ابن سعد ج 6 ص 179 ط ليدن و 258 ط صادر و كنز العمال ج 10 ص 185 عن غير واحد و عن الدينوري في المجالسة، و عن ابن عساكر. و المصنف لعبد الرزاق ج 8 ص 301 و في هامشه عن أخبار القضاة لو كيع ج 1 ص 83.

بل إن عثمان يتوعد رجلاً بالقتل، إن كان قد استفتى أحداً غيره، راجع تهذيب تاريخ دمشق ج 1 ص 54 و حياة الصحابة ج 2 ص 390 و 391 عنه.

(2) مسند أحمد ج 4 ص 393 و في ص 372 يمتنع أنس عن الحديث.

(3) راجع: تاريخ الطبري حوادث سنة 35 ج 3 ص 426 و مروج الذهب ج 2 ص 321 و 322 و راجع مستدرك الحاكم ج 3 ص 120 و ج 1 ص 110 و كنز العمال ج 10 ص 180 و تذكرة الحفاظ ج 1 ص 7 و شرح نهج البلاغة

أوضحناه في كتابنا الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله».

ك: لا خير في الإمارة لمؤمن:

وإذا كان الأمراء هم الذين ينفذون هذه السياسات، وقد يتردد المؤمنون منهم في تنفيذها على النحو الأفضل والأكمل، فقد اتجه العلم نحو الفجار ليكونوا هم أعوانه وأركانها.

وقد رووا عن النبي «صلى الله عليه وآله»، أنه قال: لا خير في الإمارة لرجل مؤمن (1).

للمعتزلي ج 20 ص 20 وسيرة الأئمة الإثني عشر ج 1 ص 317 و 334 و 365 وراجع: التاريخ الإسلامي والمذهب المادي في التفسير ص 208 و 209 والفتنة الكبرى ص 17 و 46 و 77 وشرف أصحاب الحديث ص 87 ومجمع الزوائد ج 1 ص 149 وطبقات ابن سعد ج 4 ص 135 و ج 2 قسم 2 ص 100 و 112 و حياة الصحابة ج 2 ص 40 و 41 و ج 3 ص 272 و 273 عن الطبري ج 5 ص 134 وعن كنز العمال ج 7 ص 139 و ج 5 ص 239.

وفي هذا الأخير عن ابن عساكر: أن عمر بن الخطاب جمع الصحابة من الآفاق ووبخهم على إفشائهم الحديث.

(1) البداية والنهاية ج 5 ص 83 ومجمع الزوائد ج 5 ص 204 عن الطبراني. و حياة الصحابة ج 1 ص 198 و 199 عنهما وعن كنز العمال ج 7 ص 38 وعن البغوي وابن عساكر وغيرهما.

وقد قال حذيفة لعمر: إنك تستعين بالرجل الفاجر. فقال: إني أستعمله لأستعين بقوته، ثم أكون على قفائه.

وذكر أيضاً: أن عمر قال غلبي أهل الكوفة، استعمل عليهم المؤمن فيضعف، واستعمل الفاجر، فيفجر (1).

ل: أينعت الثمار واخضرّ الجناب:

وبعد ذلك كله فقد تهيأت الفرصة لمن سمح لهم بالرواية عن النبي «صلى الله عليه وآله»، وعن بني إسرائيل، لأن يمدّوا الأمة بما يريدون، ويتوافق مع أهدافهم ومراميهم، من أفكار ومعارف، وأقوال ومواقف، حقيقية، أو مزيفة..

ثم تحريف، بل وطمس الكثير من الحقائق التي رأوا أنها لا تتناسب مع أهدافهم، ولا تخدم مصالحهم.

بل لقد طمست معظم معالم الدين، ومحقت أحكام الشريعة، كما أكدته نصوص كثيرة (2).

-
- (1) الفائق للزمخشري ج 3 ص 215 و ج 2 ص 445 والنصائح الكافية ص 175 ولسان العرب ج 13 ص 346 و ج 11 ص 452. والاشتقاق ص 179.
- (2) راجع: الصحيح من سيرة النبي «صلى الله عليه وآله» ج 1 ص 27 - 30 بالإضافة إلى: المصنف ج 2 ص 63 ومسند أبي عوانة ج 2 ص 105 والبحر الزخار ج 2 ص 254 وكشف الأستار عن مسند البزار ج 1 ص 260 ومسند أحمد ج 4 ص 428 و 429 و 432 و 441 و 444

بل يذكرون: أنه لم يصل إلى الأمة سوى خمس مئة حديث في أصول لأحكام ومثلها من أصول السنن(1).. الأمر، الذي يلقي ضللاً ثقيلة من الشك والريب في عشرات بل مئات الألوف، بل في الملايين(2) من الأحاديث، التي يذكرون: أنها كانت عند الحفاظ، أو لاتزال محفوظة في بطون الكتب إلى الآن. ولأجل ذلك، فإننا نجدهم يحكمون بالكذب والوضع على عشرات بل مئات الألوف منها(3).

والغدير ج 8 ص 166، وراجع أيضاً مروج الذهب 3 ص 85 ومكاتب الرسول ج 1 ص 62.

(1) مناقب الشافعي ج 1 ص 419 وعن الوحي المحمدي لمحمد رشيد رضا ص 243.

(2) راجع على سبيل المثال: الكنى والألقاب ج 1 ص 414 ولسان الميزان ج 3 ص 405 وتذكرة الحفاظ ج 2 ص 641 و 430 و 434 و ج 1 ص 254 و 276.

وهذا الكتاب مملوء بهذه الأرقام العالية، فمن أراد فليراجعه. وراجع: التراتيب الإدارية ج 2 ص 202 حتى ص 208 و 407 و 408.

(3) راجع: لسان الميزان ج 3 ص 405 و ج 5 ص 228 والفوائد المجموعة ص 246 و 427 وتاريخ الخلفاء ص 293 وأنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج 3 ص 96 وميزان الاعتدال ج 1 ص 572 و 406 و 509 و 316 و 321 و 12 و 17 و 108 و 148 والكفاية للخطيب ص 36 و سائر الكتب التي تتحدث عن الموضوعات في الأخبار. وراجع: المجرمون لابن حبان ج 1 ص 156 و 185 و 155 و 142 و 96 و 63 و

وقد بلغ الجهل بالناس: أننا نجد جيشاً بكامله، لا يدري: أن من لم يُحَدِّث، فلا وضوء عليه، «فأمر (أبو موسى) مناديه: ألا، لا وضوء إلا على من أحدث. قال: أوشك العلم أن يذهب ويظهر الجهل، حتى يضرب الرجل أمه بالسيف من الجهل»(1).

بل لقد رأينا: أنه: «قد أطبقت الصحابة إطباقاً واحداً على ترك كثير من النصوص، لما رأوا المصلحة في ذلك»(2).

ويقول المعتزلي الشافعي عن علي «عليه السلام»: «وإنما قال أعداؤه: لا رأي له ؛ لأنه كان متقيداً بالشرعية لا يرى خلافها ولا يعمل بما يقتضي الدين تحريمه. وقد قال «عليه السلام» لولا الدين والتقى لكنت أدهى العرب. وغيره من الخلفاء كان يعمل بمقتضى ما يستصلحه ويستوقفه، سواء أكان مطابقاً للشرع أم لم يكن. ولا ريب أن من يعمل بما يؤدي إليه اجتهاده ولا يقف مع ضوابط وقيود يمتنع لأجلها مما يرى الصلاح فيه، تكون أحواله الدنيوية إلى الانتثار أقرب»(3) انتهى.

62 و 65 حول وضع الحديث للملوك وراجع أيضاً ج 2 ص 189 و 163 و 138 و ج 3 ص 39 و 63.

(1) حياة الصحابة ج 1 ص 505 عن كنز العمال ج 5 ص 114 وعن معاني الآثار للطحاوي ج 1 ص 27.

(2) شرح النهج للمعتزلي ج 12 ص 83.

(3) شرح النهج للمعتزلي ج 1 ص 28.

ولعل ما تقدم من موقف عمر من المصريين المعترضين يشير إلى ذلك أيضاً.

كما أن الفقهاء، قد «رجح كثير منهم القياس على النص، حتى استحالت الشريعة، وصار أصحاب القياس أصحاب شريعة جديدة»(1).

كما أن أبا أيوب الأنصاري لا يجرؤ على العمل بسنة لرسول الله «صلى الله عليه وآله» في زمن عمر، لأن عمر كان يضرب من عمل بها(2).

ويصرح مالك بن أنس، بالنسبة لغير أهل المدينة من المسلمين بـ: «أن غيرهم إنما العمل فيهم بأمر الملوك»(3).

وسياتي المزيد مما يدل على إصرار الخلفاء، وغير الخلفاء منهم، على مخالفة أحكام النبي «صلى الله عليه وآله»، حتى من أمثال مروان بن الحكم، والحجاج بن يوسف.

ماذا بعد أن تمهد السبيل؟!:

وبعد هذا.. فإن الحكام والأمراء الذين منحوا - دون غيرهم - حق الفتوى! من قبل الخليفة الثاني عمر بن الخطاب.. قد أصبح بإمكانهم

(1) شرح النهج للمعتزلي ج 12 ص 84.

(2) المصنف للصنعاني ج 2 ص 433.

(3) جامع بيان العلم ج 2 ص 194.

أن يفتوا بغير علم. بل أن يفتوا بما يعلمون مخالفته لما ورد عن سيد الخلق أجمعين، محمد رسول الله صلى عليه وآله وسلم، ما داموا قد آمنوا غائلة اعتراض من يعلمون الحق، ولم يعد يخشى من انكشاف ذلك للملأ من غيرهم.. الأمر الذي ربما يؤدي - لو انكشف - إلى التقليل من شأنهم، وإضعاف مراكزهم، ويقلل ويحد من فعالية القرارات والأحكام التي يصدرونها.

كما أن ذلك قد هيا الفرصة لكل أحد: أن يدعي ما يريد، وضع له الحديث الذي يناسبه، بأيدياً، أو نفياً وتفنيداً.

كما أنهم قد آمنوا غائلة ظهور كثير من الأقوال، والأفعال، والمواقف النبوية، والوقائع الثابتة، التي تم مركز وشخصية من يهتمون بالتنويه باسمه، وإعلاء قدره وشأنه، أو ترفع من شأن ومكانة الفريق الآخر: أهل البيت «عليهم السلام»، ولا سيما سيدهم وعظيمهم أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام، وكل من يمت إليه وإليهم بأية صلة أو رابطة، أو له فيهم هوى، أو نظرة إيجابية وواقعية، انطلاقاً مما يملكه من فكر واع، ووجدان حي.

أضف إلى ذلك كله: أن سياستهم هذه تجاه الحديث، وسنة النبي «صلى الله عليه وآله»، تنسجم مع رأي بعض الفرق اليهودية، التي كان لأتباعها نفوذ كبير لدى الحكام آنئذ⁽¹⁾.

(1) راجع كتابنا: الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله» ج 1

ولسنا هنا في صدد شرح ذلك.

وعلي عليه السلام ماذا يقول؟!:

هذا.. ولكننا نجد أمير المؤمنين «عليه السلام»، وشيعته، والواعين من رجال هذه الأمة، قد تصدوا لهذه الخطة بصلافة وحزم، حتى لقد رفض «عليه السلام» في الشورى عرض الخلافة في مقابل اشتراط العمل بسنة الشيخين. وقد طرد «عليه السلام» القصاصين من المساجد، ورفع الحظر المفروض على رواية الحديث عن النبي «صلى الله عليه وآله»⁽¹⁾.

وقد رووا عنه: أنه «عليه السلام» قال: «قيدوا العلم، قيدوا العلم» مرتين. ونحوه غيره⁽²⁾.

كما أنه «عليه السلام» يقول:

«من يشتري منا علماً بدرهم؟! قال الحارث الأعور: فذهبت فاشتريت صحفاً بدرهم، ثم جئت بها».

وفي بعض النصوص: «فاشتري الحارث صحفاً بدرهم، ثم جاء

ص26 و 27 متناً وهامشاً.

(1) سرگذشت حديث (فارسي) هامش ص28 وراجع كنز العمال ج10 ص171 و 172 و 122.

(2) تقييد العلم ص89 و 90 وبهامشه قال: «وفي حض عليّ على الكتابة انظر: معادن الجوهر للأمين العاملي 1: 3».

بها علياً، فكتب له علماً كثيراً»(1).

وعن علي «عليه السلام» قال تزاوروا، وتذاكروا الحديث، ولا تتركوه يدرس(2).

وعنه «عليه السلام»: «إذا كتبتهم الحديث فاكتبوه بإسناده، فإن يك حقاً كنتم شركاء في الأجر، وإن يك باطلاً كان وزره عليه»(3). ومثل ذلك كثير عنه «عليه السلام»(4).

والإمام الحسن عليه السلام أيضاً:

وفي مجال العمل على إفسال هذه الخطة تجاه العلم والحديث، وكتابته، وكسر الطوق المفروض، نجد النص التاريخي يقول: «دعا الحسن بن علي بنيه، وبني أخيه، فقال: «يا بني، وبني أخي، إنكم صغار قوم يوشك أن تكونوا كبار آخرين، فتعلموا العلم، فمن لم يستطع منكم أن يرويه، فليكتبه، وليضعه في بيته»(5).

-
- (1) التراتيب الإدارية ج2 ص259 وطبقات ابن سعد ج6 ص116 ط ليدن و ص68 ط صادر وتاريخ بغداد ج8 ص357 وكنز العمال ج10 ص156 وتقييد العلم ص90 وفي هامشه عن تقدم وعن كتاب العلم لابن أبي خيثمة 10 والمحدث الفاصل ج4 ص3.
 - (2) كنز العمال ج10 ص189.
 - (3) كنز العمال ج10 ص129 ورمز له بـ (ك)، وأبو نعيم، وابن عساكر).
 - (4) راجع على سبيل المثال: كنز العمال ج10 كتاب العلم.
 - (5) تقييد العلم ص91 ونور الأبصار ص122 وكنز العمال ج10 ص153

ثم روى الخطيب ما يقرب من ذلك عن الحسين بن علي «عليه السلام»، ثم قال: «كذا قال: جمع الحسين بن علي. والصواب: الحسن، كما ذكرناه أولاً، والله أعلم»(1).

ولسنا هنا في صدد تفصيل ذلك، ونسأل الله أن يوفقنا للتوفر على دراسة هذه الناحية في فرصة أخرى إن شاء الله تعالى.

مشرعون جدد، أو أنبياء صغار:

وطبيعي بعد ذلك كله.. وبعد أن كانت السياسة تقضي بتقليص نسبة الاحترام للنبي «صلى الله عليه وآله»، والعمل على علو نجم قوم، ورفع شأنهم، وأقول نجم آخرين، والحط منهم.. وبعد أن مست الحاجة إلى المزيد من الأحكام الإسلامية، والتعاليم الدينية - كان من الطبيعي - أن تعتبر أقوال الصحابة، ولا سيما الخليفين الأول، والثاني - سنة كسنة النبي، بل وفوق سنة النبي «صلى الله عليه وآله».. وقد ساعد الحكام أنفسهم - لمقاصد مختلفة - على هذا الأمر.

وسنن الدرامي ج 1 ص 130 وجامع بيان العلم ج 1 ص 99، والعلل ومعرفة الرجال ج 1 ص 412 وتاريخ اليعقوبي ج 2 ص 227 وفي هامش تقييد العلم عن بعض من تقدم، وعن تاريخ بغداد ج 6 ص 399، ولم أجده، وعن ربيع الأبرار 12 عن علي «عليه السلام».. وراجع أيضاً: التراتيب الإدارية ج 2 ص 246 و 247 عن ابن عساكر، وعن البيهقي في المدخل.

(1) تقييد العلم ص 91.

وكنموذج مما يدل على ذلك، وعلى خطط الحكام في هذا المجال،
نشير إلى قول البعض: «أنا زميل محمد» بالإضافة إلى ما يلي:

1 - «قال الشهاب الهيثمي في شرح الهمزية على قول
البوصيري عن الصحابة: «كلهم في أحكامه ذو اجتهاد: أي
صواب..»(1).

2 - وقال الشافعي: «لا يكون لك أن تقول إلا عن أصل، أو قياس
على أصل. والأصل كتاب، أو سنة، أو قول بعض أصحاب رسول
الله «صلى الله عليه وآله»، أو إجماع الناس»(2).

3 - وقال البعض عن الشافعية: «والعجب! منهم من يستجيز
مخالفة الشافعي لنص له آخر في مسألة بخلافه، ثم لا يرون مخالفته
لأجل نص رسول الله «صلى الله عليه وآله»»(3).

4 - ويقول أبو زهرة بالنسبة لفتاوى الصحابة: «..وجدنا مالكا
يأخذ بفتواهم على أنها من السنة، ويوازن بينها وبين الأخبار المروية،
إن تعارض الخبر مع فتوى صحابي. وهذا ينسحب على كل حديث
عنه «صلى الله عليه وآله»، حتى ولو كان صحيحاً»(4).

(1) التراتيب الإدارية ج2 ص366.

(2) مناقب الشافعي ج1 ص367، وراجع ص450.

(3) مجموعة المسائل المنيرية ص32.

(4) ابن حنبل لأبي زهرة ص251 و 255 ومالك، لأبي زهرة ص290.

- ولا بأس بمراجعة كلمات الشوكاني في هذا المجال أيضاً(1).
- 5 - بل إننا نجد بعض المؤلفين في الأصول، قد عقد باباً في كتابه، لكون قول الصحابي فيما يمكن فيه الرأي ملحق بالنسبة لغيره، أي لغير الصحابي.. بالسنة.
- وقيل: إن ذلك خاص بقول الشيخين: أبي بكر، وعمر(2).
- 6 - وحينما أخبرَ عمر بقضاء النبي «صلى الله عليه وآله» في المرأة التي قتلت أخرى بعمود: «كَبِّر». وأخذ عمر بذلك، وقال: لو لم أسمع بهذا لقلت فيه»(3).
- 7 - ثم هو يصر على رأيه فيمن تحيض بعد الأفاضة، رغم إخبارهم إياه بقول النبي «صلى الله عليه وآله» فيها(4).
- 8 - وفي قصة التكنية بأبي عيسى، نرى عمر لا يتزحزح عن موقفه، رغم إخبارهم إياه: بأن النبي «صلى الله عليه وآله» قد أذن لهم بذلك، وتصديق عمر لهم.. لكنه عده ذنباً مغفوراً له «صلى الله
-
- (1) ابن حنبل لأبي زهرة ص254 و 255 عن إرشاد الفحول للشوكاني ص214.
- (2) فواتح الرحموت في شرح مسلم الثبوت (المطبوع مع المستصفى) ج2 ص186 وراجع: التراتيب الإدارية ج2 ص366 و 367.
- (3) المصنف لعبد الرزاق ج10 ص57.
- (4) الغدير ج6 ص111 و 112 عن عدة مصادر.

عليه وآله»(1).

9 - وقال عمر بن عبد العزيز: «ألا إن، ما سنه أبو بكر وعمر، فهو دين نأخذ به، وندعو إليه».

وزاد المتقي الهندي: «وما سن سواهما فإننا نرجيه»(2).

وذكر في كنز العمال: أن فتوى عمر تصير سنة.

10 - وفي حادثة أخرى: نجد عمر لا يرتدع عن مخالفته للنبي «صلى الله عليه وآله»، حتى يستدل عليه ذلك الرجل بقوله تعالى:

(1) راجع: سنن أبي داود ج 4 ص 291 و سنن البيهقي ج 9 ص 310 وتيسير الوصول (ط الهند) ج 1 ص 25 والنهية لابن الأثير ج 1 ص 283 والإصابة ج 3 ص 388 والغدير ج 6 ص 319 و 310 عنهم، وعن الأسماء والكنى للدولابي ج 1 ص 85.

(2) كنز العمال ج 1 ص 332 عن ابن عساكر، وكشف الغمة للشعراني ج 1 ص 6 والنص له.

وفي رسالة عمر بن عبد العزيز لأبي بكر، ومحمد بن عمرو بن حزم: «اكتب إليّ بما ثبت عندك من الحديث عن رسول الله، وبحديث عمر، فإنني الخ..» سنن الدارمي ج 1 ص 126. لكن في تقييد العلم ص 105 و 106 وهوامش: «أو حديث عمرة بنت عبد الرحمن» وهي امرأة أنصارية أكثر ما تروى عن عائشة.

وراجع: السنة قبل التدوين ص 328 - 333، وتاريخ السنة المشرفة ص 226 و 227 وتاريخ الخلفاء ص 241 والجزء الأول من كتابنا: الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله».

(لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ)»(1).

11 - وقد رووا: أن النبي «صلى الله عليه وآله» قال: «عليكم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين»(2).

وبهذا استدل الشافعي على حجية قول أبي بكر وعمر.
مع أن المقصود بالخلفاء الراشدين هو الأئمة الإثنا عشر، «عليهم السلام» لكن هذا اللقب سرق منهم «عليهم السلام».

12 - وعثمان بن عفان يقول: «إن السنة سنة رسول الله، وسنة صاحبيه»(3).

13 - كما أن عبد الرحمن بن عوف يعرض على أمير المؤمنين: أن يبايعه على العمل بسنة النبي «صلى الله عليه وآله»، وسنة الشيخين أبي بكر وعمر، فيأبى «عليه السلام» ذلك، ويقبل عثمان، فيفوز بالأمر(4).

14 - وخطب عثمان حينما بويع، فقال: «إن لكم عليّ بعد كتاب

(1) المصنف لعبد الرزاق ج 2 ص 382.

(2) راجع: الثقات لابن حبان ج 1 ص 4 وحياة الصحابة ج 1 ص 12، وعن كشف الغمة للشعراني ج 1 ص 6.

(3) سنن البيهقي ج 3 ص 144، والغدير ج 8 ص 100 عنه. ولتراجع رواية صالح بن كيسان والزهري في: تقييد العلم ص 106 و 107 وفي هامشه عن العديد من المصادر، وطبقات ابن سعد ج 2 ص 135.

(4) راجع قصة الشورى في أي كتاب تاريخي شئت.

الله عز وجل، وسنة نبيه صلى عليه وآله ثلاثاً: إتياع من كان قبلي فيما اجتمعتم عليه، وسننتم، وسنّ سنة أهل الخير فيما لم تسنّوا عن ملأ»(1).

15 - وبعد.. فإن الأمويين يصرون على معاوية: أن يصلي بهم صلاة عثمان بن عفان في منى تماماً، ويرفضون الاستمرار على صلاة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، رغم اعترافهم بذلك..
وعثمان نفسه يصر على رأيه في مقابل سنة النبي «صلى الله عليه وآله»، رغم اعترافه بأن ذلك رأي رأه(2).

وقد عرض عثمان على أمير المؤمنين «عليه السلام» أن يصلي بالناس في منى، فلم يقبل «عليه السلام» إلا أن يصلي بهم صلاة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فيأبى عثمان ذلك، ويأبى هو القبول: «وقد استمر الأمراء على صلاة عثمان فيما بعد ذلك»!(3).

-
- (1) حياة الصحابة ج3 ص505 عن تاريخ الطبري ج3 ص446.
(2) راجع: البداية والنهاية ج3 ص154 وحياة الصحابة ج3 ص507 و508 عن كنز العمال ج4 ص239 عن ابن عساكر والبيهقي، والغدير ج8 ص101 و102 عن المصادر التالية: أنساب الأشراف ج5 ص39 والطبري ج5 ص56 حوادث سنة 29، والكامل لابن الأثير ج3 ص42 والبداية والنهاية ج7 ص154، وتاريخ ابن خلدون ج2 ص386.
(3) راجع: الكافي ج4 ص518 و519 والوسائل ج5 ص500 و501 وحاشية ابن التركماني (ذيل سنن البيهقي) ج3 ص144 و145 والغدير

- 16 -** بل إننا لنجد ربيعة بن شداد لا يرضى بأن يبايع أمير المؤمنين «عليه السلام». على كتاب الله وسنة رسوله، وقال:
على سنة أبي بكر وعمر. فقال له علي «عليه السلام»: «ويلك، لو أن أبا بكر وعمر عملاً بغير كتاب الله وسنة رسوله لم يكونا على شيء الخ..»(1).
- 17 -** وحتى معاوية فإنه يصر على رأيه، ويرفض الحكم النبوي بشكل صريح(2).
- 18 -** وحينما ينكر أبو الدرداء على معاوية بعض قبائحه، ويذكر بنهي النبي «صلى الله عليه وآله» عنها، نجده يقول: أما أنا فلا أرى به بأساً(3).
- 19 -** وقد كتب ابن الزبير إلى قاضيه يأمره بأن يعمل بفتوى أبي بكر في الجد، فيجعله أباً لأن النبي صلى عليه وآله قال:

ج 8 ص 100 عنه، وعن المحلى ج 4 ص 270 وليراجع: الغدير ج 8 ص 98 - 116.

(1) بهج الصباغة ج 12 ص 203.

(2) راجع: المصنف لعبد الرزاق ج 11 ص 201.

(3) راجع: شرح النهج للمعتزلي ج 5 ص 130 والموطأ (مطبوع مع تنوير الحوالك) ج 2 ص 135، وسنن البيهقي ج 5 ص 280 وسنن النسائي ج 7 ص 277، واختلاف الحديث للشافعي (بهامش الأم) ج 7 ص 23 والغدير ج 10 ص 184 عن بعض من تقدم.

لو كنت متخذاً خليلاً دون ربي لاتخذت أبا بكر إلى أن قال: «وأحق ما أخذناه قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه»(1).

20 - كما أن عطاء قد استدل بقضاء النبي «صلى الله عليه وآله» في العُمري، فاعترض عليه رجل - وقد صرحت بعض النصوص بأنه: الزهري!! - بقوله: «لكن عبد الملك بن مروان لم يقض بهذا». أو قال: «إن الخلفاء لا يقضون بذلك» فقال: بل قضى بها عبد الملك في بني فلان(2).

21 - واعترض البعض على مروان: بأنه أخرج المنبر، ولم يكن يخرج، وبدأ بالخطبة قبل الصلاة، وجلس في الخطبة. فقال له مروان: «إن تلك السنة قد تركت»(3).

22 - بل لقد بلغ بهم الأمر: أن ادعى البعض: أن من خالف الحجاج فقد خالف الإسلام(4).

23 - وعن ابن عباس: السنة سنتان: من نبي، أو من إمام عادل(5).

(1) مسند أحمد بن حنبل ج4 ص4 وراجع ص5.

(2) المصنف لعبد الرزاق ج9 ص188 وسنن البيهقي ج6 ص174.

(3) المصنف لعبد الرزاق ج3 ص388.

(4) لسان الميزان ج6 ص89.

(5) كنز العمال ج1 ص160.

24 - وقضية إِمضاء عمر للطلاق ثلاثاً، لأنهم استعجلوا ذلك تدل على أنه كان يرى أن لهم الحق في ذلك (1).

إلى غير ذلك مما لا مجال لتتبعه واستقصائه (2).

هذا كله.. عدا عن ادعائهم:

نزول الوحي على الخلفاء،

وأفضلية الخليفة على الرسول،

ونزول الوحي على الحجاج، والخلفاء وغير ذلك..

ولقد صدق أمير المؤمنين «عليه السلام» حينما قال في كتابه

للأشتر: «فإن هذا الدين قد كان أسيراً في أيدي الأشرار، يعمل فيه

بالهوى، وتطلب به الدنيا» (3).

الأئمة عليهم السلام في مواجهة الخطة:

إنما نتحدث هنا عن موضوع مواجهة هذه الخطة بمقدار ما

يرتبط بمواقف الإمام الحسن «عليه السلام» منها.. وإن كانت

(1) راجع: تفسير القرآن العظيم (الخاتمة)، ج 4 ص 22 والغدير ج 6 ص 178 -

183 عن مصادر كثيرة.

(2) راجع أيضاً: المصنف لعبد الرزاق ج 11 ص 258 و 259 وج 88 و 475

و 476 وطبقات ابن سعد ج 2 قسم 2 ص 134 - 136.

(3) راجع عهد الأشتر في: نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 3 ص 105 وعهد

الأشتر موجود في كثير من المصادر.

الأساليب التي اتبعتها الأئمة في هذا الصدد كثيرة ومتنوعة.

وقد تقدم بعض ما يرتبط بمواقف الأئمة «عليهم السلام» من قضية التمييز العنصري البغيض، وتقدم كذلك بعض اللمحات عن موقف أمير المؤمنين وغيره من الأئمة، ومنهم الإمام الحسن «عليه السلام» من قضية الحديث والرواية عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»..

وحيث إننا لا نستطيع الإلمام - في عجلة كهذه - بكل ما يرتبط بمواقف الأئمة الهادفة إلى إفشال تلك الخطة، لأن ذلك يستدعي تأليف كتاب مستقل، وقد لا يكفي له العديد من المجلدات.. وبما أن أهم عنصر تستهدفه تلك الخطة هو عنصر الإمامة والخلافة، والأحقية بالأمر. وبمعالجتها، واتخاذ الموقف الصحيح منها، لا يبقى لمجمل تلك الخطة تأثير يذكر، ولا خطر يخاف. - من أجل ذلك.. فإننا سوف نقتصر هنا على الإشارة إلى لمحات من مواقفهم «عليهم السلام» - وبالأخص موقف الإمام الحسن المجتبي «عليه السلام» - من هذه القضية بالذات.. فنقول:

قضية الإمامة هي الأساس:

ليس خافياً على أحد مدى خطورة النتائج التي سوف تتمخض عنها تلك السياسة، التي تقدمت لمحات خاطفة وسريعة عن بعض خيوطها وفقراتها.. سواء على الإسلام، أو على المسلمين، في الحاضر، أو في المستقبل. والأخطار المستقبلية هي الأعظم، وهي

الأدهى.. وقد أخبر النبي «صلى الله عليه وآله» في حديث معروف: بأن في كل خلف عدول ينفون عنه (أي عن الإسلام) تحريف الغالين. وقد عودنا الأئمة «عليهم السلام»: أنهم باستمرار يعيشون بالقرب من الأحداث، ويتواجدون دائماً وأبداً في صميمها وفي العمق منها، حتى إن المطالع للتاريخ ليجد - نتيجة لذلك التواجد - أن قضايا أهل البيت بصورة عامة، وقضية أحقيتهم بالأمر، وإمامتهم على الخصوص، تبقى على الدوام محتفظة بحيويتها وعمقها في ضمير الأمة وفي وجدانها.

وأن كل صراع، فإنما له ارتباط مباشر أحياناً، أو غير مباشر أحياناً أخرى بهذه القضية بالذات، حتى ليصرح الشهرستاني بقوله: «وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة، إذ ما سلّ سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثل ما سل على الإمامة في كل زمان..»⁽¹⁾. وقد رأينا أن تلك الخطة الملعونة التي أسلفنا الإشارة إليها، إنما كانت تستهدف بالدرجة الأولى قضية الإمامة بالذات، الأمر الذي يعني: أن الخصوم قد أدركوا مدى خطورة هذه القضية، على مجمل خطهم، على المدى البعيد..

كما أننا نجد في المقابل: أن تواجد أئمة أهل البيت «عليهم السلام» على الساحة، ورصدهم الأحداث بدقة ووعي، وإحساسهم

(1) الملل والنحل ج 1 ص 24.

العميق بالمسؤولية الإلهية والإنسانية الملقاة على عواتقهم تجاه هذه السياسة، التي رأوا فيها خطراً داهماً، يتهدد كيان الإسلام ومصيره على المدى البعيد.. إن كل ذلك لم يترك لهم أي خيار، سوى خيار المواجهة لهذه السياسة، والعمل على إفشالها، فإن ذلك واجب شرعي، ومسؤولية إلهية، لا يمكن التساهل ولا التواني فيها على الإطلاق: إذ على حد تعبير العبد الصالح حجر بن عدي الكندي: «إن هذا الأمر لا يصلح إلا في آل علي بن أبي طالب»⁽¹⁾.

نعم.. وقد أدوا «عليهم الصلاة والسلام»، وشيعتهم الأبرار وضوان الله تعالى عليهم واجباتهم على أكمل وجه في هذا المجال، وفي كل مجال.. وبذلوا جهوداً جبارة، وتعرضوا لمختلف أنواع القهر، والاضطهاد والبلاء، نتيجة لمواقفهم ومواجهاتهم تلك.. وبذلوا مهجهم الغالية في هذا السبيل..

وذلك لأن قضية الإمامة بنظرهم هي قضية الإسلام الكبرى، وعلى أساس الاعتقاد بها يتحدد اتجاه الإنسان، وخطه الفكري، ثم السياسي، بل وحتى الاجتماعي في الحياة. فهي المنطلق والأساس لكل المفاهيم، والاعتقادات، والقضايا التي يؤمن بها، والمواقف التي يتخذها، والمصير الذي ينتهي إليه -.

وعلى هذا الأساس، فإننا نجد الأئمة «عليهم السلام» على

(1) البداية والنهاية ج 8 ص 51.

استعداد للاستفادة من عنصر التقية الإيجابية البناءة، وإيثار الله عند مداحض الباطل في مكان التقية بحسن الروية، على حد تعبير الإمام الحسين «عليه الصلاة والسلام»⁽¹⁾ وهو يؤبن أخاه الإمام الحسن المجتبي «صلوات الله وسلامه عليه».

- إنهم «عليهم السلام» يستفيدون من عنصر التقية في كل القضايا، باستثناء قضية الإمامة، وشؤونها.. لأنهم أدركوا: أن التقية من شأنها أن تحفظ كل تلك القضايا.. إلا قضية الإمامة، وأحقيتهم بالأمر، فإنها يمكن أن تضيعها..

وإذن.. ومن أجل درء الخطر الذي يتهدد كيان الإسلام ووجوده من الأساس.. فقد كان لا بد من بذل المهج، وخوض اللجج، من أجل

(1) راجع: تهذيب تاريخ ابن عساكر ج 4 ص 230، وعيون الأخبار لابن قتيبة ج 2 ص 314، وحياة الحسن بن علي «عليه السلام» للقرشي ج 1 ص 439 عنه، وليراجع حول التقية كتابنا: الصحيح من سيرة النبي «صلى الله عليه وآله» ج 2 ص 40 - 46.

وكلمات الإمام الحسين «عليه السلام» عند قبر أخيه - حسب نص ابن قتيبة هي: «رحمك الله أبا محمد، إن كنت لتباصر الحق مظائنة، وتؤثر الله عند تداحض الباطل في مواطن التقية بحسن الروية، وتستشف جليل معاصم الدنيا بعين لها حاقرة، وتفويض عليها يداً طاهرة الأطراف، نقيه الأسرة، وتردع بادرة غرب أعدائك بأيسر المؤونة، ولا غرو وأنت ابن سلالة النبوة ورضيع لبان الحكمة، فإلى روح وريحان وجنة نعيم، أعظم الله لنا ولكم الأجر عليه، ووهب لنا ولكم السلوة وحسن الأسى عنه».

أن (وَيُحِقُّ اللهُ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ) (1).

ومن الأمثلة على ذلك قول الإمام الكاظم «عليه السلام»: السلام عليك يا أبة، وذلك حينما جاء الرشيد إلى قبر رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وقال: السلام عليك يا ابن عم، في محاولة منه لإظهار: أن خلافته تتسم بالشرعية، لاتصاله نسباً به «صلى الله عليه وآله»، لكونه ابن عمه - وقد نشأ عن هذا الموقف اعتقال الإمام موسى الكاظم عليه الصلاة والسلام وإيداعه السجن، حيث قضى «عليه السلام» مسموماً، شهيداً، صابراً، محتسباً -.

وحتى حينما يضطر الإمام الحسن «عليه السلام» للصلح مع معاوية، إثارةً لطاعة الله في مداحض الباطل، في مكان التقية، فإنه يحسن الروية، ويهتم في أن لا يقدم تنزلاً في قضية الإمامة - وإن توهم ذلك ابن قتيبة - ولا في قضية الخلافة - وإن توهم ذلك آخر - وإنما تنازل عن الأمر (2).. وإنما يقصد معاوية من الأمر: الأمرة والملك، فإنه لم يقاتلهم ليصموا ولا ليصلوا، «وإنما ليتأمر عليهم» أو «ليلي رقابهم»!! كما قال (3).

ويقول معاوية بعد صلحه مع الإمام الحسن عليه السلام: «رضينا

(1) الآية 82 من سورة يونس.

(2) الإمام الحسن لآل يس ص 108 وشرح النهج للمعتزلي ج 16 ص 22 وعن الإمامة والسياسة ج 1 ص 150 و 156 وعن الصواعق المحرقة ص 81.

(3) راجع: شرح النهج للمعتزلي ج 16 ص 15 و 46 ومقاتل الطالبيين.

بها ملكاً»(1).

وقد عبّر عن ذلك هو وغيره في عدة مناسبات(2).

وكان معاوية يقول عن نفسه: «أنا أول الملوك»(3).

كما أن سعد بن أبي وقاص يقول لمعاوية: «السلام عليك أيها

الملك»(4).

والإمام الحسن «عليه السلام» يقول مشيراً إلى ذلك: «ليس

ال خليفة من سار بالجور، ذاك ملك ملكاً يتمتع به قليلاً، ثم تنقطع لذته،

وتبقى تبعته..»(5).

هذا.. وقد اشترط عليه: السلام على معاوية أن لا يقيم عنده

شهادة!! وأن لا يسميه «أمير المؤمنين»(6). الأمر الذي يدل دلالة

(1) البداية والنهاية ج 6 ص 200.

(2) الإمام الحسن بن علي لآل يس ص 110 - 114 عن المصادر التالية: تاريخ

الطبري ج 5 ص 534 و 536 و 537 والكامل لابن الأثير ج 3 ص 205

والبداية والنهاية ج 6 ص 221 و 220 وتاريخ أبي الفداء ج 1 ص 183

ومروج الذهب ج 2 ص 340.

(3) تاريخ اليعقوبي ج 2 ص 232.

(4) المصنف للصنعاني ج 1 ص 291.

(5) تقدمت المصادر لذلك.

(6) البحار ج 44 ص 2 وليراجع كلام الصدوق رضوان الله تعالى عليه في:

البحار ج 44 ص 2 - 19 وعلل الشرايع ج 1 ص 212 فما بعدها.

قاطعة على ما ذكرناه..

وليس موقف الإمام الحسن «عليه السلام» هنا، وتعبيره بكلمة: «الأمر»، واشتراطه ماذكر.. إلا كتعبير النبي صلى عليه وآله عن حاكم الروم بـ «عظيم الروم»، وعن حاكم القبط والفرس بـ «عظيم القبط»⁽¹⁾ و«عظيم فارس»⁽²⁾. ولم يقل: ملك الروم، ولا ملك القبط وفارس، لئلا يكون ذلك تقريراً لملكهما.

وما يدل على ذلك في كلمات أمير المؤمنين «عليه السلام» وغيره من الأئمة، كثير، لا مجال لتتبعه..

فالإمام الحسن «عليه السلام» لم يستعمل التقية في أمر الأمامة، وإنما سلّم إلى معاوية الأمر النبوي الذي أشير إليه بقوله تعالى: (وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ). وهو حكم الدنيا وسلطانها، والملك المحض، ولم يعترف له بالإمامة الدينية والبيعة، والخلافة الشرعية⁽³⁾.

هذا.. وقد صرح الإمام الحسن «عليه السلام» في كتبه وخطبه، بأنه لم يكن يرى معاوية للخلافة أهلاً، وإنما صالحه من أجل حقن

(1) راجع: التراتيب الإدارية ج 1 ص 142.

(2) كنز العمال ج 4 ص 274.

(3) راجع: الإمام الحسن بن علي، لآل يس ص 110 و 114 وعن شرح نهج البلاغة.

دماء المسلمين، وحفاظاً على شيعة أمير المؤمنين.. بل لقد قال له فور تسليمه الأمر إليه:

«إن معاوية بن صخر زعم إنني رأيتُه للخلافة أهلاً، ولم أرَ نفسي لها أهلاً، فكذب معاوية. وأيم الله، لأنا أولى الناس بالناس في كتاب الله، وعلى لسان رسول الله «صلى الله عليه وآله»، غير أنا لم نزل أهل البيت مخيفين مظلومين، مضطهدين، منذ قبض رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فإله بيننا وبين من ظلمنا حقنا الخ..»(1).

وقد كتب له أيضاً فور البيعة له «عليه السلام»: «فليتعجب المتعجب من توثيك يا معاوية على أمر لست من أهله»(2).

وسياتي قوله «عليه السلام»: «نحن أولى الناس بالناس، في كتاب الله، وعلى لسان نبيه». ومثل ذلك كثير عنه.

هذا.. وقد تمدَّحه أخوه الإمام الحسين «عليه السلام» على استعماله التقية، وعلى حسن رويته فيها، كما تقدم..

كما أنه حينما ذُكر له عدم استجابة الإمام الحسن «عليه السلام»

(1) أمالي الشيخ الطوسي ج 2 ص 172 والاحتجاج ج 2 ص 8 والبحار ج 44

ص 22 و 63 و ج 10 ص 142 وبهج الصباغة ج 3 ص 448.

(2) راجع: شرح النهج للمعتزلي ج 16 ص 34 وستأتي بقية المصادر حين

الكلام تحت عنوان: هل كان الإمام الحسن «عليه السلام» عثمانياً حين

ذكر الشواهد على أنه كان مدافعاً قوياً عن حق أبيه في النموذج رقم 4.

لمن دعاه للثورة على معاوية بعد الصلح، قال «عليه السلام»: «صدق أبو محمد، فليكن كل رجل منكم من أحلاس بيته، ما دام هذا الإنسان حياً»(1).

كما أنه بعد استشهاد أخيه الإمام الحسن «عليه السلام»، يدافع عن موقف أخيه في قضية الصلح، في رسالة منه لأهل الكوفة، ويأمرهم بالسكون إلى أن يموت معاوية(2).

بل إن الإمام الحسن «عليه السلام» نفسه يعتبر صلحه مع معاوية خيراً من ألف شهر، فقد سئل مرة عن أسباب صلحه مع معاوية، فأجاب: ليلة القدر خير من ألف شهر(3)..

وما ذلك إلا لأن صلحه هذا قد فضح الأمويين، وفضح معاوية بالذات، وجعله يعلن عن أهدافه الشريرة، وفوت عليهم الفرصة لهدم الإسلام، والقضاء على أهل البيت وشيعتهم(4). ومهد الطريق لثورة الإمام الحسين، ثم إلى زوال الحكم الأموي البغيض، وإلى الأبد..

مواقف هامة:

وبعد.. فإننا نرى: أن مما يدخل في مجال العمل على إفشال تلك

(1) الأخبار الطوال ص 221 وراجع ص 220.

(2) الأخبار الطوال ص 222.

(3) الإمام الحسن بن علي، لآل يس ص 149.

(4) الأخبار الطوال ص 220 و 221 والبحار ج 44 ص 2 وغير ذلك كثير.

الخطبة أيضاً، وإبقاء حق أهل البيت «عليهم السلام»، وقضيتهم حياة في ضمير الأمة ووجدانها، بالإضافة إلى ما تقدم من تأكيدات الإمام الحسن «عليه السلام» على بنوته لرسول الله «صلى الله عليه وآله»، وعلى أنه من أهل البيت، الذين افترض الله طاعتهم إلى آخر ما تقدم.

- إن مما يدخل في هذا المجال: وصيته «عليه السلام» بأن يدفن عند جده «صلى الله عليه وآله»، مع علمه بعدم رضا عائشة والأمويين بذلك، حسبما أشار إليه هو نفسه «عليه السلام» في وصيته تلك، وصدقته الوقائع التالية⁽¹⁾ وكان ذلك هو السبب في ضرب

(1) راجع: البحار ج44 ص151 و 152 و 156 و 143 و 141 و 142 و 154 عن عيون المعجزات، والمعتزلي، والكافي، وعلل الشرايع، وأمالى المفيد، والخرايج والجرايح، وغير ذلك، والفتوح لابن أعمم ج4 ص207 و 208 عن الترجمة الفارسية، والمناقب لابن شهر آشوب ج4 ص44، وأمالى الشيخ الطوسي ج1 ص161 وعلل الشرايع ج1 ص225 والخرايج والجرايح ص223 وتذكرة الخواص ص213 ومقاتل الطالبين ص74 و 75 والأخبار الطول 221 وشرح النهج للمعتزلي ج16 ص14 و 15 و 50 و 51 وتاريخ اليعقوبي ج2 225 وكتاب الفتن لنعيم بي حماد (مخطوط) الورقة 40، وتهذيب تاريخ ابن عساكر ج4 ص229 و 230 والجوهرة في نسب الإمام علي وآله ص32 ووفاء الوفاء ج2 ص548 وصلاح الحسن لآل يس ص32 ومجمع الزوائد ج9 ص178 ومقتل الحسين للخوارزمي ج1 ص139 وكشف الغمة للاربلي ج2 ص211 و 212 والإرشاد للمفيد ص212 و 213 وحليم أهل البيت الإمام الحسن بن

الجدار على القبر الشريف(1)، فإن تلك الوصية لم تكن إلا لإظهار صلته بالنبي «صلى الله عليه وآله»، التي يجهد الأمويون وأعدائهم لقطعها وطمسها. كما أن هذه الوصية تهدف إلى التأكيد على أنهم «عليهم السلام» مظلومون مقهورون، مغتصبة حقوقهم، منتهب براثهم، كما قال أمير المؤمنين «عليه السلام»: «أرى تراثي نهباً»(2).

بالإضافة إلى تعريف الناس على ما يكنه أولئك الحكام وأعدائهم من حقد وكره لأهل بيت النبوة، الذين أمر الله ورسوله مراراً وتكراراً ليس فقط بمحبتهم، وإنما «بمودتهم أيضاً»(3).

علي ص 252 و ذخائر العقبى ص 142 وإثبات الوصية ص 160 والاستيعاب بهامش الإصابة ج 1 ص 377 وأنساب الأشراف بتحقيق المحمودي ج 3 ص 62 و 60 و 61 و 64 و 65 عن تاريخ ابن عساكر ج 12 ص 63 و ج 64 ص 99 وغيرها، ونقل عن إثبات الهداة ج 5 ص 170 وعن الكافي ج 1 ص 304 وعن الخرايج وعن نظم درر السمطين ص 203 والغدير ج 11 ص 14.

- (1) وفاء الوفاء ج 2 ص 548 عن الكازروني شارح المصابيح. وقال: إنه سأل جمعاً من العلماء فذكر له بعضهم ذلك.
- (2) الخطبة الشفشفقية في نهج البلاغة.
- (3) راجع بحث: الحب في التشريع الاسلامي في كتابنا: دراسات وبحوث في التاريخ والإسلام ج 2 للمؤلف.

إنزل عن منبر أبي:

ومما يدخل في هذا المجال أيضاً موقف آخر، هام جداً للإمام الحسن «عليه السلام» في مقابل أبي بكر، حيث جاء إليه يوماً وهو يخطب على المنبر، فقال له:

إنزل عن منبر أبي.

فأجابه أبو بكر: صدقت. والله، إنه لمنبر أبيك، لا منبر أبي. فبعث علي إلى أبي بكر: إنه غلام حدث، وأنا لم نأمره.
فقال أبو بكر: إنا لم نتهمك (1).

(1) راجع: تاريخ الخلفاء للسيوطي ص 80 و 143 وتاريخ بغداد ج 1 ص 141 عن أبي نعيم، وغيره، وأنساب الأشراف، بتحقيق المحمودي ج 2 ص 26 و 27 بسند صحيح عندهم والصواعق المحرقة ص 175 عن الدار قطني، والمناقب لابن شهر آشوب ج 4 ص 40 عن فضائل السمعي، وأبي السعادات، وتاريخ الخطيب، وسير الأئمة الإثني عشر ج 1 ص 529، وإسعاف الراغبين بهامش نور الأبصار ص 123 عن الدارقطني، وشرح النهج للمعتزلي ج 6 ص 2 ص 43 ومقتل الحسين للخوارزمي ج 1 ص 93 وينايع المودة ص 306 وحياة الصحابة ج 2 ص 494 عن الكنز وأبي عد وأبي نعيم والجابري في جزئه والغدير ج 7 ص 126 عن السيوطي، وعن الرياض النضرة ج 1 ص 139، وعن كنز العمال ج 3 ص 132. وحياة الحسن للقرشي ج 1 ص 84 عن بعض من تقدم. والاتحاف بحب الأشراف ص 23.

وليتأمل قوله «عليه السلام»: إنا لم نأمره. فإنه لا يتضمن إنكاراً على الإمام الحسن «عليه السلام»، ولا إدانة لموقفه.

ولقد صدق أمير المؤمنين صلوات الله وسلامه عليه ؛ فلم يكن الإمام الحسن «عليه السلام» يحتاج إلى أمر، فلقد أدرك خطة الخصوم بما آتاه الله من فضله، وبإحساسه المرهف، وفكره الثاقب. وهو الذي عايش الأحداث عن كثب، بل كان في صميمها.

وإذن.. فمن الطبيعي أن يدرك: أن عليه فيه مسؤولية العمل على إفشال تلك الخطة، وإبقاء حق أهل البيت وقضيتهم على حيويتها في ضمير ووجدان الأمة. وكان علي وصي النبي «صلى الله عليه وآله» يحتاط للأمر، حتى لا تحدث تشنجات حادة، ليس من مصلحة القضية، ولا من مصلحة الإسلام المساهمة في حدوثها في تلك الظروف.

والإمام الحسين أيضاً:

ولا عجب إذا رأينا للإمام السبط الشهيد الحسين «عليه السلام» موقفاً مماثلاً تماماً مع الخليفة الثاني عمر بن الخطاب.. ونجد أن عمر قد أخذه إلى بيته، وحاول تقريره: إن كان أبوه أمره بهذا، أو لا. فأجابه عن ذلك بالنفي.

وبعض الروايات تقول: إنه سأله عن ذلك في نفس ذلك الموقف أيضاً، فنفى ذلك. فقال عمر: منبر أبيك والله، وهل أنبت على رؤوسنا

الشعر إلا أنتم(1)، فأبو بكر لم يكن يرى: أن اتهام أمير المؤمنين في قضية الإمام الحسن من صالحه.. أما عمر.. الذي رأى أنه قد أصبح قوياً في الحكم، وقد تكرر الموقف لصالح غير أهل البيت على الصعيد السياسي.. عمر هذا - يهتم بالتعرف على مصدر هذه

(1) راجع: مقتل الحسين للخوارزمي ج 1 ص 145، والإصابة ج 1 ص 333 وقال سنده صحيح وأمالى الطوسي ج 2 ص 313 و 314 وإسعاف الراغبين بهامش نور الأبصار ص 123 وحياة الصحابة ج 2 ص 495 عن كنز العمال ج 7 ص 105 عن ابن كثير، وابن عساكر، وابن سعد، وابن راهويه، والخطيب، والصواعق المحرقة ص 175 عن ابن سعد، وغيره، والاحتجاج للطبرسي ج 2 ص 13، والمناقب لابن شهر آشوب ج 4 ص 40، وتاريخ بغداد ج 1 ص 141، وكشف الغمة للأربلي ج 2 ص 42، وحياة الحسن للقرشي ج 1 ص 84، والإمام الحسن للعلايلي ص 305 عن الإصابة، وصححه، وينايع المودة ص 168، وتذكرة الخواص 235، وسيرة الأئمة الاثني عشر للحسني ج 2 ص 15 وكفاية الطالب ص 224 عن مسند احمد، وابن سعد وتهذيب تاريخ ابن عساكر ج 4 ص 324 وتهذيب التهذيب ج 2 ص 346 وصححه، وفضائل الخمسة من الصحاح الستة ج 3 ص 369 وهامش أنساب الأشراف بتحقيق المحمودي ج 3 ص 27 عن تاريخ دمشق لابن عساكر ج 13 ص 15، أو 110 بعدة أسانيد، وترجمة الإمام الحسين من تاريخ دمشق بتحقيق المحمودي ص 141 و 142 وفي هامشه عن ابن سعد ج 8 في ترجمة الإمام الحسين وعن كنز العمال ج 7 ص 105 عن ابن راهويه وغيره والغدير ج 7 ص 126 عن ابن عساكر.

الأرهاصات، ليعمل على القضاء عليها قبل فوات الأوان، مادام يملك القدرة على ذلك بنظره.

لقد كانت مواقف الحسنيين هذه تعتبر تحدياً عميقاً للسلطة، في أدق وأخطر قضية عملت من أجل حسم الأمور فيها لصالحها، ورأت أنها قد وفقت في مقاصدها تلك إلى حدٍ بعيدٍ.. فجاءت هذه المواقف لتتهز من الأعماق ما كاد يعتبر، أو قد اعتبر بالفعل من الثوابت الراسخة.

والحسنان هما ذانك الفرعان من دوحة الإمامة، وغرس الرسالة، اللذان يفهمان الظروف التي تحيط بهما، ويقیمانها التقييم الصحيح والسليم، ليتخذا مواقفهما على أساس أنها وظيفة شرعية، ومسؤولية إلهية.

أما التكليف الشرعي، والموقف الذي لأبيهما، فهو وإن كان في ظاهره مختلفاً هنا، إلا أنه ولا شك يخدم نفس الهدف، ويسير في نفس الإتجاه، حسبما ألمحنا إليه.

الحسنان.. وأذان بلال:

ولعلنا لا نبعد كثيراً إذا قلنا: إن قضية أذان بلال كانت كذلك تخدم نفس الهدف، وتسير في نفس الاتجاه الذي توخياه صلوات الله وسلامه عليهما من موقفيهما من أبي بكر وعمر، حسبما تقدمت الإشارة إليه..

ومجمل تلك القضية هو: أن بلالاً كان في الشام، فقدم إلى المدينة لزيارة قبر الرسول الأعظم «صلى الله عليه وآله»، لرؤيا رآها.

وفيما هو يناجيه، وإذا بالحسن والحسين قد أقبلا لزيارة جدهما وأمههما، فلما رأهما تجددت أحزانه، وأقبل إليهما يضمهما إلى صدره، ويقول: كأنني بكما رسول الله.

والتفتا إليه، وقالوا: إذا رأيناك ذكرنا صوتك، وأنت تؤذن لرسول الله، ونشتهي أن نسمعه الآن بعد غيابك الطويل.

وانطلق بلال من ساعته إلى سطح المسجد، تلبية لرغبة السبطين، فأجهش بالبكاء، وانطلق صوته من ناحية المسجد إلى كل بيت في المدينة: الله أكبر، لا إله إلا الله، محمد رسول الله، فهز المشاعر، وارتجت المدينة من أصوات الباكين.

ومضى الذهبي يقول: فلما قال بلال: أشهد أن محمداً رسول الله، خرجت العواتق من خدورهن، وظن الناس أن رسول الله قد بعث من قبره. وما رؤي يوم أكثر باكياً ولا باكياً بعد رسول الله من ذلك اليوم(1).

وهذه القضية هي غير قضية أذان بلال، بطلب من الصديقة الطاهرة فاطمة الزهراء «عليها السلام»، وذلك لأن الأذان الذي كان بطلب من الحسين «عليهما السلام» إنما كان بعد وفاتها، كما نصت

(1) تهذيب تاريخ دمشق ج2 ص259 وسير أعلام النبلاء ج1 ص258 وسيرة الأئمة الاثني عشر للسيد هاشم معروف الحسيني ج1 ص531 و 532 وراجع: أسد الغابة ج1 ص208 وقاموس الرجال ج2 ص239.

عليه الرواية آنفاً(1).

ومهما يكن من أمر، فإن السياسة قد كانت تتجه إلى تناسي ذكر النبي «صلى الله عليه وآله»، والمنع من حديثه ومن العمل بسنته(2) وجعل ذكره مجرد أمر روتيني لا أكثر، فجاءت هذه الهزة لتعيد الربط العاطفي والشعوري بالرسول الأكرم «صلى الله عليه وآله» ليكون ذلك بمثابة إدانة للتوجه العام تجاه الرسول وكل ما يرتبط به.

الإمام الحسن عليه السلام وأسئلة الأعرابي:

وإذا كانت الإمامة تقوم على ركنين رئيسيين، أحدهما: النص، والآخر: العلم. فإننا نجد الأئمة «عليهم السلام» يهتمون بإظهار هذا النص، والتركيز عليه باستمرار. وقد رأينا الإمام الحسن «عليه السلام» يهتم بهذه الناحية، في كثير من أقواله ومواقفه، فلقد ذكر في خطبه: أنهم هم الذين افترض الله طاعتهم، وأنهم أحد الثقلين، واستدل بحديث الغدير، وبالعلمية(3) وغير ذلك.

وكان هذا دأب الأئمة «عليهم السلام» وشيعتهم الأبرار بصورة

(1) راجع: قاموس الرجال ج 2 ص 239 و 240.

(2) راجع: كتاب الصحيح من سيرة النبي الأعظم (الطبعة الثانية) ج 1.

(3) راجع: الغدير ج 1 ص 198 عن ابن عقدة ومروج الذهب ج 2 ص 431 و

432 والمناقب لابن شهر آشوب ج 4 ص 11 و 12 وينايع المودة

ص 482.

عامة، حتى لقد رأينا الإمام علياً «عليه السلام» يستشهد الناس على حديث الغدير في رحبة الكوفة وغيرها(1).

والإمام الحسين «عليه السلام» يستشهد الناس على حديث الغدير في منى(2).. إلى غير ذلك من مواقف لا مجال لتتبعها هنا.

وكذلك الحال بالنسبة إلى العلم، فإنهم «عليهم السلام» ما فتنوا يؤكدون على أنهم هم ورثة علم رسول الله صلى عليه وآله، وعندهم الجفر، والجامعة، وغير ذلك(3)..

وقد رأينا: أن الإمام علياً «عليه السلام» يهتم في إثبات صفة علم الإمامة للإمام الحسن «عليه السلام» منذ طفولته.. حتى ليصبح إطلاعه على تلك العلوم، التي لم ينل الآخرون منها شيئاً دليلاً على

(1) راجع: الغدير ج1 ودلائل الصدق ج3 وغير ذلك كثير.

(2) راجع: الغدير ج1 ودلائل الصدق ج3 وغير ذلك كثير.

(3) راجع: مكاتيب الرسول ج1 ص59 حتى ص89 فقد أسهب القول حول هذه الكتب واستشهادات الأئمة بها، وغير ذلك.

ومن الطريف في الأمر: أننا وجدنا العباسيين يحاولون أن يدَّعوا: أن عندهم صحيفة الدولة، ولكنها تنتهي إلى محمد بن الحنفية، ثم إلى علي «عليه السلام». وقد أشرنا إلى ذلك في كتابنا: الحياة السياسية للإمام الرضا عليه «عليه السلام»..

بل لقد حاول الأمويون أن يدَّعوا مثل ذلك أيضاً راجع: محاضرات الراغب ج2 ص343.

إمامته عليه آلاف التحية والسلام..

ويلاحظ: أن أمير المؤمنين «عليه السلام» يهتم في إظهار ذلك لخصوص أولئك الذين استأثروا بالأمر، وأقصوا أصحاب الحق الحقيقيين عن حقهم الذي جعله الله تعالى لهم، وما ذلك إلا ليؤكد لهم، ولكل أحد على أنهم ليسوا أهلاً لما تصدّوا له، فضلاً عن أن يكون لهم أدنى حق فيه..

وقد اتبع «عليه السلام» في صياغة الحدث أسلوباً من شأنه أن يتناقله الناس، ويتندروا به في مجالسهم.. إذ أن إجابة طفل لم يبلغ عمره العشر سنوات على أسئلة عويصة وغامضة، لأمر يثير عجبهم، ويستأثر باهتمامهم.

فقد ذكر القاضي النعمان في شرح الأخبار، بإسناده عن عبادة بن الصامت، ورواه جماعة عن غيره: أن أعرابياً سأل أبا بكر، فقال: إني أصبت بيض نعام، فشويته، وأكلته وأنا مُحرم، فما يجب عليّ؟ فقال له: يا أعرابي، أشكلت عليّ في قضيتك. فدلّة على عمر، ودلّة عمر على عبد الرحمن بن عوف. فلما عجزوا قالوا: عليك بالأصلع.

فقال أمير المؤمنين: سل أي الغلامين شئت. (وأشار إلى الحسن والحسين «عليهما السلام»).

فقال الحسن: يا أعرابي، ألك إبل؟!!

قال: نعم.

قال: فاعمد إلي عدد ما أكلت من البيض نوقاً، فاضربهن بالفحول، فما فصل منها فأهده إلى بيت الله العتيق الذي حجبت إليه.

فقال أمير المؤمنين: إن من النوق السلوب. ومنها ما يزلق (1).

فقال: إن يكن من النوق السلوب وما يزلق، فإن من البيض ما يمرق (2).

قال: فسمع صوت: أيها الناس، إن الذي فهّم هذا الغلام هو الذي فهّمها سليمان بن داود (3).

وثمة قضية أخرى، وهي قضية ذلك الذي أقرّ على نفسه بالقتل، حينما رأى: أن بريئاً سيقتل، فحكم عليه أمير المؤمنين «عليه السلام»

(1) الناقة السلوب: التي مات ولدها، أو القته لغير تمام، وأزلقت الفرس: أجهضت، أي ألقت ولدها قبل تمامه.

(2) مرقت البيضة: فسدت.

(3) المناقب لابن شهر آشوب ج 4 ص 354 و 355 و 335 عنه وعن العدد، وحياة الحسن «عليه السلام» للقرشي ج 1 ص 86 و 87.

وقد ذكر القضية لكن بدون إحالة السؤال على الإمام الحسن كل من: ذخائر العقبى ص 82 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج 8 ص 207 وفرائد السمطين ج 1 ص 342 و 343 والغدير ج 6 ص 43 عن بعض من تقدم، وعن كفاية الشنقيطي ص 57 والرياض النضرة ج 2 ص 50 و 194 وفي هامش ترجمة أمير المؤمنين لابن عساكر ج 49 ص 83، أو 498 ترجمة محمد بن الزبير.

بعدم وجوب القود، فإنه إن كان قتل فعلاً، فقد أحيا نفساً، و من أحيا نفساً، فلا قود عليه.

قال ابن شهر آشوب: «وفي الكافي والتهذيب: أبو جعفر: إن أمير المؤمنين «عليه السلام» سأل فتوى ذلك الحسن، فقال: يطلق كلاهما، والدية من بيت المال.

قال: ولم؟!!

قال: لقوله: (وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا) (1)» (2).

وهناك أيضاً أسئلة الإمام «عليه السلام» لولده الإمام الحسن «عليه السلام» عن السداد، والشرف، والمرورة، وغير ذلك من صفات.. فأجاب عنها، فلتراجع (3).

وأيضاً.. فهناك أسئلة ذلك الرجل عن الناس، أشباه الناس، وعن

(1) الآية 32 من سورة المائدة.

(2) المناقب لابن شهر آشوب ج 4 ص 11.

(3) راجع: نور الأبصار ص 121 وتهذيب تاريخ دمشق ج 4 ص 221/220 وحلية الأولياء ج 2 ص 36 والبداية والنهاية ج 8 ص 39 وحياة الحسن «عليه السلام» للقرشي ج 1 ص 138 - 140 وكشف الغمة ج 2 ص 194/195، والفصول المهمة للمالكي 144 ومعاني الأخبار ص 243 و 245 وتحف العقول ص 158/159 وعن شرح النهج للمعتزلي ج 4 ص 250 وعن البحار ج 17 وعن إرشاد القلوب للدليمي ج 1 ص 116 وعن مطالب السؤل.

النسناد، فأحاله الإمام على ولده الإمام الحسن «عليه السلام»: فأجابه عنها(1).

وسأل أمير المؤمنين «عليه السلام» ولده الإمام الحسن «عليه السلام»: كم بين الإيمان واليقين؟! قال: أربع أصابع.

قال: كيف ذلك؟! قال: الإيمان كل ما سمعته أذناك الخ..(2).

وجاء رجل إلى أمير المؤمنين «عليه السلام»، فسأله عن الرجل، إذا نام أين تذهب روحه؟! وعن الرجل كيف يذكر وينسى، وعن الرجل كيف يشبه الأعمام والأخوال.. واعتبر السائل أن إجابته على ذلك تعني: أن الذين غصبوا حقه ليسوا بمؤمنين، وإن لم يُجب فهو وإياهم شرع سواء.

وكان هو، والحسن «عليهما السلام»، وسلمان رحمه الله في المسجد الحرام، فأحاله على الإمام الحسن، فأجابه بما أفتعه. ثم أخبر أمير المؤمنين «عليه السلام»: أنه الخضر(3).

(1) تفسير فرات ص8 وعن البحار (ط عبد الرحيم) ج7 ص150.

(2) العقد الفريد ج6 ص268 وليراجع البحار ج43 ص357.

(3) إثبات الوصية ص157، 158، والأحمدي عن البحار (ط كمباني) ج14 ص396 والاحتجاج مرسلًا مثله، وعن المحاسن، وعلي بن إبراهيم.

وأرسل معاوية إلى أمير المؤمنين يسأله: كم بين الحق والباطل؟ وعن قوس قزح، وما المؤنث؟ وعن عشرة أشياء بعضها أشد من بعض، فأحال ذلك أمير المؤمنين «عليه السلام» على الإمام الحسن «عليه السلام»، فأجابه عنها(1).

وأرسل قيصر يسأل معاوية عن بعض المسائل، فلم يعلم جوابها، فأحالها إلى الإمام الحسن «عليه السلام»(2).

بل إننا نجد النبي «صلى الله عليه وآله» نفسه يرجع السؤال إلى الإمام الحسن «عليه السلام»، ليجيب عليه.. كما ورد في بعض النصوص(3).

ويطلب الإمام علي «عليه السلام» منه: أن يكتب لعبد الله بن جندب، فكتب إليه:

«إن محمداً كان أمين الله في أرضه، فلما أن قبض محمداً كنا أهل بيته، فنحن أمناء الله في أرضه، عندنا علم البلايا والمنايا، وأنساب العرب، ومولد الإسلام. وإنا لنعرف الرجل إذا رأيناه بحقيقة الإيمان، وبحقيقة النفاق».

(1) البحار ج43 ص325 وعيون أخبار الرضا ج1 ص66 وتحف العقول ص160 - 162. ونقل عن المعتزلي ج10 ص129 - 131، والظاهر أن ثمة اشتباهاً في الأرقام.

(2) راجع: ربيع الأبرار ج1 ص722.

(3) البحار ج43 ص335.

ثم يذكر «عليه السلام» ما لأهل البيت من الفضل العظيم.. ويقول: «نحن أفرط الأنبياء، ونحن أبناء الأوصياء (ونحن خلفاء الأرض خ ل)». ثم يذكر منزلتهم، ولزوم ولاية أمير المؤمنين.. وهي رسالة هامة لا بأس براجعتها في مصادرها(1).

وأخيراً.. فقد روي عن عبد الله بن عباس، قال: مرت بالحسن بن علي «عليه السلام» بقرة، فقال: هذه حبلى بعجلة أنثى لها غرّة في جبهتها، ورأس ذنبها أبيض، فانطلقنا مع القصاب حتى ذبحها، فوجدنا العجلة كما وصف على صورتها.. فقلنا له: أو ليس الله عز وجل ويعلم ما في الأرحام، فكيف علمت، قال: إنا نعلم المخزون المكتوم، الذي لم يطلع عليه ملك مقرب، ولا نبي مرسل، غير محمد وذريته(2).

وليراجع قوله «عليه السلام» حول ما هو مكتوب على جناح الجراد، واعتبار ابن عباس ذلك من مكنون العلم(3). وتفصيلات ذلك وسواه موجودة في المصادر التي في الهوامش.

-
- (1) الأحمدي عن البحار (ط عبد الرحيم) ج 7 ص 96 و 99 عن فرات، وعن كنز الفوائد، ومعادن الحكمة ج 2 ص 173 عن الكافي، وبصائر الدرجات.
- (2) البحار ج 43 ص 328 و 337.
- (3) البحار ج 48 ص 337 والخرايج والجرائح ص 221.
- وثمة روايات أخرى تدخل في هذا المجال، فليراجع على سبيل المثال: البحار ج 44 ص 100 و 101 عن الاحتجاج عن سليم بن قيس.

فرض العطاء:

لقد اتبع عمر بن الخطاب سياسة خاصة في العطاء، تركت أثراً سيئة في نفوس الكثيرين، وعلى المجتمع الإسلامي بصورة عامة.. سياسة تقوم على التعصبات الجاهلية، وتظهر فيها الامتيازات المادية والعرقية (1)، التي جهد الإسلام، ونبى الإسلام في القضاء عليها، واستئصالها من الأساس. سياسة لم يكن يرضاها أهل البيت، وعلى رأسهم أمير المؤمنين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، بل لقد رفضها «عليه السلام» بشدة وحزم، ورضي بأن يحقد عليه القرشيون، ويجيشوا الجيوش، ويثيروا الحروب، لأنه حرمهم من الامتيازات التي منحهم إياها عمر بن الخطاب، ومن أهمها امتيازات العطاء هذه (2).

ولكن هذه السياسة الخاطئة، فقد ألفتت إلى ناحية، وكرست أمراً، لم يكن الخلفاء وأعاونهم قد التفتوا إليه، ولا كان يروق لهم تكريسه،

(1) حول سياسة عمر في العطاء، راجع ما تقدم من مصادر حين الكلام على التمييز العنصري.

وراجع: تاريخ اليعقوبي ج 2 ص 153 و 154 وتهذيب تاريخ ابن عساکر ج 4 ص 321 وسيرة الأئمة الاثني عشر ج 1 ص 533 والإمام الحسين للعلايلي ص 309 وشرح النهج للمعتزلي ج 8 ص 111 وفتوح البلدان للبلاذري، القسم الثالث ص 548 - 566 وغير ذلك.

(2) راجع: ما تقدم حين الكلام حول سياسة التمييز العنصري.

أو أنهم قد التفتوا إليه، ولكنهم لم يمكنهم تحاشيه، والتخلص منه.. وهو أمر واقعي، كان لا بد من الاحتفاظ به، والإلتفات إليه بنحو، أو بآخر.. ألا وهو الاعتراف الضمني بل الصريح من الهيئة الحاكمة، وعلى رأسها عمر بن الخطاب، الشخصية القوية جداً، وذات النفوذ العظيم - نعم الاعتراف - بفضائل ومزايا الحسنين الزكيين عليهما الصلاة والسلام، حيث ألحقهم عمر بن الخطاب بأهل بدر، تنبيهاً على المكانة الممتازة التي كانا يتحليان بها، ولم يكن بالإمكان التغاضي عنها، أو تجاهلها.

بل إننا لنجده «قسم يوماً، فأعطاهما عشرين ألف درهم، وأعطى ولده عبد الله ألف درهم، فعاتبه ولده، فقال: قد علمت سبقي إلى الاسلام، وهجرتي، وأنت تفضل علي هذين الغلامين؟! (وهذا يعني: أن ذلك قد كان في أوائل خلافة عمر).

فقال: ويحك يا عبد الله، إئتني بجدٍ مثل جدهما، وأنا أعطيك مثل عطائهما»(1).

(1) الإمام الحسين للعلابي هامش ص309 عن تذكرة الخواص. ويرى المحقق العلامة الأحمدي حفظه الله: أن تعليل عمر هذا لفعله ذاك، لعله كان يرمي إلى الإشارة إلى أن ما فعله لم يكن إلا لأجل انتسابهما لرسول الله «صلى الله عليه وآله»، لا لأجل ما يتحليان به من خصائص ومزايا. ولعله يتعمد صرف الأنظار عن ذلك.

وأقول: لكننا مع ذلك، نفهم أنه لم يكن بإمكانه تجاهلهم، وإن كان يمكن أن

الإمام الحسن عليه السلام في الشورى:

وحيثما طعن عمر بن الخطاب، ورتب قضية الشورى على النحو المعروف، قال للمرشحين: «واحضروا معكم من شيوخ الأنصار، وليس لهم من أمركم شيء، وأحضروا معكم الحسن بن علي، وعبد الله بن عباس، فإن لهما قرابة، وأرجو لكم البركة في حضورهما. وليس لهما من أمركم شيء. ويحضر ابني عبد الله مستشاراً، وليس له من الأمر شيء..» فحضر هؤلاء (1).

ويبدو: أن هذه أول مشاركة سياسية فعلية معترف بها، بعد وفاة الرسول الأكرم «صلى الله عليه وآله»، أي بعدبيعة الرضوان، وبعد استشهاد الزهراء صلوات الله وسلامه عليها بهما في قضية فدك، على النحو الذي تقدم.

ويلاحظ هنا: أنه قد اكتفى بذكر الإمام الحسن «عليه السلام»، ولم يذكر الإمام الحسين عليه الصلاة والسلام، ولعل ما كان قد جرى بينهما، وقول الحسين له: انزل عن منبر أبي، لم يغرب عن ذهن الخليفة بعد.

ولكنه قد ذكر عبد الله بن عباس، الذي كان عمر يقربه، ويهتم بشأنه، ولعل ذلك كان مكافأة لأبيه العباس، الذي لم يتعرض لحكمهم

يكون هدفه من تعليقه ذلك هو ما ذكر.

(1) الإمامة والسياسة ج1 ص24 و 25.

وسلطانهم، إن لم نقل: إنه قد ساهم في تخفيف حدة التوتر في أحيان كثيرة فيما بينهم وبين علي «عليه السلام»، كما جرى في قصة البيعة لأبي بكر، ثم في قصة زواج عمر نفسه بأُم كلثوم بنت أمير المؤمنين.. كما أنه لم يساهم في قتل القرشيين في بدر ولا في غيرها.

بالإضافة إلى أن عمر يريد أن يوجد قرناء للإمام الحسن «عليه السلام»، ويوحي بأنه كما له هو «عليه السلام» امتياز من نوع ما، كذلك فإن غيره لا يفقد هذه الإمتيازات بالكلية، بل له منها أيضاً نصيب، كما للإمام «الحسن عليه الصلاة والسلام».

ثم.. هناك الدور الذي رصده لولده عبد الله الذي كان يرى في والده المثل الأعلى الذي لا بد أن يحتذى، وتنفذ أوامره، وينتهي إلى رغباته وآرائه، ولا يجوز تجاوزه..

وكان عمر يدرك طبعاً مدى تأثير شخصيته وهيمنته على ولده، ويثق بأن ولده سيجهد في تنفيذ المهمة التي يوكلها إليه..

ولكن لا بد من التخفيف من التساؤلات التي ربما تطرح حول سر اختصاص ولده بهذا الدور دون سواه، فكانت هذه التغطية التي لا تضر، والتي يؤمن معها غائلة طغيان الشكوك والتفسيرات، التي لا يرغب في أن ينتهي الناس إليها في ظروف كهذه..

ومن الجهة الثالثة.. فإن بأشراك الحسن «عليه السلام» وابن عباس، على النحو الذي ذكره من رجائه البركة في حضورهما.. يكون قد أضفى صفة الورع والتقوى على خطته تلك، وتمكن من

إبعاد أو التخفيف من شكوك المشككين، واتهاماتهم..

هذا باختصار.. ما يمكن لنا أن نستوحيه ونستجليه من الحادثة المتقدمة في عجالة كهذه..

ولكن موقف أمير المؤمنين «عليه السلام» في الشورى، ومناشداته بمواقفه وبفضائله، وبأقوال النبي صلى عليه وآله فيه، قد أفسدت كل تدبير، وأكدت تلك الشكوك، وأذكتها..

وأما بالنسبة لقبول الإمام الحسن عليه الصلاة والسلام للحضور في الشورى، فهو كحضور علي «عليه السلام» فيها.. فكما أن أمير المؤمنين قد أشترك فيها من أجل أن يضع علامة استفهام على رأي عمر الذي كان قد أظهره - وهو الذي كان رأيه كالشرع المتبع - في أن النبوة والخلافة لا تجتمعان في بيت واحد أبداً، بالإضافة إلى أنه من أجل أن لا ينسى الناس قضيتهم..

كذلك فإن حضور الإمام الحسن «عليه السلام» في هذه المناسبة إنما يعني انتزاع اعتراف من عمر بأنه ممن يحق لهم المشاركة السياسية، حتى في أعظم وأخطر قضية تواجهها الأمة.. كما أن نفس أن يرى الناس مشاركته هذه، وأن يتمكن في المستقبل من إظهار رأيه في القضايا المصيرية، ولو لم يُقبل منه.. وأن يرى الناس أن من الممكن قول كلمة «لا».. وأن يسمع الطواغيت هذه الكلمة، ولا يمكنهم ردها، بحجة: أنها صدرت من هاشمي، وقد قبل عمر - وهو الذي لا يمكنهم إلا قبول كل ما يصدر عنه - مشاركة الهاشميين في

القضايا السياسية والمصيرية الكبرى، وحتى في هذه القضية بالذات.. نعم إن كل ذلك، يكفي مبرراً ودليلاً لرجحان، بل ولحتمية مشاركة الإمام الحسن في قضية الشورى واستجابته لرغبة عمر في هذا المجال..

كما أنه يكون قد انتزع اعترافاً من عمر بن الخطاب، بأنه ذلك الرجل الذي لا بد أن ينظر إليه الناس نظرة تقديس، وأن يتعاملوا معه على هذا المستوى.. ولم يكن ذلك إلا نتيجة لما سمعه عمر وراه، هو وغيره من الصحابة، من أقوال ومواقف النبي الأكرم بالنسبة إليه، ولأخيه الحسين السبط عليهما الصلاة والسلام.

وعليه.. فكل من يعاملهما على غير هذا الأساس، حتى ولو كان قد نصبه عمر وأعطاه ثقته، ومنحه حبه وتكريمه، فإنه يكون متعدياً وظالماً.. وحتى مخالفاً لخط ورأي، نظرة ذلك الذي يصلح على الناس ويجول بعلاقته وارتباطه به.

نعم.. وقد رأينا الإمام الرضا عليه الصلاة والسلام يذكر: ان الذي دعاه للدخول في ولاية العهد، هو نفس الذي دعا أمير المؤمنين للدخول في الشورى(1).

(1) مناقب آل أبي طالب ج4 ص364 ومعادن الحكمة ص192 وعيون أخبار الرضا ج2 ص140 والبحار ج49 ص140 و 141، والحياة السياسية للإمام الرضا «عليه السلام» ص306 عنهم.

وقد أوضحنا ذلك في كتابنا: الحياة السياسية للإمام الرضا «عليه السلام» فليراجعه من أراد.

الفصل الثالث:

في عهد عثمان

الإمام الحسن عليه السلام في وداع أبي ذر:

«يا عمه، لولا أنه لا ينبغي للمودع أن يسكت، وللمشيع أن ينصرف، لقصر الكلام، وإن طال الأسف. وقد أتى من القوم إليك ما ترى، فضع عنك الدنيا بتذكر فراغها وشدة ما اشتد منها برجاء ما بعدها، واصبر حتى تلقى نبيك «صلى الله عليه وآله»، وهو عنك راض»⁽¹⁾.

تلك هي كلمات الإمام الحسن المجتبي صلوات الله وسلامه عليه، وهو يودع مع أبيه، وأخيه، وعمه عقيل، وابن عمه عبد الله بن جعفر، وابن عباس - أبا ذر، ذلك الصحابي الجليل، الذي جاهد وناضل القوم في سبيل الدين والحق. ولاقى منهم ما لاقى من اضطهاد وإهانة وبلاء، حتى قضى غريباً، وحيداً فريداً في «الربذة»: منفاه.

هي كلمات ناطقة بموقفه القائم على أساس العقيدة والحق، تجاه تصرفات وأعمال الهيئة الحاكمة: «القوم».

(1) شرح النهج للمعتزلي ج 8 ص 253 والغدير ج 8 ص 301 عنه، وأشار إلى ذلك اليعقوبي في تاريخه ج 2 ص 172 وعن: الوافي ج 3 ص 107 والبحار ج 22 ص 412 و 436. وراجع أيضاً روضة الكافي ج 8 ص 207.

وهو بكلماته هذه يساهم في تحقيق ما كان يرمي إليه أبو ذر من أهداف، حيث كان لا بد من إطلاق الصرخة، لإيقاظ الأمة من سباتها، وتوعيتها على حقيقة ما يجري وما يحدث، وإفهامها: ان الحاكم لا يمكن أن يكون أبداً في منأى عن المؤاخذه، ولا هو فوق القانون، وإنما هو ذلك الحامي له، والمدافع عنه، فإذا ما سوّلت له نفسه أن يرتكب أية مخالفة، أو أن يستغل مركزه في خدمة أهوائه ومصالحه الشخصية، فإن بإمكان كل أحد أن يقف في وجهه، ويعلن كلمة الحق، ويعمل على رفع أي ظلم أو حيف يصدر منه.

ومن جهة أخرى.. فإنه إذا كانت الظروف لا تسمح لأمير المؤمنين وسبطيه «عليهم السلام»، وآخرين ممن هم على خطهم لأن يقفوا موقف أبي ذر، فإن عليهم - على الأقل - أن يعلنوا عن رأيهم - الذي هو رأي الإسلام - فيه، وفي مواقفه، فإن ذلك من شأنه: أن يعطي موقفه العظيم ذاك بعداً إعلامياً، وعمقاً فكرياً وسياسياً، يحمي تلك المعطيات والنتائج التي ستنشأ عنه.. فكانت مبادرتهم - إلى جانب مبادرات أخرى لأمير المؤمنين «عليه السلام» خاصة، لأمجال لذكرها هنا - لتوديعه، رغم منع السلطة، ثم جرى بينهم وبين مروان، ثم بينهم وبين عثمان ما جرى، حسبما ذكره، أو أشار إليه غير واحد من المؤرخين(1).

(1) راجع: مروج الذهب ج2 ص339 - 342 وشرح النهج للمعتزلي ج8 ص252 - 255 وتاريخ اليعقوبي ج2 ص172 و 173 والفتوح لابن أعثم

وإذا تأملنا في كلمات الإمام الحسن صلوات الله وسلامه عليه لأبي ذر في ذلك الموقف، فإننا نجدها تتضمن: تأسفه العميق لما فعله القوم بأبي ذر، ثم هو يشجعه على الاستمرار على موقفه، ويعتبر أن فيه رضى النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله»، ومن ثم رضى الله سبحانه وتعالى..

كما أنه يحاول التخفيف عن أبي ذر، وإعطائه الرؤية الصحيحة، التي من شأنها أن تخفف من وقع المحنة عليه، وتسهل عليه مواجهة البلايا التي تنتظره، وذلك حينما يأمره «عليه السلام» بأن: يضع عنه الدنيا، بتذكر فراغها، وشدة ما اشتد منها بوجاء ما بعدها.

فإن هذه الكلمات بالذات قد تكفلت ببيان السر الحقيقي، الذي يجعل شخصية الإنسان المسلم أقوى من كل ما في الدنيا من أسلحة وقدرات تملكها قوى البغي والشر، وتجعله على استعداد لأن يضحى بكل شيء حتى بنفسه، بكل رضا وثقة واطمئنان، بل وباندفاع يحمل معه شعوراً غامراً بالسرور والهناء، بل وبالفرحة والسعادة.

اشترك الإمام الحسن عليه السلام في الفتوح:

1 - ويقولون: إنه في سنة ثلاثين غزا سعيد بن العاص طبرستان، وكان أهلها في خلافة عمر قد صالحوا سويد بن مقرن على مال بذلوه، ثم نقضوا، فغزاهم سعيد بن العاص، ومعه الحسن، والحسين،

وابن عباس(1).

قال أبو نعيم بالنسبة إلى الإمام الحسن «عليه السلام»: «دخل أصبهان غازياً، مجتازاً إلى غزاة جرجان»(2).

وعده السهمي هو وأخاه الحسين «عليه السلام» ممن دخل جرجان(3).

2 - وفي مناسبة فتح افريقية يقولون: إن عثمان جهز العساكر من المدينة، وفيهم جماعة من الصحابة، منهم ابن عباس، وابن عمر، وابن عمرو بن العاص، وابن جعفر، والحسن والحسين، وابن الزبير، وساروا مع عبد الله بن أبي سرح سنة ست وعشرين(4).

(1) الفتوحات الإسلامية ج 1 ص 175 والكامل لابن الأثير ج 3 ص 109 وتاريخ الطبري ج 3 ص 323، وفتوح البلدان للبلاذري بتحقيق المنجد، قسم 2 ص 411، وتاريخ ابن خلدون ج 2 قسم 2 ص 135 والبداية والنهاية ج 7 ص 154، وحياة الإمام الحسن «عليه السلام» للقرشي ج 1 ص 96، وسيرة الأئمة الاثني عشر ج 1 ص 536 و ج 2 ص 17 عن ابن خلدون والطبري.

(2) ذكر أخبار أصفهان ج 1 ص 44 وراجع ص 43 و 47.

(3) تاريخ جرجان ص 7.

(4) العبر وديوان المبتدأ والخبر (تاريخ ابن خلدون) ج 2 قسم 1 ص 128 وحياة الحسن «عليه السلام» للقرشي ج 1 ص 95 وسيرة الأئمة الاثني عشر ج 2 ص 16 - 18 و ج 1 ص 535 عن ابن خلدون وعن الاستقصاء في أخبار المغرب الأقصى للناصرى السلاوي ج 1 ص 39.

التفسير والتوجيه:

وقد حاول البعض توجيه ذلك على أساس: أنه «عليه السلام» يريد أن يرى اتساع نفوذ الإسلام، حيث إن في هذه الفتوحات خدمة للدين، ونشراً للإسلام، فدخل «عليه السلام» ميدان الجهاد «والجهاد باب من أبواب الجنة» وألقى الستار على ما يكنه في نفسه من الاستياء على ضياع حق أبيه.. وذلك لأن أهل البيت «عليهم السلام» ما كان همهم إلا الإسلام والتضحية في سبيله(1).

وعلى حد تعبير الحسن: «وليس بغريب على علي بن أبي طالب وبنيه أن يجندوا كل إمكانياتهم وطاقتهم في سبيل نشر الإسلام، وإعلاء كلمته. وإذا كانوا يطالبون بحقهم في الخلافة فذاك لأجل الإسلام ونشر تعاليمه، فإذا اتجه الإسلام في طريقه، فليس لديهم ما يمنع من أن يكونوا جنوداً في سبيله، حتى ولو مسهم الجور والأذى وقد قال أمير المؤمنين أكثر من مرة: والله لأسالمنَّ ما سلمت أمور المسلمين ولم يكن جور إلا عليَّ خاصة»(2).

(1) راجع: حياة الحسن «عليه السلام» للقرشي ج 1 ص 95 و 96 وسيرة

الأئمة الاثني عشر ج 1 و ج 2 ص 16 - 18.

وكلمة علي «عليه السلام» الأخيرة في نهج البلاغة (ط عبده) ج 1 ص 120 و

121 الخطبة رقم 71.

(2) سيرة الأئمة الاثني عشر ج 1 ص 536 وراجع ص 317.

ويعلل رحمه الله تعالى عدم اشتراك الحسنين في المعارك الإسلامية في عهد عمر بن الخطاب، بالرغم من أنها قد بلغت ذروتها في مختلف المناطق، والانتصارات يتلو بعضها بعضاً، والأموال والغنائم تتدفق على المدينة من هنا وهناك.. وبالرغم من أن الإمام الحسن «عليه السلام» كان في السنين الأخيرة من خلافة عمر قد أشرف على العشرين من عمره، وهو سن مناسب للاشتراك في الحروب، التي كان يتهافت المسلمون كهولاً وشباباً وشيوخاً على الاشتراك بها - يعلل رحمه الله ذلك بقوله: «لعل السبب في ذلك يعود إلى انصراف أمير المؤمنين عن التدخل في شؤون الدولة والحياة السياسية، ومما لا شك فيه: أن عدم اشتراك الإمام في الحروب والغزوات لم يكن مرده إلى تقاعس الإمام، وحرصه على سلامة نفسه. بل كان كما يذهب أكثر الرواة والمؤرخين لأن عمر بن الخطاب قد فرض على الكثير من أعيان الصحابة ما يشبه الإقامة الجبرية لمصالح سياسية يعود خيرها إليه، وبقي الحسن السبط إلى جانب والده منصرفاً إلى خدمة الإسلام، ونشر تعاليمه، وحل ما يعترض المسلمين من المشاكل الصعاب»(1).

الرأي الصواب:

ولكننا بدورنا، لا نستطيع قبول ذلك، ونعتقد: أن الحسنين

(1) سيرة الأئمة الاثني عشر ج 1 ص 534 وراجع صفحة 317.

«عليهما السلام» لم يشتركا في أي من تلك الفتوحات.. ونرى أن تلك الفتوحات لم تكن - عموماً - في صالح الإسلام، إن لم نقل: إنها كانت ضرراً ووبالاً عليه، ونستطيع أن نجمل ما نرمي إليه هنا على النحو التالي:

ألف: آثار الفتوح على الشعوب التي افتتحت أرضها:

إن من الواضح: أن تلك الفتوحات لم يكن يتبعها أي اهتمام - من قبل - الهيئة الحاكمة بإرشاد الناس، وتعليمهم، وتنقيفهم، وتربيتهم تربية دينية صالحة، بحيث يتحول الإسلام في داخلهم إلى طاقة عقائدية، تشحن وجدان الإنسان وضميره بالمعاني السامية، والنبيلة، ولينعكس ذلك - من ثم - على كل حركات ذلك الإنسان ومواقفه، وتغنى روحه وذاته بالمعاني والخصائص الإنسانية الإسلامية السامية، وتؤثر في صنع، ثم في بلورة خصائصه الأخلاقية، على أساس تلك المعاني التي فجرتها العقيدة في داخل ذاته، وفي عمق ضميره ووجدانه.

نعم.. لقد اتسعت رقعة الإسلام خلال عقدين من الزمن اتساعاً هائلاً، يفوق أضعافاً كثيرة جداً ما تم إنجازه على هذا الصعيد في عهد الرسول الأعظم صلى عليه وآله وسلم. ولكن الفارق بينهما كان شاسعاً، والبون كان بعيداً، فلقد كان الرسول الأكرم «صلى الله عليه وآله» لا يكتفي من الناس بإظهار الإسلام والتلفظ بالشهادتين، ثم ممارستهم السطحية لبعض الشعائر والظواهر الإسلامية، وإنما كان

يرسل لهم المعلمين والمرشدين، والمربين، ليعلّموهم الكتاب والحكمة، وأحكام الدين⁽¹⁾.

(1) راجع: التراتيب الإدارية ج 1 ص 477 و 248، وقد أرسل النبي «صلى الله عليه وآله» مصعب بن عمير إلى المدينة ليعلّمهم، كما أنه «صلى الله عليه وآله» في عهده لعمر بن حزم يأمره بتعليمهم (راجع مكاتيب الرسول كتابه «صلى الله عليه وآله» لعمر بن حزم).

وفي التراتيب الإدارية ج 1 ص 41: أن النبي «صلى الله عليه وآله» يتهدد من لا يعلم جيرانه. وفي البخاري هامش فتح الباري ج 1 ص 166 يقول النبي «صلى الله عليه وآله» لوفد عبد القيس: «ارجعوا إلى أهليكم فعلموهم». وفي غزوة بئر معونة قتل العشرات ممن أرسلهم النبي «صلى الله عليه وآله» لتعليم الناس أحكام الدين.

وليراجع غزوة الرجيع وغير ذلك كثير جداً لا مجال لتتبعه.. ولكن قال بعض المحققين: إن قسطاً عظيماً من الفتوح الإسلامية كان في إيران، ونرى كثيراً من العلماء والمتعبدين من الإيرانيين في زمن التابعين، ولا يمكن نشوء هؤلاء إلا بالتعليم والإرشاد، من قبل الصحابة والتابعين وأهل المدينة، فعدم ذكر هذه الإرشادات لا يدل على عدم وجودها.

ونقول: إن ما ذكره قد كان بعد عشرات السنين من هذه الفتوحات.. كما أن كمية العلماء والمتعبدين التي أشار إليها، لا تتناسب مع حجم الفتوحات هذه.

كما أنهم إنما كان المتعبدون منهم ممن يعيشون في المناطق القريبة من البلاد الإسلامية.

وعلى كل حال، فإن ذلك رغم أنه لم يكن في المستوى المطلوب، ولا في

أما هذه الفتوحات العظيمة التي تم إنجازها على عهد الخلفاء الثلاثة بعده «صلى الله عليه وآله»، ثم في عهد الأمويين، فلم يكن يصحبها تربية ولا تعليم، ولا كان ثمة كوادر كافية للقيام بمهمة كهذه، بالنسبة لهذه الرقعة الواسعة، وهذا المد البشري الهائل، ولا كان يهم الخلفاء والفاثحين ذلك من قريب، ولا من بعيد.

وإنما كانوا يكتفون من المستسلمين بالتلفظ بالشهادتين، ثم بممارسة بعض الحركات والشعائر، ظاهراً، من دون أن يكون لها أي عمق عقيدي، أو رصيد ضميري أو وجداني ذي بال.. ولذلك نجد في كتب التاريخ: أن كثيراً من البلدان تفتح، ثم تعود إلى الكفر والعصيان، ثم تفتح مرة أخرى (1).

المناطق البعيدة، وكان بعد مضي جيل أو جيلين أو أكثر لم يكن نتيجة لجهود الهيئة الحاكمة، بل هو نتيجة جهود أفراد مخصوصين دفعهم شعورهم بالمسؤولية، ولا سيما أمير المؤمنين «عليه السلام» طيلة أيام حكمه، ثم جهود سائر الأئمة، والصحابة المخلصين.

(1) راجع على سبيل المثال: تاريخ ابن خلدون ج 2 قسم 2 ص 131 و 132 و 133 والبداية والنهاية ج 7 ص 152 و 155 و 165 و 121 وليراجع: الفتوح لابن اعثم الترجمة الفارسية ص 85 والكامل لابن الأثير ج 3 ص 465 وتاريخ الطبري ج 3 ص 325 والفتوح الإسلامية لدحلان ج 1 فإن فيه الكثير من الموارد وراجع المختصر في أخبار البشر ج 1 ص 186.

فالنبي «صلى الله عليه وآله» كان يريد من الناس الإسلام والإيمان معاً.. (قالت الأعرابُ: أمّا. قل: لم تُؤمنوا، ولكن فُؤلوا: أسلمنا، ولما يدخل الإيمانُ في قلوبكم) (1).

أما الآخرون، فكانوا يكتفون منهم بظاهر الإسلام، ولا يهتمهم ما بعد ذلك.

ونجد عدم الاهتمام هذا واضحاً جلياً لدى القرشيين (2)، وحتى الكثيرين من صحابة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منهم.. حتى لقد قال موسى بن يسار: «إن أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله» كانوا أعراباً جفاة، فجئنا نحن أبناء فارس، فلخصنا هذا الدين» (3).

وهكذا.. فإن أهل البلاد المفتوحة بعد الرسول «صلى الله عليه وآله» قد بقوا على ما كانوا عليه من عاداتهم وتقاليدهم، ومفاهيمهم الجاهلية، التي كانت تهيمن على حركاتهم، وعلى مواقفهم، وعلى علاقاتهم الاجتماعية بصورة عامة، ولم يتعمق الإسلام في وجدانهم، ولا مسَّ ضمائرهم، فضلاً عن أن يكونوا قد ذابوا فيه، بحيث يصبح هو المهيمن، والمحرك والدافع لهم في كل موقف وكل حركة..

(1) الآية 14 من سورة الحجرات.

(2) لذلك شواهد كثيرة في النصوص التاريخية، لا مجال لإيرادها الآن.

(3) لسان الميزان ج 6 ص 136 وميزان الاعتدال ج 4 ص 227.

آثار ونتائج:

وعلى صعيد آثار هذه الظاهرة على المدى البعيد، فقد كانت لها آثار سيئة جداً.. فإن تلك العادات، والتقاليد، والمفاهيم، والانحرافات الجاهلية، والعلاقات القبلية، والأهواء والأطماع الشخصية، وما يتبع ذلك من ممارسات لا إنسانية لم ير فيها المستفيدون منها، الذين ما عرفوا من الإسلام إلا اسمه، ولا من الدين إلا رسمه أمراً مخالفاً للإسلام، أو مصادماً له، ولا أحسوا فيها أية منافرة أو منافاة له، إن لم نقل: إنها - بزعم أولئك المستفيدين منها - قد انتزعت من الإسلام اعترافاً بها، وأصبح يؤمن غطاءً وحماية لها، حيث قد صارت ملبسة بلباس الشرع، ومصبوغة بصبغة الدين.

بل إن الحكام وأعوانهم، ممن كان لهم مكانة ما لدى الناس، بسبب صحبتهم للنبي «صلى الله عليه وآله»، ورؤيتهم له - هم أيضاً، أو أكثرهم - لم يكن الإسلام قد تعمق في نفوسهم كثيراً، بل بقوا على ما كانوا عليه من انحرافات، ومن مفاهيم وتقاليد جاهلية وقبلية، وقد استفادوا من مركزهم، ومن موقعهم، ومن مكانتهم في مجال تركيز تلك المفاهيم والعادات والانحرافات، ولو عن طريق وضع الأحاديث على لسان النبي «صلى الله عليه وآله» لتأييدها، كما كان الحال بالنسبة للتمييز العنصري، وتفضيل العربي على المولى، وغير ذلك مما تقدمت الإشارة إلى بعض منه.

ولا أقل.. من أنهم لم يكن يهمهم أمر الإسلام، ونشر مفاهيمه

وتعاليمه، من قريب ولا من بعيد.

وبعد.. فإنه إذا كان إسلام الناس سورياً، لا يدعمه أي بعد عقيدي، وليس له أية خلفيات وقواعد ثقافية وعلمية، ولا يتصل بروح الإنسان وعقله ووجدانه، بحيث يصير محركاً وجدانياً، واندفاعاً ضميرياً.. فإنه سيتقلص تدريجاً، ولا يعود له أي أثر على صعيد الحركة والموقف.. ولسوف يعتاد الناس على إسلام كهذا.. يرون أنه لا يتنافى مع جميع أشكال الانحرافات والجرائم، وتصبح هداية هؤلاء الناس على المدى البعيد أكثر صعوبة، وأعظم مؤونة، إن لم نقل: إنه يحتاج إلى عملية بل إلى عمليات جراحية عميقة جداً تستنفد الكثير من الطاقات والمواهب.. وتنتهي بهدر العظیم من القدرات والإمكانات.. ولقد كان بالإمكان تجنب كل ذلك، لو كان ثمة تأس واتباع للرسول الأعظم «صلى الله عليه وآله»، وتأثر لخطاه المباركة والميمونة في هذا المجال.

وعلى صعيد آخر.. فإن مجتمعاً كهذا لا يملك المناعات ولا الحصانات الكافية، التي تضمن عدم صيرورته ألعوبة بأيدي الأشرار، بل بأيدي أولئك الذين يتخذونه أداة لهدم الإسلام الحقيقي، الذي يرونه يقف حاجزاً أو مانعاً أمام أطماعهم وأهوائهم، وانحرافاتهم، وقد حصل ذلك بالفعل، كما يتضح لمن يراجع التاريخ، ولا سيما فترة الحكم الأموي، ثم ما يلي ذلك من فترات.

وعن مجتمع العراق في عصر الإمام الحسن «عليه السلام»،

نجد النص التاريخي يقول: «ومعه أخلاط من الناس، بعضهم شيعته، وشيعة أبيه «عليهما السلام»، وبعضهم محكّمة، يؤثرون قتال معاوية بكل حيلة، وبعضهم أصحاب طمع في الغنائم وبعضهم شكاك، وبعضهم أصحاب عصبية، اتبعوا رؤساء لأحكام ومثلها في أصول دين»(1).

لقد كان هذا حال مجتمع العراق في عهد الإمام الحسن عليه الصلاة والسلام، رغم أنه كان أقرب إلى مركز الحكم الإسلامي من غيره، ورغم أنه قد كان ثمة عناية خاصة من قبل الهيئة الحاكمة بشأن العراق، الذي كان مركز الانطلاق لغزو بلاد المشرق..

وقد تحدثنا عن مجتمع العراق بشيء من التفصيل في بحثنا المستفيض حول الخوارج، والذي نأمل في تقديمه إلى القراء في فرصة قريبة إن شاء الله تعالى.

ولكن يلاحظ على النص المتقدم قوله: «بعضهم شيعته، وشيعة أبيه».. فإننا لا نعتقد: أن هذا البعض كان من الكثرة بحيث يصح جعله في قبال سائر الفئات التي تحدث عنها ذلك النص، إذ:

«قد كان الناس كرهوا علياً، ودخلهم الشك والفتنة، وركنوا إلى الدنيا، وقلّ مناصحوه، فكان أهل البصرة على خلافه، والبغض له،

(1) كشف الغمة للأربلي ج2 ص165 والإرشاد للمفيد ص193 وأعيان الشيعة

ج4 قسم 1 ص50 و 51.

وجلّ أهل الكوفة وقراؤهم، أهل الشام، وقريش كلها»(1).

بل لقد روى الكشي عن الباقر «عليه السلام» قوله: «كان علي بن أبي طالب «عليه السلام» عندكم بالعراق، يقاتل عدوه، ومعه أصحابه وما كان منهم خمسون رجلاً يعرفنه حق معرفته، وحق معرفته إمامته»(2).

وفي حرب صفين يقول علي «عليه السلام» لعدي بن حاتم: «أدن. فدنا حتى وضع أذنه عند أنفه. فقال: ويحك، إن عامة من معي اليوم يعصيني. وإن معاوية فيمن يطيعه ولا يعصيه»(3).

هذا.. وإن سلوك الحكام والولاة مع الناس أننذ لم يكن إسلامياً على وجه العموم. وإن إلقاء نظرة سريعة على معاملتهم للناس أننذ، تكفي لإطاء صورة عن ذلك.. وكنموذج على ذلك نذكر النص التالي:

«لم يزل أهل أفريقية من أطوع البلدان وأسمعهم إلى زمان هشام بن عبد الملك، حتى دب إليهم أهل العراق، واستثاروهم، فشقوا العصا، وفرقوا بينهم إلى اليوم، وكانوا يقولون: لا نخالف الأئمة بما تجني العمال، فقالوا لهم: إنما يعمل هؤلاء بأمر أولئك، فقالوا حتى نَخْبِرَهُمْ.

(1) الغارات للثقي ج 2 ص 552.

(2) إختيار معرفة الرجال ص 6.

(3) شرح النهج للمعتزلي ج 8 ص 77.

فخرج ميسرة في بضعة وعشرين رجلاً، فقدموا على هشام، فلم يؤذن لهم، فدخلوا على الأبرش، فقالوا: أبلغ أمير المؤمنين: أن أميرنا يغزو بنا، وبعنده، فإذا غنمنا نقلهم، ويقول: هذا أخلص لجهادنا وإذا حاصرنا مدينة قدمنا وأخرهم، ويقول: هذا ازدياد في الأجر، ومثلنا كفى إخوانه. ثم إنهم عمدوا إلى ماشيتنا، فجعلوا يبقرون بطونها عن سخالها، يطلبون الفراء البيض لأمير المؤمنين، فيقتلون ألف شاة في جلد، فاحتملنا ذلك. ثم إنهم سامونا أن يأخذوا كل جميلة من بناتنا. فقلنا: لم نجد هذا في كتاب ولا سنة، ونحن مسلمون، فأحببنا أن نعلم: أعن رأي أمير المؤمنين هذا، أم لا؟!..

فطال عليهم المقام، ونفدت نفقاتهم، فكتبوا أسماءهم ودفعوها إلى وزرائه، وقالوا: إن سأل أمير المؤمنين، فأخبروه، ثم رجعوا إلى أفريقية، فخرجوا على عامل هشام، فقتلوه، واستولوا على أفريقية، وبلغ الخبر هشاماً، فسأل عن النفر، فعرف أسماءهم، فإذا هم الذين صنعوا ذلك»(1).

ويذكر نص آخر: أن قتيبة بن مسلم أوقع باهل الطالقان، فقتل من أهلها مقتلة عظيمة، لم يسمع بمثلها، وصلب منهم سماطين: أربعة فراسخ في نظام واحد، الرجل بجانب الرجل، وذلك مما كسر

(1) الكامل لابن الأثير، ج3 ص92 و 93 وتاريخ الطبري ج3 ص313.

جموعهم»(1).

كما أن بعضهم يعطي أماناً لبلد في معاملة جرجان، على أن لا يقتل منهم رجلاً واحداً، فيقتلهم جميعاً إلا رجلاً واحداً(2).

وآخر يصلح أهل مدينة قنسرين، ويجعل من جملة الشروط: أن يهدم المدينة من الأساس وهكذا كان(3).

وأيضاً: فقد دعا نائب خراسان: «أهل الذمة بسمرقند، ومن وراء النهر إلى الدخول في الإسلام، ويضع عنهم الجزية،

فأجابوه إلى ذلك، وأسلم غالبهم، ثم طالبهم بالجزية، فنصبوا له الحرب، وقاتلوه»(4).

كما أن عقبة بن نافع، الذي ولّاه معاوية ابن أبي سفيان على إفريقية، حينما دخلها «وضع السيف في أهل البلاد، لأنهم كانوا إذا دخل إليهم أمير أطاعوا، وأظهر بعضهم الإسلام، فإذا عاد الأمير عنهم نكثوا، وارتد من أسلم»(5).

-
- (1) البداية والنهاية ج9 ص78 و 81 والكامل لابن الأثير ج4 ص545.
(2) تاريخ الطبري ج3 ص324 والكامل لابن الأثير ج3 ص110 والبداية والنهاية ج7 ص154.
(3) الفتوحات الإسلامية لدحلان ج1 ص53 والكامل لابن الأثير ج2 ص493 وتاريخ الطبري ج3 ص98.
(4) البداية والنهاية ج9 ص259 و 260.
(5) الكامل لابن الأثير ج3 ص465.

وقال ابن الأثير: «لما رأى أهل فارس ما يفعل المسلمون بالسواد، قالوا لرستم والفيرزان، وهما على أهل فارس: لم يبرح بكما الاختلاف حتى وهنتما أهل فارس الخ..»(1).

وأمثال ذلك كثير جداً.

ولأجل ذلك، فقد اشتدت مقاومة أهل البلاد المفتوحة، وكثر نقض العهود، حتى اضطر المسلمون إلى فتح كثير من البلاد أكثر من مرة، كما ألمحنا إليه فيما سبق.

ب: آثار الفتوح على الفاتحين:

وبعد كل ما تقدم.. فإن سياسات التمييز في العطاء، وتفضيل العرب على غيرهم، ثم حبس كبار الصحابة في المدينة، وتولية الأعمال الجليلة، وقيادة الجيوش خاصة، لفئة خاصة، لم تكن على الأغلب تملك رصيماً روحياً، ولا ثقافياً إسلامياً، سوى أنها تتمتع بثقة الهيئة الحاكمة، أو انها رأت النبي «صلى الله عليه وآله» لبرهة وجيزة جداً، أو أنها من قریش.

- إن كل ذلك وسواه من سياسات، ليس فقط قد جعل من هذه الأمة المنتصرة أمة مغرورة، معجبة بنفسها، لا تقف عند حد، ولا تنتهي إلى غاية.. وخلق طبقة من الأثرياء، الذين اتخمهم المال، وأبطرتهم النعمة، مع عدم وجود روادع دينية أو وجدانية كافية لديهم. وقد كان

(1) الكامل لأبن الأثير ج2 ص448.

معظمهم من أبناء و أعضاء الهيئة الحاكمة، وأعوانهم المقربين، ومن قريش بصورة خاصة، فنال الأمة منهم كل مكروه، وأصيب الإسلام على أيديهم في مقاتله..

نعم.. لقد بهرتهم المناصب، وأسالت لعابهم الفتوحات، بما فيها من غنائم وسبايا، وبسط نفوذ، فشمخ كل منهم بأنفه، ونظر في عطفه، وتكبر، وتجبر، لأنه كان يتعامل مع الواقع الجديد بعقليته الجاهلية، التي تعتبر القبيلة، لا الأمة أساساً، والفرد - لا الجماعة - ميزاناً، ومنطلقاً لمجمل تعامله، وعلاقاته، وكل مواقفه وحركاته.. وصاروا يهتمون بتقوية أمرهم، وتثبيت سلطانهم، فصاروا يجمعون الأنصار بالمال، وبالإغراء بالمناصب(1)، ثم بالإصهار إلى القبائل، وبغير ذلك من سياسات، ليس الترهيب والقمع في كثير من الأحيان إلا واحداً منها(2).. واستمروا في بسط نفوذهم وسلطانهم على أساس أنه ملك قبلي فردي بالدرجة الأولى(3).

وإذا كان أبو بكر، وكذلك عمر لا يدري: أخليفة هو أم ملك(4)..

(1) قد تقدم نموذج من ذلك بالنسبة لأبي سفيان، وغيره.

(2) كما جرى لأبي نر، وابن مسعود، وعمار وغيرهم.. ولا سيما في عهد معاوية فمن بعده.

(3) حتى كانوا يعتبرون السواد بستاناً لقريش، والقضية معروفة.

(4) راجع: طبقات ابن سعد ج3 قسم 1 ص221 وشرح النهج للمعتزلي ج2 ص66 ومنتخب كنز العمال بهامش مسند أحمد ج4 ص383 و 389

فإن معاوية بن أبي سفيان كان نفسه ملكاً بالفعل، وكذلك كان يعتبره الكثيرون (1). بل إن عمر نفسه قد اعتبر نفسه ملكاً في بعض المناسبات (2).

نعم لقد كان معاوية، والأمويون يعتبرون أنفسهم - بل ويعتبروهم كثيرون - ملوكاً قيصريين. وأن على الدين والإسلام - بنظرهم - أن يكون مجرد شعار ن يخدم هذا الملك ويقويه، وإذا وجدوا فيه أنه سيكون مانعاً لهم من الوصول إلى ما يطمحون إليه، ويعملون في سبيل الحصول عليه، فلا بد من تدميره، واستئصاله من جذوره.

فالمستفيدون الحقيقيون من تلك الفتوحات - ولا سيما على المدى البعيد - هم خصوص هذه الطبقة دون سواها، كانوا يحصلون على النفائس، والأقطاع، والذهب، وصوافي الغنائم.. وهم الذين لا بد أن يختصوا بالحسنات من النساء، بعنوان سبايا وجواري.. وقد بلغت

وحياة الصحابة ج 3 ص 476 و ج 2 ص 36 و 37 و 256 والتراتب
الإدارية ج 1 ص 13 وعن كنز العمال ج 2 ص 317 ج 3 ص 454 وعن
نعيم بن حماد في الفتن والطبقات الكبرى لابن سعد ج 3 ص 306 ط صادر
وتاريخ الخلفاء ص 140.

(1) قد تقدم بعض المصادر لذلك.

(2) الفتوحات الإسلامية لدحلان ج 2 ص 290 وحياة الصحابة ج 2 ص 256
عن كنز العمال ج 2 ص 317. وطبقات ابن سعد ج 3 ص 219 وعن ابن
جرير وابن عساکر.

الثروات في عهد الخلفاء الثلاثة الأول أرقاماً خيالية، كما تدل عليه الكثير من النصوص التاريخية(1). وقد زادت هذه الأرقام وتضاعفت في عهد الحكم الأموي، الذي لم يكن يقف عند حدود، ولا يرجع إلى دين، حتى أن خالداً القسري كان يتقاضى راتباً سنوياً قدره عشرون مليون درهم، بينما كان ما يختلسه كان يتجاوز المئة مليون(2).

بل إننا نجد: أن من يقال عنه: أنه من أزهد الناس، وهو عمر بن الخطاب، بل يقولون: إنه لم يترك صامتاً(3). وكان يرتزق من بيت المال، ويقتر على نفسه كثيراً، كما ذكرته بعض النصوص، وكانت قد أصابته خصاصة، فاستشار الصحابة فأشاروا عليه أن يأكل من بيت

(1) راجع: مشاكلة الناس لزمانهم ص12 حتى 18 ومروج الذهب والغدير ج8 و 9 وجامع بيان العلم ج2 ص17 و 16 والبداية والنهاية ج7 ص164 وربيع الأبرار ج1 ص830 والتراتب الإدارية ج2 ص32 - 24 - 29 - و 395 و 424 و 397 حتى ص405 و 420 و 424 و 435 والعقد الفريد ج4 ص322 - 324 وحياة الصحابة ج2 ص241 - 250. وغير ذلك كثير.

(2) السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات ص32 و 25 و 24 وغير ذلك من صفحات، ترجمة الدكتور حين إبراهيم حسن، ومحمد زكي إبراهيم. وفي البداية والنهاية ج9 ص325: أن دخل خالد القسري كان عشرة ملايين دينار سنوياً.

(3) جامع بيان العلم ج2 ص17.

المال ما يقوته(1).

ولما حج فبلغت نفقته ستة عشر ديناراً قال: أسرفنا في هذا

المال(2).

إن عمر هذا.. قد أصدق زوجته أربعين ألف درهم أو دينار(3).

وقيل: مئة ألف(4). كما أنه أعطى صهراً له قدم من مكة عشرة آلاف

درهم من صلب ماله(5).

بل يقولون: «إن ابناً لعمر باع ميراثه من عمر بمائة ألف

(1) راجع طبقات ابن سعد ج3 قسم 1 ص221 و 222 ومنتخب كنز العمال

(بهامش مسند أحمد) ج ص 411 وحياة الصحابة ج2 ص301.

(2) تاريخ الخلفاء ص141 وطبقات ابن سعد (ط صادر) ج3 ص308 و 279

ودلائل الصدق ج3 قسم 1 ص212 عن تاريخ الخلفاء والصواعق
المحرقة.

(3) الفتوحات الإسلامية لدحلان ج2 ص55 والتراتب الإدارية ج2 ص405

والبحر الزخار ج4 ص100 وأنساب الأشراف بتحقيق المحمودي ج2

ص190 وعدة رسائل للشيخ المفيد ص227.

وقيل: عشرة آلاف.

(4) أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج2 ص190 وعدة رسائل للشيخ

المفيد، المسائل السروية ص227.

(5) طبقات ابن سعد ج3 ص219 والفتوحات الإسلامية لدحلان ج2 ص390

وحياة الصحابة ج2 ص256 عن ابن سعد، وعن كنز العمال ج2 ص317

وعن ابن جرير وابن عساكر.

درهم»(1).

ويؤيد ذلك ما يذكره أبو يوسف: من أنه «كان لعمر بن الخطاب أربعة آلاف فرس موسومة في سبيل الله تعالى، فإذا كان في عطاء الرجل خفة، أو كان محتاجاً، أعطاه الفرس، وقال له: إن أعييته، أو ضيَّعته من علف، أو شرب، فأنت ضامن، وإن قاتلت عليه فأصيب، أو أصبت، فليس عليك شيء»(2).

فإن الظاهر هو: أن هذه الأفراس كانت له، وقد فعل ذلك تقرباً إلى الله، ولا يبعد ذلك، إذا كان إرث واحد - من أولاده مئة ألف فقط. ولقد كان هذا في الوقت الذي كان يعيش فيه البعض أفسى حياة يعيشها إنسان، فلم يكن يملك سوى رقعتين، يستر بإحدهما فرجه، وبالآخرى دبره(3).

ولعله لاجل هذا، ولأجل الحفاظ على الوجه الزهدي للخليفة، نجد الحسن البصري، يحاول الدفاع عن الخليفة الثاني في هذا المجال بالذات، حيث إنه حينما يسأله البعض، إن كان عمر بن الخطاب أوصى بثلاث ماله: أربعين ألفاً، يحاول إنكار ذلك، ثم توجيهه بقوله:

(1) جامع بيان العلم ج 2 ص 17.

(2) الخراج ص 51.

(3) المصنف لعبد الرزاق ج 6 ص 367 وراجع ص 268 والبيهقي ج 7 ص 209.

لا والله، لماله كان أيسر من أن يكون ثلثه اربعين ألفاً. ولكن أوصى بأربعين ألفاً، فأجازوها»(1).

وعلى كل حال، فإننا نستطيع أن نحشد الكثير الكثير من الشواهد والأدلة على مدى اهتمام الحكام وأعوانهم، وكل من ينتسب إليهم بجمع الأموال، والحصول على الغنائم، بحق أو بغير حق. ويكفي أن نذكر: أن زياداً بعث «الحكم بن عمر الغفاري على خراسان، فأصابوا غنائم كثيرة، فكتب إليه زياد: أما بعد، فإن أمير المؤمنين كتب: أن يصطفي له البيضاء والصفراء، ولا يقسم بين المسلمين ذهباً ولا فضة» فرفض الحكم ذلك، وقسمه بين المسلمين، فوجه إليه معاية من قيده، وحبسه. فمات في قيوده، ودفن فيها. «وقال: إني مخاصم»(2).

هذا وقد بدأ التعذيب في الجزية من زمن الخليفة الثاني عمر بن الخطاب(3).

بل لقد رأيناهم يضربون الجزية حتى على من أسلم من أهل الذمة، وذلك بحجة: أن الجزية بمنزلة الضريبة على العبد، فلا يسقط

(1) جامع بيان العلم ج 2 ص 17.

(2) مستدرك الحاكم ج 3 ص 442 و 443 وتلخيصه للذهبي (بهامش المستدرك)، وحياة الصحابة ج 2 ص 80 و 81 عنه وراجع: الإستيعاب ج 1 ص 316 والإصابة ج 1 ص 347.

(3) راجع: المصنف لعبد الرزاق ج 11 ص 245 فما بعدها، وراجع: تاريخ جرجان ص 107 و 108.

إسلام العبد ضريبته. لكن عمر بن عبد العزيز شدّ عن هذه السياسة، وأسقطها عنهم، كما يذكرون(1).

كما أن عمر بن الخطاب قد حاول أخذ الجزية من رجل أسلم، على اعتبار: أنه: إنما أسلم متعوداً، فقال له ذلك الشخص: إن في الإسلام لمعاداً(2). فقال عمر: صدقت، إن في الإسلام لمعاداً(3).

وأما مضاعفته الجزية على نصارى تغلب، فهي معروفة ومشهورة(3).

وقال خالد بن الوليد، يخاطب جنوده، ويرغبهم بأرض السواد:

(1) راجع ذلك، وحول ضرب الجزية على من أسلم: تاريخ الدولة العربية ص 235 وتاريخ التمدن الإسلامي، المجلد الأول ص 273 و 274 والمجلد الثاني ص 360 عن ابن الأثير ج 4 ص 261 و 68 و 225 و ج 5 ص 111 و 48 و 24 وابن خلكان ج 2 ص 277 والعراق في العصر الأموي ص 66 عن الأموال لأبي عبيد ص 48 والفتوحات الإسلامية ج 1 ص 249 وفجر الإسلام ص 96 عن ابن الأثير ج 4 ص 179. وأحكام القرآن للجصاص ج 1 ص 102.

(2) المصنف لعبد الرزاق ج 6 ص 94 ولا بأس بمراجعة: السيادة العربية والشيعية والإسرائيليات ص 26 - 56.

(3) سنن البيهقي ج 9 ص 216 والمصنف لعبد الرزاق ج 6 ص 50.

«ألا ترون إلى الطعام كرفغ (1) التراب؟! وبالله، لو لم يلزمنا الجهاد في الله، والدعاء إلى الله عز وجل، ولم يكن إلا المعاش لكان الرأي: أن نقارع على هذا الريف، حتى نكون أولى به، ونولي الجوع والإقلال من تولى، ممن اثقل عما أنتم عليه» (2).

وفي فتح شاهرتا، يعطي بعض عبيد المسلمين أماناً لأهل المدينة، فلا يرضى المسلمون، وينتهي بهم الأمر: إلى أن رفعوا ذلك إلى عمر بن الخطاب، فكتب: «إن العبد المسلم من المسلمين، أمانه أمانهم. قال: ففاتنا ما كنا أشرفنا عليه من غنائمهم..» (3).

وقال أحد الشعراء عند وفاة المهلب:

**الا ذهب الغزو المقرب للغنى ومات الندى والجود بعد
المهلب**

وعدا عن ذلك كله، فإن قبيلة بجيلة تآبى الذهاب إلى العراق، حتى ينفلها الحاكم ربع الخمس من الغنائم (4).

نعم.. إن ذلك كله، لم يكن إلا من أجل ملء جيوبهم، ثم التقوي -

(1) الرفع: الأرض الكثيرة التراب، يقال: «جاء بمال كرفغ التراب: أي في كثرته..» أقرب الموارد ج 1 ص 419.

(2) العراق في العصر الأموي ص 11 عن الطبري ج 4 ص 9، ولا بأس بمراجعة الكامل لابن الأثير ج 2 ص 488.

(3) المصنف للصنعاني ج 5 ص 222 و 223 وسنن البيهقي ج 9 ص 94.

(4) راجع: الكامل في التاريخ ج 2 ص 441.

أحياناً - على حرب خصومهم.

ولكن ما ذكره خالد بن الوليد أنفاً ليس هو كل الحقيقة، وذلك لأن ما كان يصل إلى الطبقة المستضعفة من الجند، لم يكن إلا أقل القليل، مما لا يكفي لسد خلتهم، ورفع خصاستهم، بل كان محدوداً جداً، لا يلبث أن ينتهي ويتلاشى، مع أنهم كانوا هم وقود تلك الحروب، وهم صانعوا النصر والظفر فيها.. وقد يكون الكثيرون منهم ممن قد افتتحت أرضهم بالأمس القريب. ثم هم يجرمون من كثير من الامتيازات، حسبما تقدم بالنسبة لأهل افريقية، الذين قدموا ليشتكوا للخليفة الأموي هشام بن عبد الملك.

ولكن أكثر هؤلاء قد أصبحوا يجدون في هذه الحروب مصدر عيش لهم، يحصلون عن طريقه على المال، مهما كان ضئيلاً وزهيداً، وذلك مما يرضيهم بطبيعة الحال، ويجعلهم - لو كان فيهم من له أدنى اطلاع على الإسلام وأحكامه - يغمضون العين عن جميع ممارسات الحكام، وأعمالهم الشيطانية واللاإسلامية..

وبعض الانتفاضات وإن كانت قد حصلت في بعض الفترات.. ولكنها لا تلبث أن تنتهي، وسرعان ما تسحق، أمام الضربات الماحقة ن التي يسدها إليها الحكام آنئذٍ.

وعلى كل حال.. فإن الحرب من أجل الغنائم والأموال، كانت هي الصفة المميزة لأكثر تلك الفتوحات، وكأنني أتذكر - وإن كنت لم أستطع العثور على ذلك الآن رغم بحثي الجاد - إن في بعض المعارك

يعلن الفريق الآخر إسلامه، فلا يلتفتون إليهم، ويعتبرونهم كاذبين، وذلك طمعاً في أموالهم ونسائهم.

وقد نجد آثار هذه الظاهرة، حتى في زمن الرسول الأكرم «صلى الله عليه وآله» أيضاً، حيث إن المسلمين لم يكونوا قد بلغوا مرحلة النضج الرسالي بعد، ولا تفاعلوا مع الإسلام وأحكامه على النحو المطلوب. بل كانت لا تزال فيهم بعض النزعات الجاهلية ن والأطماع الدنيوية، فيقول الحارث بن مسلم التميمي: إن النبي «صلى الله عليه وآله» أرسلهم في سرية، قال:

«فلما بلغنا المغار استحثت فرسي، وسبقت أصحابي، واستقبلنا الحي بالرنين، فقلت لهم: قولوا لا إله إلا الله تحرزوا؟ فقالوها. فجاء أصحابي، فلاموني، وقالوا: حرمتنا الغنيمة بعد أن بردت في أيدينا. فلما قفلنا ذكرنا ذلك لرسول الله «صلى الله عليه وآله»، فدعاني، فحسّن ما صنعت، وقال: أما إن الله قد كتب لك من كل إنسان منهم كذا وكذا الخ...»(1).

وقال الزبير للذي سأله عن مسيره لحرب علي «عليه السلام»: «حدثنا أن هاهنا بيضاء وصفراء - يعني دراهم ودنانير، فجئنا لنأخذ منها»(2).

(1) كنز العمال ج15 ص330 عن أبي نعيم، والحسن بن سفيان.

(2) أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج2 ص271.

وبعد ذلك كله، فقد قال المعتزلي في مقام إصراره على لزوم دخول علي في الشورى، لأن الأحقاد عليه من قريش والعرب كانت على أشدها - قال -: «لا كإسلام كثير من العرب، فبعضهم تقليداً وبعضهم للطمع والكسب، وبعضهم خوفاً من السيف، وبعضهم على طريق الحمية والانتصار، أو لعدواة قوم آخرين من أصدقاء الإسلام وأعدائه»(1).

وبعد كل ما تقدم.. فطبيعي: أن حياة النعيم والرفاهية لدى الهيئة الحاكمة وأعوانها، وكذلك التمتع بالحسنات والجواري، من شأنه أن يزرع بذور الخمول، وحب السلامة، والإخلاق للراحة، بحثاً عن الملذات.. ثم يستتبع ذلك: العمل على دفع الآخرين ليخوضوا الغمرات، ويقدموا التضحيات، في سبيل تأمين المزيد من تلك الامتيازات، وفي سبيل حمايتها أيضاً:

تربية النشء على أيدي غير المسلمين:

هذا كله.. عدا عن أن الجواري اللواتي لم يسلمن، أو لم يتعمق الإسلام في قلوبهن على الأكثر.. قد كن يعشن في قلب ذلك المجتمع، وكن يتولين تربية النشء الجديد فيه، سواء كان من أولادهن، أو من أولاد الأخريات من الحرائر،

وقد رأينا: أن الكثيرين من الأشراف والرؤساء قد كانوا من

(1) شرح النهج للمعتزلي ج 13 ص 300.

أمهات نصرانيات، فقد:

- 1 - كان لأولاد سعد بن أبي وقاص معلم نصراني (1).
- 2 - يوسف بن عمرو الذي كانت أمه نصرانية، كما نص عليه كثير من المؤرخين (2).
- 3 - خالد القسري، الذي بنى لأمه كنيسة كما نص عليه كثير من المؤرخين أيضاً (3) وكان خالد يهدم المساجد، ويبني البيع والكنائس، ويولي المجوس الخ.. (4) وكان جد خالد من يهود تيماء (5).
- 4 - الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي.
- 5 - عبيدة السلمي.
- 6 - أبو الأعور السلمي.
- 7 - حنظلة بن صفوان.

-
- (1) أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج 2 ص 292.
 - (2) راجع على سبيل المثال: أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج 3 ص 88.
 - (3) راجع على سبيل المثال: وفيات الأعيان ج 1 ص 169 والأغاني ج 19 ص 59 ط ساسي والبداية والنهاية ج 10 ص 20 و 21 والغدير ج 5 ص 294 وطبقات الشعراء لابن سلام ص 80.
 - (4) راجع: العراق في العصر الأموي ص 240.
 - (5) الأغاني (ط ساسي) ج 19 ص 57.

- 8 - عبد الله بن الوليد بن عبد الملك.
 9 - يزيد بن أسيد.
 10 - عثمان بن عنبسة بن أبي سفيان.
 11 - العباس بن الوليد بن عبد الملك.
 12 - مالك بن ضب الكلبى.
 13 - شقيق بن سلمة أبو وائل.
 14 - عبد الله بن أبي عمرو بن حفص بن المغيرة المخزومي (1).
 15 - عمر بن أبي ربيعة (2).
 16 - وأبو سلمة بن عبد الرحمن (3).

وذكر ابن حبيب طائفة من أبناء اليهوديات من قريش مثل:

- 1 - عاصم بن الوليد بن عتبة.
 2 - هاشم بن عتبة بن نوفل.
 3 - عامر بن عتبة بن نوفل.
 4 - قويت بن حبيب بن أسد.

(1) المحبّر: ص 305 و 306 وراجع: الأعلام النفيسة ص 213. ونسب قريش
 لمصعب ص 319 و 318 وربيع الأبرار: ج 1 ص 328.
 (2) الشعر والشعراء ص 349.
 (3) حياة الصحابة ج 1 ص 104 والإصابة ج 1 ص 108.

- 5 - عيسى بن عمارة بن عقبة.
- 6 - عمرو بن قدامة بن مظعون.
- 7 - أبو عزة الجمحي الشاعر.
- 8 - الخيار بن عدي.
- 9 - الحصين بن سفيان بن أمية وغيرهم (1).
- وكان حبيب بن أبي هلال الذي يروي عن سعيد بن جبير قد عشق امرأة نصرانية فكان يأتي إلى البيعة لأجلها، فجرحه علماء الرجال بذلك.
- بل قيل إنه قد تنصر وتزوج بها (2).
- بل إن طلحة قد تزوج بيهودية في زمن عمر (3).
- وتزوج عبد الله بن أبي ربيعة بنصرانية أيضاً وذلك في زمن عمر (4).
- وعثمان أيضاً تزوج بنائلة بنت الفرافصة على نسائه وهي نصرانية (5).

(1) المنمق ص 506 و 507.

(2) المجروحون: ج 1 ص 264.

(3) المصنف لعبد الرزاق ج 7 ص 177 و 178 وتفسير الخازن ج 1 ص 439.

(4) نسب قریش: ص 318 و 319.

(5) تفسير الخازن ج 1 ص 439.

ومع أنه قد كان لعمر غلام نصراني لم يسلم، وقد أعتقه حين وفاته(1).

إلا أننا نجده يعترض على أبي موسى، لأن كاتبه غلام نصراني(2).

ويقول الجاحظ: «أكثر من قتل في الزندقة ممن كان ينتحل الإسلام ويظهره هم الذين كان آباؤهم نصارى، على أنك لو عددت اليوم أهل الظنة ومواضع التهمة لم تجد أكثرهم إلا كذلك»(3).
ولو أردنا استقصاء هذه الأمور لطال بنا الأمر..

وعلى كل حال.. فإن تربية تلك الجواري للنشء الجديد - قد كان من شأنه أن يخفض من المستوى الديني، ومن مستوى الالتزام بالأحكام الإسلامية لدى ذلك النشء بالذات.. وهذا بطبيعة الحال - من شأنه أن يشكل خطراً جدياً على الإسلام وعلى المسلمين، ولذلك.. فإننا نجد الأئمة «عليهم السلام» يهتمون بتربية العبيد والجواري تربية

(1) التراتيب الإدارية ج1 ص102 عن ابن سعد (ط ليدن) ج6 ص109 و (ط صادر) ج6 ص155. وحلية الأولياء ج9 ص34 وعن كنز العمال: ج5 ص50 عن ابن سعد، وسعيد بن منصور، وابن المنذر، وابن أبي شيبة، وابن أبي حاتم.

(2) عيون الأخبار لابن قتيبة ج1 ص43 والدر المنثور ج2 ص91 عن ابن أبي حاتم، والبيهقي في شعب الإيمان.

(3) ثلاث رسائل للجاحظ. رسالة الرد على النصارى: ص17.

إسلامية صالحة، ثم عتقهم(1).

وقد شجع الإسلام العتق على نطاق واسع. وجعل له من الأسباب الإلزامية والراجحة الشيء الكثير، الذي من شأنه أن يقضي على ظاهرة العبودية من أساسها. بل لقد اعتبر العتق في نفسه راجحاً، ومن دون أي سبب.

طموحات الشباب:

ومن جهة أخرى.. فإننا نجد: أن الحكام كانوا يستفيدون من تلك الفتوحات في مجال إرضاء طموحات الشباب، وإشباع غرورهم، إذا كانوا بصدد تأهيلهم لمناصب عالية، وإظهار شخصياتهم.. بل لقد رأينا معاوية يجبر ولده يزيد لعنه الله على قيادة جيش غاز لبعض المناطق(2). والظاهر: أن ذلك لأجل ما ذكرناه.

إبعاد المعترضين:

أضف إلى ذلك: أنهم كانوا يستفيدون منها كذلك في إبعاد المعترضين على سياساتهم، والناقمين على أعمالهم، وتصرفاتهم، وكشاهد على ذلك نذكر: أنه لما تفاقمت النقمة على عثمان استدعى

(1) راجع كتابنا: دراسات وبحوث في التاريخ والإسلام المجلد الأول: بحث الإمام السجاد باعث الإسلام من جديد.

(2) راجع: المحاسن والمساويء ج2 ص222 ونسب قريش لمصعب ص129 و 130 وتاريخ اليعقوبي ج2 ص229.

بعض عماله ومستشاريه، وهم: معاوية وعمرو بن العاص، وعبد الله بن سعد بن أبي سرح، وسعيد بن العاص، وعبد الله بن عامر (1). واستشارهم فيما ينبغي له عمله لمواجهة نقمة الناس على سياساته، ومطالبتهم له بعزل عماله (2)، واستبدالهم بمن هم خير منهم، فأشار عليه عبد الله بن عامر بقوله:

«رأيي لك يا أمير المؤمنين: أن تأمرهم بجهاد يشغلهم عنك، وأن تجمرهم (3) في المغازي، حتى يذلوا لك، فلا يكون همة أحدهم إلا نفسه، وما هو فيه من دبرة دابته، وقمل فروه». وأضاف في نص آخر قوله:

«فرد عثمان عماله على أعمالهم، وأمرهم بالتضييق على من قبلهم، وأمرهم بتجمير الناس في البعوث، وعزم على تحريم أعطياتهم، ليطيعوه، ويحتاجوا إليه..» (4).

-
- (1) يلاحظ: أن هؤلاء قد كانوا عماله باستثناء عمرو بن العاص. فإنه كان معزولاً آنذ.
(2) إن من الطريف جداً: أن يستشير عثمان نفس أولئك الذين يطالب الناس بعزلهم في نفس أمر العزل هذا؟!
(3) التجمير: حبس الجيش في أرض العدو.
(4) تاريخ الطبري ج3 ص373 و 374 حوادث سنة 34 هـ. وراجع: الفتوح لابن اعثم ج2 ص179 ومروج الذهب ج2 ص337 وأنساب الأشراف ج5 ص89 والكامل في التاريخ ج3 ص149.

وحينما أنكر الناس على عثمان بعض أفعاله، وأشار عليه معاوية بقتل علي «عليه السلام»، وطلحة، والزبير، فأبى عليه ذلك، قال له معاوية: «فثانية؟!»

قال: وما هي؟!!

قال: فرقمهم عنك، فلا يجتمع منهم اثنان في مصر واحد. واضرب عليهم البعوث والندب، حتى يكون دبر بعير كل واحد منهم أهم عليه من صلاته.

قال عثمان: سبحان الله شيوخ المهاجرين والأنصار، وكبار أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وبقية الشورى، أخرجهم من ديارهم، وأفرق بينهم وبين أهليهم؟! الخ..» (1).

ويقول اليعقوبي عن معاوية: «وكان إذا بلغه عن رجل ما يكره قطع لسانه بالإعطاء، وربما احتال عليه، فبعث به في الحروب، وقدمه، وكان أكثر فعله المكر والحيلة» (2). إلى غير ذلك مما لا مجال لتتبعه واستقصائه في عجالة كهذه..

ج: الأئمة عليهم السلام وتلك الفتوحات:

1 - وبعد كل ما تقدم.. فإنه يتضح لنا: لماذا لم يتقدم أمير المؤمنين «عليه الصلاة والسلام» خطوة واحدة نحو الفتوحات، وتوسعة رقعة

(1) النصائح الكافية ص 86 والإمامة والسياسة لابن قتيبة ج 1 ص 31.

(2) تاريخ اليعقوبي ج 2 ص 238.

البلاد الإسلامية، حتى في أيام خلافته، بل كان يهتم بتركيز العقيدة، وتثبيت المنطلقات والمثل الإسلامية الرفيعة والنبيلة، ونشر الفكر القرآني المحمدي الصافي، وإعطاء خط الإسلام الصحيح للأمة، وللمتصدين لإدراة شؤونها على حد سواء.. سواء في نظرتهم، أو في تعاملهم ومواقفهم، أو حتى في مجال تربية أنفسهم، وتهذيبها، ما وجد إلى ذلك سبيلاً..

وقد نوه بذلك «عليه السلام» في خطبة له، فقال: «وركزت فيكم راية الإيمان، ووقفتم على حدود الحلال والحرام الخ..»(1).

هذا كله.. عدا عن أنه «عليه السلام» كان - أيام خلافته منشغلاً بتصفية الجبهة الداخلية من العناصر الفاسدة، التي لا تزال تعيش المفاهيم الجاهلية، وتريد أن تحكم الأمة، وتتحكم بمقدراتها، وتستخدمها في سبيل أهدافها اللإنسانية البغيضة..

2 - وأمر آخر مهم، لا بد من الإشارة إليه هنا، وهو: أن الجهاد الإبتدائي يحتاج إلى إذن الإمام العادل(2)..

ونحن نرى: أن أئمة الحق كانوا لا يرون في الاشتراك في هذه الحروب مصلحة، بل لا يرون نفس تلك الحروب خيراً، فقد روي: أن

(1) نهج البلاغة، بشرح عبده ج 1 ص 153.

(2) راجع: الوسائل ج 11 ص 32 فصاعداً والكافي ج 5 ص 20 والتهذيب ج 6 ص 134 فصاعداً.

أبا عبد الله الصادق «عليه السلام» قال لعبد الملك بن عمرو:
«يا عبد الملك، ما لي لا أراك يخرج إلى هذه المواضع التي
يخرج إليها أهل بلادك؟!»

قال: قلت: وأين؟!!

قال: حدة، وعبادان، والمصيصة، وقزوين!.

فقلت: انتظراً لأمركم، والاقْتداء بكم.

فقال: إي والله، لو كان خيراً ما سبقونا إليه»(1).

وثمة عدة روايات تدل على أنهم «عليهم السلام» كانوا لا
يشجعون شيعتهم، بل ويمنعونهم من الاشتراك في تلك الحروب، ولا
يوافقون حتى على المرابطة في الثغور أيضاً، ولا يقبلون منهم حتى
ببذل المال في هذا السبيل، حتى ولو نذروا ذلك(2)..

نعم.. لو دهمهم العدو، فإن عليهم أن يقاتلوا دفاعاً عن بيضة
الأسلام، لا عن أولئك الحكام(3).

بل إننا نجد رواية عن علي «عليه السلام» تقول: «لا يخرج

(1) التهذيب ج 6 ص 127، والكافي ج 5 ص 19، والوسائل ج 11 ص 32.

(2) راجع الوسائل ج 11 ص 21 و 22 عن قرب الإسناد ص 105 والتهذيب
ج 6 ص 134 و 125 و 126 والكافي ج 5 ص 21.

(3) الوسائل ج 11 ص 22 عن قرب الإسناد ص 150 والكافي ج 5 ص 21
والتهذيب ج 6 ص 125.

المسلم في الجهاد مع من لا يؤمن على الحكم، ولا ينفذ في الفيء أمر الله عز وجل»(1).

ويؤيد ذلك: أننا نجد: أن عثمان جمع يوماً أكابر الصحابة، مثل: علي «عليه السلام»، وطلحة، والزبير، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد، في مسجد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، واستشارهم في غزو افريقية، فأوا - في الأكثر - أن المصلحة في أن لا تقع افريقية بأيدي أصحاب الأغراض والأهواء والمنحرفين(2).

فالأئمة «عليهم السلام» وإن كانوا - ولا شك - يرغبون في توسعة رقعة الإسلام، ونشره ليشمل الدنيا بأسرها، ولكن الطريقة والأسلوب الذي كان يتم ذلك بواسطته، وغير ذلك مما تقدم، كان خطأ ومضراً بنظرهم، حسبما يفهم مما تقدم ومما سيأتي..

وعلى كل حال.. فإن جميع ماتقدم وسواه ليكفي في أن يلقي ظللاً ثقيلة من الشك والريب فيما ينسب إلى الإمامين الهمامين: الحسن، والحسين عليهما الصلاة والسلام، من الاشتراك في فتح جرجان، أوفي فتح افريقية - مع أن عدداً من كتب التاريخ التي عدت أسماء كثير من الشخصيات المشتركة في فتح افريقية لم تذكرهما، مع أنهما

(1) الوسائل ج11 ص34 عن علل الشرايع ص159 وعن الخصال ج1 ص163.

(2) الفتوح لابن أعم، الترجمة الفارسية ص126.

من الشخصيات التي يهيم السياسة التأكيد على ذكرها في مقامات كهذه.

وذلك يسعر بأن وراء الأكمة ما وراءها، وأن الاطمئنان لما يذكر في هذا المجال، من دون تحقيق أو تمحيص، مما لا يحسن جداً، بل وفيه ظلم للحقيقة والتاريخ..

3 - ويؤيد ذلك أيضاً: ما ذكره بعض المحققين⁽¹⁾، «من أنه «عليه السلام» قد منع ولديه من الخوض في معارك صفين، وقال وقد رأى الحسن يتسرع إلى الحرب: «املكوا عني هذا الغلام لا يهدني، فإنني أنفس بهذين (يعني الحسنين «عليهما السلام») على الموت، لئلا ينقطع بهما نسل رسول الله «صلى الله عليه وآله»..» فأسرعت إليه خيل من أصحاب علي فردوا الحسن⁽²⁾.

وقد كان هذا منه «عليه السلام» في وقت كان له كثير من الأولاد، فكيف يسمح بخروجهما مع أمير أموي، أو غير أموي، ولم يكن قد ولد لهما أولاد بعد، أو كان، ولكنهم قليلون؟! انتهي.

وكل ما تقدم يوضح لنا: أن ما استند إليه بعض الأعلام لقبول ما

(1) هو المحقق البحثة السيد مهدي الروحاني رحمه الله.

(2) راجع: المصادر التالية: المعيار والموازنة ص 151 ونهج البلاغة (بشرح عبده) ج 2 ص 212 وتاريخ الطبري حوادث سنة 37 ج 4 ص 44 والفصول المهمة للمالكي ص 82 وشرح النهج للمعتزلي ج 1 ص 244 والاختصاص ص 179 وتذكرة الخواص ص 324.

قيل من اشترك الحسين «عليهما السلام» في فتح اقرية وجرجان، لا يمكن القبول به، ولا يصح التعويل عليه..

ولعل الهدف من طرح أمور كهذه هو إعطاء خلافة عثمان بالذات صفة الشرعية والقبول، حتى من قبل أهل البيت «عليهم السلام»، كما عودنا أنصاره ومحبوه في كثير من الأحيان.

4 - ولو أريد الإصرار على وجهة النظر تلك، واعتبارها قادرة على تبرير اشتراكهما «عليهما السلام» المزعوم في الفتوح.. فإننا نجد.. أن من حقنا أن نتساءل، فنقول: إنه لا ريب في أن الجهاد، واتساع رقعة الإسلام من الأمور الراجحة والمرضية إسلامياً. ولكن ذلك لا يعني: أن الفتوحات التي حصلت في عهد الخلفاء الثلاثة، على ذلك النحو، وبتلك الطريقة، كانت راجحة ومرضية أيضاً.. وإلا.. فلماذا يترك أمير المؤمنين «عليه السلام» هذا الجهاد ويجلس في بيته مدة خمس وعشرين سنة؟!، ألم يكن هو الذي مارس الحروب، وجالد الأقران، أعواماً طويلة في عهد الرسول الأكرم صلى عليه وآله وسلم، ولم تثر حرب أنثى إلا وهو حامل لوائها، ومجنّد أبطالها؟!!

أم يعقل أن ذلك كان منه زهداً في الإسلام، وتباطؤاً عن واجبه؟

أم أن الحكام أنفسهم كانوا لا يرغبون في إشراكه في تلك الفتوحات والمآثر التي كانوا يسطرونها؟!!

أم أنهم حبسوه كما حبسوا كبار الصحابة في المدينة، كما اعتذر

به العلامة الحسنی «رضوان الله تعالى عليه»؟! (1).

إننا نجد في التاريخ ما يفند كل ما تقدم، وصرح وينطق بأنهم قد أرادوه على ذلك، فامتنع.

يحدثنا المسعودي: أنه حينما شاور عمر عثمان بن عفان في أمر الحرب مع الفرس، قال له عثمان فيما قال: «.. ولكن ابعث الجيوش، وداركها بعضاً على بعض، وابعث رجلاً له تجربة بالحرب، وبصر بها.

قال عمر: ومن هو؟!!

(1) سيرة الأئمة الإثني عشر ج1 و ص534 و ص317.

واعتذر بذلك أيضاً المحقق الباحثة السيد مهدي الروحاني، حيث قال ما ملخصه: أنهم كانوا يخافون منه، إذ لو كان «عليه السلام» مكان سعد بن أبي وقاص، مع ما يتحلى به من مؤهلات تامة وكاملة، من العلم وقوة البيان، والسياسة، والقراية القريبة منه «صلى الله عليه وآله»، وشهادة الصحابة له بالتقدم في كل فضيلة، ومع ما له من سوابق حسنة، ومآثر كريمة - إنه لو كان والحالة هذه مكان سعد بن أبي وقاص - هل يكون مأموناً من أن يرجع بجيشه، أو بطائفة عظيمة منه وينحي الخليفة عن مركزه، ويجري حكم الله فيه حسبما يراه؟!!

ونقول: إنهم لربما كانوا يفكرون بمثل ذلك.. ولكن الإمام علياً «عليه السلام» لم يكن ليقدّم على أمر كهذا؛ لأن فيه خطراً على الإسلام.. بالإضافة إلى أنهم كانوا يعلمون بأن النبي «صلى الله عليه وآله» قد عهد إليه أن لا يبادر إلى أي عمل من هذا القبيل.

قال: علي بن أبي طالب.

قال: فآلقه، وكلمه، وذاكره ذلك، فهل تراه مسرعاً إليه، أو لا؟!
فخرج عثمان فلقني علياً فذاكره ذلك، فأبى عليٌّ ذلك وكرهه. فعاد
عثمان، فأخبره»(1).

كما أن البلاذري قد ذكر هذه القضية باختصار، مكتفياً بالإشارة
إلى أن عمر قد عرض على علي «عليه السلام» الشخصوص إلى
القادسية، ليكون قائداً لجيش المسلمين، فأباه، فوجه سعد بن أبي
وقاص(2).

وفي قصة أخرى، نجد: أنه حينما استشار أبو بكر عمر بن
الخطاب في إرسال علي أمير المؤمنين «عليه السلام» لقتال الأشعث
بن قيس، وقال: «إني عزمت على أن أوجه إلى هؤلاء القوم علي بن
أبي طالب، فإنه عدل رضا عند أكثر الناس، لفضله، وشجاعته،
وقرابتة، وعلمه، وفهمه، ورفقه بما يحاول من الأمور(3).

قال: فقال عمر بن الخطاب: صدقت يا خليفة رسول الله «صلى
الله عليه وآله»، إن علياً كما ذكرت، وفوق ما وصفت، ولكني أخاف

(1) مروج الذهب ج2 ص309 و 310.

(2) فتوح البلدان بتحقيق صلاح الدين المنجد، القسم الأول ص313.

(3) هذه الشهادة تدفع ما يدعى: من أنه لم يكن له بصر في السياسة، كما يحاول
أن يدعي المغرضون.

عليك خصلة منه واحدة.

قال له أبو بكر: ما هذه الخصلة التي تخاف علي منها منه؟!
فقال عمر: أخاف أن يأبى القتال القوم، فلا يقاتلهم، فإن أبى ذلك،
فلن تجد أحداً يسير إليهم (1) إلا على المكروه منه.
ولكن ذر علياً يكون عندك بالمدينة، فإنك لا تستغني عنه، وعن
مشورته. واكتب إلى عكرمة الخ...» (2).

وبعد ذلك كله.. فقد شكى عمر لابن عباس - في الشام - علياً،
فقال: «أشكو إليك ابن عمك، سألته أن يخرج معي فلم يفعل، ولم أزل
أراه واجداً الخ...» (3).

وبعد.. فإن وجدوا أمير المؤمنين «عليه السلام» قائداً عسكرياً،
يراه الناس تحت أمرهم، وفي خدمتهم أحب إليهم من أن يجدوه منافساً
قوياً، يحتج عليهم بأقوال ومواقف النبي «صلى الله عليه وآله» في
حقه (4).

(1) هذه الكلمات تدل على مدى ما كان يتمتع به أمير المؤمنين من احترام
وتقدير لدى الناس جميعاً، بحيث لو لم يقاتل لم يقاتل أحد من الناس!! وإن
كانوا ربما لا يقاتلون معه لو أرادهم على ذلك.

(2) الفتوح لابن أعمش ج 1 ص 72.

(3) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 12 ص 78.

(4) وقد قال المحقق البحاثة الشيخ علي الأحمد الميانجي هنا ما يلي: إنه هل
يمكن للخليفة الذي عزل خالد بن سعيد بن العاص عن إمارة الجيش، لميله

وأما عن مشورة أمير المؤمنين على عمر في ما يرتبط بحرب
الفرس، فإنما كان يهدف منها إلى الحفاظ على بيضة الإسلام، كما
يظهر من نفس نص كلامه «عليه السلام» فيها.. فمن أراد ذلك
فليراجع في مصادره..

وبعد.. فإن أخذ سائر ما قدمناه بنظر الاعتبار، يجعلنا نطمئن، بل
نقطع بعدم صحة ما ينسب إلى الحسنين «عليهما السلام» من
الاشتراك في الغزوات آنئذٍ.

وقد قال السهمي: «وذكر عباس بن عبد الرحمن المروزي في
كتابه: التاريخ، قال: قدم الحسن بن علي، وعبد الله بن الزبير
اصبهان، مجتازين إلى جرجان، فإن ثبت هذا يدل: على أنه كان في
أيام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه»(1).

وأما بالنسبة لاشتراك بعض المخلصين من كبار الصحابة في
الفتوح، فالظاهر هو أنهم كانوا غافلين عن حقيقة الأمر، فكانوا
يقصدون بذلك خدمة الدين، ونصرة الإسلام والمسلمين، مع عدم

إلى علي «عليه السلام» - هل يمكن - أن يرغب في تولية علي «عليه
السلام» هنا؟! اللهم إلا أن يكون هناك تخطيط بأن يقوم بعرض ذلك عليه،
فإن قبله، فإن ذلك يكون تأييداً لخلافتهم، ثم يعزلونه إيداناً منهم للناس بعدم
كفايته.. فيربحون في الحالتين.. أو يقال: إن الظروف في عهد أبي بكر
تختلف عنها في عهد عمر.

(1) تاريخ جرجان ص9.

إطلاعهم على رأي الأئمة «عليهم السلام» في هذه الفتوحات، كما يظهر مما تقدم، حيث نجد اهتماماً واضحاً في أن لا يعرف الناس رأي علي «عليه السلام» في هذا المجال، أو لعل السلطة كانت تهتم في إرسالهم في مهمات كهذه، وتمارس عليهم بعض الضغوط في ذلك.

الإمام الحسن عليه السلام وحصار عثمان:

ويروي المؤرخون: أنه حينما حاصر الثائرون عثمان، بعث الإمام أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام بولديه: الحسن والحسين صلوات الله وسلامه عليهما، للدفاع عنه، كما وبعث طلحة والزبير بولديهما أيضاً.

ويقولون: إن الإمام الحسن «عليه السلام» قد جرح، وخضب بالدماء على باب عثمان، من جراء رمي الناس عثمان بالسهام، ثم تسور الثائرون الدار على عثمان، وقتلوه.

وجاء الإمام علي أمير المؤمنين «عليه السلام»، كالواله الحزين، فلطم الحسن، وضرب صدر الحسين «عليهما السلام»، وشتم آخرين، منكرأ عليهم أن يقتل عثمان، وهم على الباب(1).

(1) راجع: الصواعق المحرقة ص 115 و 116 ومروج الذهب ج 2 ص 344 و 345 والإمامة والسياسة ج 1 ص 44 و 43 وأنساب الأشراف ج 5 ص 70 و 69 و 74 و 80 و 93 و 95 والبدء والتاريخ ج 5 ص 206، وتاريخ

وقد استبعد البعض ذلك، استناداً إلى أن خطة عثمان وسيرته، تبعد كل البعد ما نسب إلى علي وولديه «عليهم السلام». كما ويبيدها: أن يتخذوا موقفاً يخالف موقف البقية الصالحة من الصحابة، ويفصلوا عنهم. ولو فرض صحة ذلك، فإنه لم يكن إلا لتبرير موقفه وموقف أبنيه عليهما الصلاة والسلام من الاشتراك في دمه، وأن لا يتهمة المغرضون بشيء(1).

ويلوح من كلام السيد المرتضى «رحمه الله» أيضاً شكه في إرسال أمير المؤمنين «عليه السلام» ولديه للدفاع عن عثمان، قال: «فإنما أنفذهما - إن كان أنفذهما - ليمنعا من انتهاك حريمه، وتعمد قتله، ومنع حرمة ونسائه من الطعام والشراب. ولم ينفذهما ليمنعا من مطالبته بالخلع»(2).

وعلى حد تعبير العلامة الحسني رحمه الله: «ومن المستبعد أن

مختصر الدول ص105 وسيرة الأئمة الإثني عشر ج1 ص527 و 540
عن ابن كثير، وتاريخ الطبري ج3 ص418 و 419 ودلائل الصدق ج3
قسم 1 ص193 عن بعض من تقدم وعن ابن الأثير، وابن عبد البر،
والفخري في الآداب السلطانية ص98 وفيه: أن الحسن قاتل قتالاً شديداً،
حتى كان يستكفه، وهو يقاتل عنه، ويبذل نفسه دونه والعقد الفريد ج4
ص290 و 291.

(1) راجع: حياة الحسن «عليه السلام» للقرشي ج1 ص115 و 116.

(2) شرح النهج للمعتزلي ج3 ص8.

يزج بريحانتي رسول الله «صلى الله عليه وآله» في تلك المعركة للدفاع عن الظالمين، وهو الذي وهب نفسه وكل حياته للحق والعدالة، وإنصاف المظلومين(1).

ويرى باحث آخر: «أن الخليفة كان مستحقاً للقتل بسوء فعله، كما أن قتلته، أو الراضون بقتله هم جمهرة الصحابة الأخيار، ولا يعقل أن يقف الحسنان في وجه هؤلاء وضدهم»(2).

ونقول:

1 - أما ما ذكره هؤلاء من أن الصحابة الأخيار كانوا هم قتلة عثمان، أو الراضون بقتله، فهو صحيح، ولكن مما لا شك فيه، هو أنه قد كان من بينهم أيضاً بعض من ثار على عثمان، من أمثال الزبير، وطلحة وغيرهما ولكن لا لأجل الانتصار للحق، وللمظلومين، وإنما من أجل الحصول على بعض المكاسب الدنيوية.

2 - وأما مذكرته الرواية: من أن طلحة والزبير قد أرسلوا بابنيهما للدفاع عن عثمان، فهو مما لا ريب في بطلانه، فإن المصادر الموثوقة قد طبقت: على أن طلحة، والزبير، وعائشة، وغيرهم، كانوا من أشد الناس على عثمان.. (ولا نرى حاجة لذكر مصادر ذلك، فإنه من بديهيات التاريخ..).

(1) سيرة الأئمة الإثني عشر ج1 ص428.

(2) الإمام الحسن بن علي «عليه السلام» لآل يس ص50 و 51.

3 - وأما أنه «عليه السلام» قد ضرب الحسن «عليه السلام»، ودفع في صدر الحسين، فهو غير صحيح أيضاً، فإن علياً «عليه السلام» قد كرر غير مرة: أن قتل عثمان لم يسره ولم يسؤه (1).. كما أنه لم يكن ليتهم الحسين «عليهما السلام» بالتواني في تنفيذ الأوامر التي يصدرها إليهما، وهما من الذين نصَّ الله سبحانه على تطهيرهم، وأكد النبي «صلى الله عليه وآله» على عظيم فضلهم، وسامق مجدهم، وعلى محبته العظيمة لهم.

وأما بالنسبة للدفاع عن عثمان. فإنَّ ثمة وجهة نظر أخرى جديرة بالتقدير، وقمينة بأن تقدم تفسيراً صحيحاً، ومنطلقاً موضوعياً ومنطقياً لموقف أمير المؤمنين «عليه السلام» في هذه القضية. لا مجرد عدم توجيه أصابع الاتهام إليه «عليه السلام»، في موضوع قتل عثمان.

وملخص ما يمكن اعتباره كافياً لتبرير دفاع أمير المؤمنين «عليه السلام» عن عثمان، هو:

أن أمير المؤمنين «عليه السلام»، وإن كان لا يرى خلافة عثمان شرعية من الأساس، وكان كذلك على اطلاع تام على جميع المخالفات والتجاوزات، التي كانت تصدر من الهيئة الحاكمة باستمرار. ويرى رأي العين: أن فسادها قد استشرى، وتفاقم خطره، حتى لم يعد من السهل تحمله، أو الإغضاء عنه..

(1) راجع: الغدير ج9 ص69 - 77 عن مصادر كثيرة.

إنه.. وإن كان يرى ذلك - إلا أنه لم يكن يرى: أن علاج الأمر بهذا الأسلوب الانعالي العنيف هو الطريقة المثلى والفضلى.. وقد نقل عنه «عليه السلام» قوله عن عثمان: إنه استأثر فأساء الأثرة، وجزعوا فأساؤوا الجزع(1).

وما ذلك.. إلا أن هذا الأسلوب بالذات، وقتل عثمان في تلك الظروف، وعلى النحو الذي كان، لم يكن بالذي يخدم القضية، قضية الإسلام، بل كان من شأنه أن يلحق بها ضرراً فادحاً، وجسيماً.. إذ أنه سوف يعطي الفرصة لأولئك المترصدين من أصحاب المطامع والأهواء لركوب الموجة، واستغلال جهل الناس، وضعفهم، وظروف حياتهم، بملاحظة ما تركت عليهم السياسية من آثار في مفاهيمهم، وفي عقليتهم، ونظرتهم، وفي عقائدهم، وغير ذلك.. - لسوف يعطي هؤلاء الفرصة، لاستغلال كهذا. ورفع شعار الأخذ بثارات عثمان، واتخاذ ذلك ذريعة للوقوف في وجه الشرعية المتمثلة بأمير المؤمنين «عليه السلام»، وإلقاء الشبهات والتشكيكات حول علي، وأصحاب علي «عليه السلام».. الأمر.. الذي نشأ عنه حروب الجمل، وصفين، والنهروان، على النحو الذي سجله التاريخ..

وقد كان أمير المؤمنين «عليه السلام» مدركاً ذلك كله، ومطلعاً عليه بصورة تامة، حتى انه حينما جاءه اليمينيون لتهنئته بالخلافة، قال

(1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 1 ص 72 الخطبة رقم 29.

لهم: «إنكم صناديد اليمن وساداتها، فليت شعري، إن دهمنا أمر من الأمور كيف صبركم على ضرب الطلاء، وطعن الكلاء»⁽¹⁾.. الأمر الذي يعني: أنه كان يتوقع منذئذٍ حروباً، لا بد له من خوضها، ضد أصحاب المطامع والمنحرفين.

وقد كان ذلك بطبيعة الحال وبآلاً على الإسلام، وعلى المسلمين، وسبباً للكثير من المصائب والبلايا، التي لا يزال يعاني الإسلام والمسلمون من آثارها..

وإذا كان علي أمير المؤمنين «عليه السلام» لا يرغب في قتل عثمان بهذه الصورة التي حدثت، وإذا كان قد أرسل الحسنين «عليهما السلام» للدفع والذب عنه، وإذا كان قد بلغ في دفاعه عنه حداً جعل مروان يعترف بذلك ويقول:

«ما كان أحد أذفع عن عثمان من علي.

ف قيل له: ما لكم تسبونونه على المنابر؟!

قال: إنه لا يستقيم لنا الأمر إلا بذلك»⁽²⁾.

ويقول علي «عليه السلام»: «والله، لقد دفعت عنه، حتى خشيت أن أكون أثماً»⁽³⁾.

(1) الفتوح لابن أعمش ج2 ص255.

(2) الصواعق المحرقة ص53 والنصائح الكافية ص88 عن الدارقطني.

(3) نهج البلاغة، بشرح عبده ج2 ص261، ومصادر نهج البلاغة ج3

إنه إذا كان كذلك.. فإنه لم يكن يريد أن يكون ذلك الدفع عن عثمان، موجباً لفهم خاطيء لحقيقة رأيه في عثمان، وفي مخالفته.. فكان يذكر تلك المخالفات تصريحاً تارة، وتلويحاً أخرى، كما أنه كان يجيب سائله عن أمر عثمان بأجوبة صريحة أحياناً، ومبهمة أحياناً أخرى، أو على الأقل لا تسمح بالتشبهت بها واستغلالها، من قبل المغرضين والمستغلين(1)..

كما أن دفاعه «عليه السلام» عن عثمان، ومحاولته دفع القتل عنه، لا يعني: أنه كان يسكت عن تلك المخالفات الشنيعة، التي كانت تصدر منه، ومن أعوانه.. ولا أنه لا يرى بها خطراً داهماً ومدمراً.. بل ما فتىء «عليه السلام» يجهر بالحقيقة مرة بعد أخرى، وقد حاول إسداء النصيحة لعثمان في العديد من المناسبات، حتى ضاق عثمان به ذرعاً، فأمره أن يخرج إلى أرضه بينبع(2).

كما أنه - أي عثمان - قد واجه الإمام الحسن «عليه السلام» بأنه

ص189 عن العديد من المصادر، وبهج الصباغة ج6 ص79 عن الطبري، وفيه: والله، ما زلت أذب عنه حتى إني لأستحي الخ..

(1) راجع هذه الأجوبة في: كتاب الغدير ج9 ص70 - بل راجع من ص69 حتى ص77.

(2) نهج البلاغة، بشرح عبده ج2 ص261 وبهج الصباغة ج6 ص79 عن الطبري، ومصادر نهج البلاغة ج3 ص189 عن العديد من المصادر، والغدير ج9 ص60 - 62 و 69 عن مصادر أخرى أيضاً.

لا يرغب بنصائح أبيه، وذلك لأنه:

«كان علي كلما اشتكى الناس إليه أمر عثمان، أرسل ابنه الحسن
«عليه السلام» إليه، فلما أكثر عليه، قال: إن أباك يرى أن أحداً لا
يعلم ما يعلم؟! ونحن أعلم بما نفعل، فكف عنا، فلم يبعث علي ابنه في
شيء بعد ذلك..»(1).

وهكذا.. يتضح: أن نصره الحسنين «عليهما السلام» لعثمان،
بأمر من أبيهما أمير المؤمنين «صلوات الله وسلامه عليه»، قد كانت
منسجمة كل الانسجام مع خطهم «عليهم السلام»، الذي هو خط
الإسلام الصافي، والصحيح. وهو يدخل في عداد تضحياتهما الجسام -
وما أكثرها - في سبيل هذا الدين، ومن أجل إعلاء كلمة الحق.. كما
أنه دليل واضح على بعد نظرهم، وعلى دقة وعمق تفكيرهم..

معاوية هو قاتل عثمان:

ولا نذهب بعيداً إذا قلنا: إن معاوية قد أدرك منذ البداية: أن قتل
عثمان يخدم مصالحه وأهدافه، وأنه كان يرغب في أن يتم على
عثمان ما تم.. وقد استنجده عثمان، فتلكأ عنه، وتربص به، ثم أرسل
جيشاً، وأمره بالمقام بذي خشب، ولا يتجاوزها. وحذر قائده من أن
يقول:

(1) الغدير ج 9 ص 71 عن العقد ج 2 ص 274 وعن الإمامة والسياسة ج 1

«الشاهد يرى ما لا يرى الغائب، فإنني أنا الشاهد وأنت الغائب. قال: فأقام بذئ خشب، حتى قتل عثمان، فاستقدمه حينئذ معاوية، فعاد إلى الشام بالجيش الذي كان أرسل معه. وإنما صنع ذلك معاوية ليقتل عثمان، فيدعو إلى نفسه»(1).

وكتب علي أمير المؤمنين «عليه السلام» إليه: «ولعمري، ما قتله غيرك، ولا خذله سواك، ولقد تربصت به الدوائر، وتمنيت له الأمان»(2).

وعنه «عليه السلام» فيما كتبه له: «إنك إنما نصرت عثمان حينما كان النصر لك، وخذلته حينما كان النصر له»(3).

وكتب أبو أيوب الأنصاري لمعاوية: «فما نحن وقتلة عثمان؟! إن الذي تربص بعثمان، وثبط أهل الشام عن نصرته لأنت الخ..»(4).

(1) شرح النهج للمعتزلي ج 16 ص 154 والنصائح الكافية ص 20 عن البلاذري، والإمام علي بن أبي طالب سيرة وتاريخ ص 166.

(2) شرح النهج للمعتزلي (ط قديم) ج 3 ص 411 والغدير ج 9 ص 150 والنصائح الكافية ص 20 عن الكامل، والبيهقي في المحاسن والمساوي، والإمام علي بن أبي طالب «عليه السلام» سيرة وتاريخ ص 167 عن الأول.

(3) راجع: نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 3 ص 70 والنصائح الكافية ص 20 وشرح النهج للبحراني ج 5 ص 81 وعن شرح المعتزلي ج 4 ص 57.

(4) الإمامة والسياسة ج 1 ص 109 و 110 والغدير ج 9 ص 151 عنه، وعن

وكتب إليه شبث بن ربعي: «إنك لا تجد شيئاً تستغوي به الناس، وتستميل له أهواءهم، وتستخلص به طاعتهم، إلا أن قلت لهم: قتل إمامكم مظلوماً، فهللوا نطلب بدمه، فاستجاب لك سفهاء طغام رذال، وقد علمنا أنك قد أبطأت عنه بالنصر، وأحببت له القتل بهذه المنزلة التي تطلب»(1).

وقال الطبري: فلما جاء معاوية الكتاب تريض به، وكره إظهار مخالفة أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله». وقد علم اجتماعهم. فلما أبطأ أمره على عثمان الخ.(2).

وكتب إليه ابن عباس: «... فأقسم بالله، لأنت المتربص بقتله، والمحب لهلاكه، والحابس الناس قبلك عنه.. ولقد أتاك كتابه وصريخه يستغيث بك ويستصرخ فما حفلت به.. فقتل كما كنت أردت.. فإن يك قتل مظلوماً فأنت أظلم الظالمين»(3).

شرح النهج للمعتزلي ج 1 ص 260.

- (1) وقعة صفين ص 187 و 188، وتاريخ الطبري ج 3 ص 570، والغدير ج 9 ص 151 عنهما، وعن الكامل لابن الأثير ج 3 ص 123 وعن شرح النهج للمعتزلي ج 1 ص 342.
- (2) تاريخ الطبري ج 3 ص 402.
- (3) شرح النهج للمعتزلي ج 16 ص 155، والإمام علي بن أبي طالب سيرة وتاريخ ص 167 عنه.

ولابن عباس كتاب آخر يذكر له فيه ذلك أيضاً(1).

كما أن المنقري يقول: إنه لما نُعِيَ عثمان إلى معاوية: «ضاق معاوية صدرًا بما أتاه، وندم على خذلانه عثمان، وقال في جملة أبيات له:

ندمت على ما كان من تبعي الهوى وقصري فيه حسرة
وعويل(2)

الأبيات..

وحينما سأل معاوية أبا الطفيل الكناني عن سبب عدم نصره عثمان، قال له: منعني ما منعك، إذ تربّص به ريب المنون، وأنت بالشام.

قال: أو ما ترى طلبي بدمه نصره له!؟

فضحك أبو الطفيل، ثم قال: أنت وعثمان كما قال الشاعر الجعدي:

لا ألفينك بعد الموت تندبني وفي حياتي ما زودتني

(1) الفتوح لابن أعمش ج 3 ص 256 والمناقب للخوارزمي ص 181 والإمامة والسياسة ج 1 ص 113 وشرح النهج للمعتزلي ج 8 ص 66 والغدير ج 10 ص 325.

(2) وقعة صفين ص 79 والإمام علي بن أبي طالب سيرة وتاريخ ص 166 و 167 عنه، والغدير ج 9 ص 151 والفتوح لابن أعمش ج 2 ص 266.

بل لقد ذكر اليعقوبي: أن معاوية أمر الجيش بالمقام في أوائل الشام، وأن يكونوا مكانهم، حتى يأتي عثمان ليعرف صحة الأمر، فأتى عثمان وسأله عن المدة، فقال: قد قدمت لأعرف رأيك وأعود إليهم، فأجيئك بهم.

قال: «لا والله، ولكنك أردت أن أقتل، فتقول: أنا ولي الثار. إرجع فجنني بالناس، فرجع ولم يعد إليه حتى قتل..»(2).

وقد اعترف معاوية نفسه للحجاج بن خزيمة بأنه قد قعد عن عثمان، وقد استغاث به فلم يجبه، وأنه قال في ذلك أبياتاً(3)، وهي الأبيات اللامية التي أشرنا إليها آنفاً.

وصرح الشهرستاني: بأن جميع عمال عثمان وأمرائه قد «خذلوه، ورفضوه حتى أتى قدره عليه»، وهم: معاوية، وسعد بن أبي وقاص، والوليد بن عقبة، وعبد الله بن عامر، وعبد الله بن سعد بن

(1) مروج الذهب ج3 والنصائح الكافية ص21 والعقد الفريد ج4 ص30 عن تاريخ الخلفاء، والإمام علي بن أبي طالب سيرة وتاريخ ص168 والغدير ج9 ص139 و 140 عن تاريخ الخلفاء للسيوطي ص33 وعن تاريخ ابن عساكر ج7 ص201 وعن الاستيعاب، في الكنى، والإمامة والسياسة ج1 ص151 والمسعودي.

(2) تاريخ اليعقوبي ج2 ص175.

(3) الفتوح لابن أعمم ج2 ص265.

أبي سرح(1).

وقال له ابن عباس في المدينة، حينما اتهم بني هاشم بقتل عثمان: «أنت قتلت عثمان، ثم قمت تغمص على الناس أنك تطلب بدمه، فانكسر معاوية»(2).

وكتب محمد بن مسلمة لمعاوية: «..ولعمري يا معاوية، ما طلبت إلا الدنيا، ولا اتبعت إلا الهوى، ولئن كنت نصرت عثمان ميتاً، خذلته حياً»(3).

ومن كتاب لأمير المؤمنين «عليه السلام» إليه: «أما بعد، فوالله ما قتل ابن عمك غيرك، وإنني لأرجو أن ألقاك به على مثل ذنبه، وأعظم من خطيئته»(4).

كما أن الاصبغ بن نباته قد واجهه بمثل ما تقدم عن غير واحد(5). وكذلك.. فإن الإمام الحسن «عليه السلام» قال له: «ثم ولاك عثمان فتربصت عليه»(6). وقال معاوية لعمر بن العاص:

(1) الملل والنحل للشهرستاني ج 1 ص 26 وراجع هامش: الشيعة في التاريخ ص 142.

(2) تاريخ اليعقوبي ج 2 ص 223.

(3) الإمامة والسياسة ج 1 ص 101 والغدير ج 10 ص 333.

(4) الغدير ج 9 ص 76 والعقد الفريد ج 4 ص 334.

(5) تذكرة الخواص ص 85 ومناقب الخوارزمي ص 134 و 135.

(6) تذكرة الخواص ص 201.

«صدقت، ولكننا نقاتله على ما في أيدينا، ونلزمه قتل عثمان.
قال عمرو: واسوأته، إن أحق الناس ألا يذكر عثمان لا أنا ولا
أنت.

قال: ولم؟! ويحك.

قال: أما أنت فخذلته ومعك أهل الشام، حتى استغاث بيزيد بن
أسد البجلي، فسار إليه:

وأما أنا فتركته عياناً، وهربت إلى فلسطين. فقال معاوية: دعني
من هذا الخ...»(1).

ولما وصلت رسالة عثمان الاستجدائية إلى معاوية، قال له
المسور بن مخرمة: «يا معاوية، إن عثمان مقتول، فانظر فيما كتبت
به إليه، فقال معاوية: يا مسور، إني مصرح: إن عثمان بدأ فعلم بما
يحب الله ويرضاه، ثم غير وبدل، فغير الله عليه، أفيتهاً لي أن أرد ما
غير الله عز وجل»؟(2).

فهو يستدل بالجبر من أجل تبرير تخاذله عن نصر عثمان!!.

هل جرح الإمام الحسن عليه السلام في الدفاع عن عثمان؟!:

ويبقى أن نشير: إلى أننا نشك في صحة ما ذكرته الرواية، من أن

(1) تاريخ اليعقوبي ج2 ص186 والإمامة والسياسة ج1 ص98.

(2) الفتوح لابن أعثم ج2 ص228.

الإمام الحسن «عليه السلام» قد جرح في الدفاع عن عثمان، وذلك لأن الإمام علياً «عليه السلام»، وإن كان يمكن أن يكون قد أرسل ابنه - أو الإمام الحسن وحده - للدفاع عن عثمان.. وقد جاء إليه، وعرضاً له المهمة التي أوكلها إليهما أبوهما.. إلا أن الظاهر: هو أن عثمان قد ردهما، ولم يقبل منهما ذلك.. ويوضح ذلك النصوص التالية:

1 - «قال: ثم دعا علي بابنه الحسن، فقال: انطلق يا ابني إلى عثمان، فقل له: يقول لك أبي: أفتحب أن أنصرك؟! فاقبل الحسن إلى عثمان برسالة أبيه، فقال عثمان: لا، ما أريد ذلك، لأنني قد رأيت رسول الله.. إلى أن قال: فسكت الحسن، وانصرف إلى أبيه فأخبره بذلك»(1).

2 - «ثم اقتحم الناس الدار على عثمان وهو صائم.. إلى أن قال: والتفت عثمان إلى الحسن بن علي، وهو جالس عنده، فقال: سألتك بالله يا ابن الأخ إلا ما خرجت؟ فإني أعلم ما في قلب أبيك من الشفقة عليك، فخرج الحسن رضي الله عنه، وخرج معه عبد الله بن عمر»(2).

3 - «كان علي كلما اشتكى الناس إليه أمر عثمان أرسل ابنه

(1) الفتوح لابن اعثم ج2 ص228.

(2) الفتوح لابن اعثم ج2 ص231.

الحسن إليه، فلما أكثر عليه قال: إن أباك يرى: أن أحداً لا يعلم ما يعلم؟! ونحن أعلم بما نفعل، فكف عنا. فلم يبعث علي ابنه في شيء بعد ذلك..»(1).

وقال ابن قتيبة: «ثم دخل عليه الحسن بن علي، فقال: مرني بما شئت، فإني طوع يديك. فقال له عثمان ارجع يا ابن أخي، اجلس في بيتك حتى يأتي الله بأمره»(2).

4 - «وشمر أناس من الناس، فاستقتلوا، منهم سعد بن مالك، وأبوهريرة، وزيد بن ثابت، والحسن بن علي، فبعث إليهم عثمان بعزمه لما انصرفوا، فأنصرفوا»(3).

5 - «بعث عثمان إلى علي بن أبي طالب: أن ائتني، فبعث حسيناً ابنه، فلما جاءه، قال له عثمان: يا ابن أخي اتقدر على أن تمنعني من الناس؟ قال: لا. قال: فأنت في حلٍ من بيعتي، فقل لأبيك يأتني، ف جاء الحسين إلى علي فأخبره بقول عثمان، فقام علي ليأتيه. فقام إليه ابي الحنفية فأخذ بضبعيه، يمنعه من ذلك..». وفي هذه الأثناء جاء الصريخ: أن قد قتل عثمان(4).

(1) تقدمت المصادر لذلك.

(2) الإمامة والسياسة ج 1 ص 39 وحياة الصحابة ج 2 ص 134 عن الرياض النضرة ج 2 ص 269.

(3) تاريخ الطبري ج 3 ص 389.

(4) أنساب الأشراف ج 5 ص 94.

6 - «قال أبو مخنف في روايته: نظر مروان بن الحكم إلى الحسين بن علي فقال: ما جاء بك؟! قال: الوفاء ببيعتي.

قال: اخرج عنا، أبوك يؤلب الناس علينا، وأنت هاهنا معنا؟! وقال له عثمان: انصرف، فلست أريد قتالاً ولا أمر به»(1). وما تقدم يشير إلى أن عثمان قد رفض مساعدة الإمام الحسن، أو هو مع الحسين «عليهما السلام» ولم يشارك «عليهما السلام» في الحرب ضد الثائرين. - ولعل العرض والرفض قد تعدد عدة مرات - . وذلك يوجب الريب في تلك الرواية القائلة بأن الإمام الحسن «عليه السلام» قد جرح في هذه القضية، ثم كان من علي «عليه السلام» بالنسبة إليه ولأخيه ما كان، مما تقدمت الإشارة إلى عدم صحته أيضاً.

نعم ربما يكون الإمام الحسن «عليه السلام» قد ساعد على نجاة البعض، من دون اشتراك في القتال، وإنما بما له من احترام خاص في النفوس، ففي محاورة جرت بينه وبين مروان بن الحكم، قال «عليه السلام» لمروان: «أفلا أرقى دم من وثب على عثمان في الدار، فذبحه كما يذبح الجمل، وأنت تثغو ثغاء النعجة، وتنادي بالويل والثبور، كالأمة اللكعاء. ألا دفعت عنه بيد؟ أو ناضلت عنه بسهم؟ لقد

(1) أنساب الأشراف ج5 ص78.

ارتعدت فرائصك، وغشي بصرك، فاستغثت بي كما يستغيث العبد
بربه، فأنجيتك من القتل، ومنعتك منه، ثم تحت معاوية على قتلي؟!
ولو رام ذلك لذبح كما ذبح ابن عفان الخ..» (1).

قوة موقف الإمام الحسن عليه السلام:

هذا.. وإن النص المتقدم أنفاً، ليدل دلالة واضحة على قوة لا
يستهان بها في موقف الإمام الحسن «عليه الصلاة والسلام».
وقد تقدم قول ابن العاص لمعاوية عن الإمام الحسن «عليه
السلام»: «خفقت النعال خلفه، وأمر فأطيع، وقال فصدق، وهذان
يرفعان إلى ما هو أعظم، فلو بعثت إليه، فقصرنا به وبأبيه، وسببناه
وأباه، وصغرنا بقدره وقدر أبيه الخ..».

وقال سفيان بن أبي ليلى للإمام الحسن «عليه السلام» في ضمن
كلام له: «.. فقد جمع الله عليك أمر الناس..» (2).
وروى أبو جعفر قال: قال ابن عباس: «أول ذل دخل على
العرب موت الحسن «عليه السلام»..» (3).
وقال أبو الفرج: «قيل لأبي إسحاق السبيعي: متى ذل الناس؟!»

(1) المحاسن والمساوي ج 1 ص 135 وفي هامشه عن المحاسن والأضداد.

(2) شرح النهج للمعتزلي ج 16 ص 44.

(3) شرح النهج للمعتزلي ج 16 ص 10.

فقال: حين مات الحسن، وادعي زياد، وقتل حجر بن عدي»(1).
وقد اعترف معاوية نفسه: بأن الحسن «عليه السلام» ليس ممن يُرمي به الرجوان(2).. أي ليس ممن يستهان به، والنصوص التي تدخل هذا المجال كثيرة، لا مجال لتتبعها فعلاً.
ولعل ما تقدم من نصرة الإمام الحسن «عليه السلام» لعثمان، بالإضافة إلى أنه لم يكن قد ساهم في قتل مشرقي قريش وغيرها على عهد الرسول الأعظم «صلى الله عليه وآله»، بسبب صغر سنه آنئذٍ. ثم ما سمعته الأمة ورأته من أقوال ومواقف النبي الأكرم «صلى الله عليه وآله» تجاهه «عليه السلام».. ثم علم الجميع بنزول العديد من الآيات القرآنية، التي تعرب عن فضله، وتشيد بكريم خصاله، وتؤكد على ما يؤهله الله له من دور قيادي في مستقبل الأمة..
- إن كل ذلك وسواه - قد جعل موقفه «عليه السلام» في قبال معاوية والأمويين، أكثر قوة، وأعظم أثراً، حيث لم يكن ثمة شبهات يستطيع خصومه التشبث بها لتضعيف مركزه، وزعزعة سلطانه، كما أنه لم يواجه ما يشبه قضية التحكيم، التي فرضت على أمير المؤمنين «عليه السلام» من قبل..
نعم.. هو ابن لذلك الذي وتّر قريشاً، وقتل صناديدها، الذين

(1) مقاتل الطالبين ص76 وشرح النهج للمعتزلي ج16 ص51.

(2) شرح النهج للمعتزلي ج16 ص19 و195.

أرادوا أن يطفئوا نور الله سبحانه، بكل ما يملكون من حيلة ووسيلة.
ولعل مدى ضعف حجة معاوية في مقابل الإمام الحسن «عليه السلام»، يتجلى أكثر، بالمراجعة إلى أقوال معاوية نفسه، وذلك حينما لا يجد حجة يحتج بها لتصديه لهذا الأمر، سوى أنه أطول من الإمام الحسن «عليه السلام» ولاية، وأقدم تجربة، وأكثر سياسة، وأكبر سناً(1).

قال بعض الباحثين: «وهكذا.. صارت مقاييس الخلافة كمقاييس الأزياء، أو الكمال الجسماني: أطول، وأكبر، وأقدم، وأكثر»(2).
إلا أن جيش الإمام الحسن «عليه السلام»، وكذلك الظروف الخاصة التي مرت بها الأمة، والعراق خاصة، والنواحي العقيدية والاجتماعية، وغير ذلك - كل ذلك وسواه - هو الذي أضعف من موقف الإمام الحسن «عليه السلام»، وقوى من شوكة معاوي، وإن كان العامل الزمني قد كان - على ما يبدو - لصالح الإمام الحسن «عليه السلام» على المدى الطويل. ولا سيما بعد وجود بعض التحول في المجتمع العراقي تجاه أهل البيت، بعد جهود أمير المؤمنين «عليه السلام» في هذا المجال..

-
- (1) مقاتل الطالبين ص58 وشرح النهج للمعتزلي ج16 ص36 وحياة الحسن بن علي للقرشي ج2 ص33 و 35.
(2) حياة الإمام الحسن، لآل يس ص85.

وقد شرحنا بعض ما يرتبط المجتمع العراقي في بحث لنا آخر حول الخوارج، وفيما تقدم بعض ما يمكن أن يفيد في ذلك. وليس هذا موضع بحثنا الآن، لأنه يرتبط بظروف صلح الإمام الحسن «عليه السلام» مع معاوية.. كما هو معلوم..

هل كان الإمام الحسن عليه السلام عثمانياً؟!:

ويحاول البعض أن يدعي: أن الإمام الحسن «عليه السلام» «كان عثمانياً بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة»، قال: «وربما غلا في عثمانيته، حتى قال لأبيه ذات يوم ما لا يحب، فقد روى الرواة: أن علياً مر بابنه الحسن وهو يتوضأ، فقال له: أسبغ الوضوء يا حسن، فأجابه الحسن بهذه الكلمة المرة: «لقد قتلتم بالأمس رجلاً كان يسبغ الوضوء»، فلم يزد على أن قال: لقد أطال الله حزنك على عثمان». وفي نص آخر للبلاذري: «لقد قتلت رجلاً كان يسبغ والوضوء»⁽¹⁾.

وفي قصة أخرى يقولون: «إن الحسن بن علي، قال لعلي: يا أمير المؤمنين، إني لا أستطيع أن أكلمك، وبكى.

فقال علي: تكلم، ولا تحنّ حنين المرأة.

فقال: إن لناس حصروا عثمان، فأمرتك أن تعزلهم وتلحق بمكة،

(1) راجع: الفتنة الكبرى، قسم: علي وبنوه ص176، وأنساب الأشراف ج3 ص12 بتحقيق المحمودي و ج5 ص81 وراجع: الإمام الحسن بن علي لآل يس ص50 وسيرة الأئمة الإثني عشر ج1 ص543.

حتى تؤوب إلى العرب عواذب أحلامها، فأبيت. ثم قتله الناس، فأمرتك أن تعتزل الناس فلو كنت في حجر ضب لضربت إليك العرب آباط الإبل حتى يستخرجوك، فغلبتني. ثم أمرتك اليوم: أن لا تقدم العراق، فإني أخاف عليك أن تقتل بمضيعة..

فقال علي: الخ..»(1).

وثمة روايات أخرى تفيد هذا المعنى، لا مجال لإيرادها وهي تدل على أنه «عليه السلام» كان يكره أن يذهب أبوه إلى العراق لحرب طلحة والزبير، كما قاله البعض(2).

ونقول:

إن كل ذلك لا يمكن أن يصح، ف:

أولاً: كيف يمكن أن نجمع بين ما قيل هنا، وبين قولهم الأنف الذكر: إن أمير المؤمنين «عليه السلام» قد أرسل الإمام الحسن وأخاه «عليهم السلام» للدفاع عن عثمان.. وأنه لما علم بمصيره جاء كالواله الحزين، ولطم الحسن المخضب بالدماء، ودفع في صدر الحسين «عليهما السلام»، بتخيُّل: أنهما قد قصرا في أداء مهمتهما الخ؟!.

-
- (1) أنساب الأشراف بتحقيق المحمودي ج2 ص216 و 217 وتاريخ الطبري ج3 ص474 وليراجع: شرح النهج للمعتزلي ج1 ص226 و 227 وج19 ص117 وسيرة الأئمة الاثني عشر ج1 ص543 عن طه حسين وغيره.
- (2) راجع: سيرة الأئمة الاثني عشر علي بن أبي طالب 1 ص542 - 544 وغير ذلك.

ثانياً: غن المنتبِع لعامة مواقف الإمام الحسن «عليه السلام»
 يجده - باستمرار وبمزيد من الإصرار - يشدُّ أزر أبيه، ويدافع عن
 حقه، ويهتم في دفع حجج خصومه، بل.. ويخوض غمرات الحروب
 في الجمل، وفي صفين، ويعرِّض نفسه للأخطار الجسام، في سبيل
 الدفاع عنه «عليه السلام»، وعن قضيته، حتى لقد قال الإمام «عليه
 السلام»: «أملكوا عني هذا الغلام لا يهدني - حسبما تقدم..»

وبالنسبة لدفاعه عن قضية أهل البيت «عليهم السلام»، وحققهم
 بالخلافة، دون كل من عداهم، فإننا لا نستطيع استقصا جميع مواقفه
 وأقواله فعلاً، ولكننا

نذكر نموذجاً منها:

1 - عن الحسن «عليه السلام»: «إن أبا بكر وعمر عمدا إلى هذا
 الأمر، وهو لنا كله، فأخذه دوننا، وجعلنا لنا فيه سهماً كسهم الجدة،
 أما والله، لتهمنهما أنفسهما، يوم يطلب الناس فيه شفاعتنا» (1).

قال التستري: «والظاهر: أن المراد بقوله «عليه السلام»: كسهم
 الجدة: أنهما جعلنا لهم من الخلافة، وباقي حقوقهم، مجرد طعمة،
 كالجدة مع الوالدين» (2).

2 - وعنه «عليه السلام» في خطبة له: «ولولا محمد «صلى الله

(1) أمالي المفيد ص 49 وبهج الصباغة ج 4 ص 569.

(2) بهج الصباغة ج 4 ص 569.

عليه وآله»، وأوصياؤه، كنتم حيارى، لا تعرفون فرضاً من الفرائض الخ..» قال هذا بعد أن عدد الفرائض، وكان منها الولاية لأهل البيت «عليهم السلام»(1).

3 - وتقدم قوله «عليه السلام» في خطبة له بعد بيعة الناس له: «فإن طاعتنا مفروضة، إذ كانت بطاعة الله عز وجل ورسوله مقرونة، قال الله عز وجل: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ..)»(2)»(3).

4 - وقال الأربلي: عن معاوية: «وكان بينه وبين الحسن مكاتبات، واحتج عليه الحسن، في استحقاقه الأمر، وتوثب من تقدم على أبيه، وابتزازه سلطان ابن عمه رسول الله «صلى الله عليه وآله»»(4).

وقد كتب «عليه السلام» لمعاوية، بعد ذكره، مجاهدة قريش لهم،

(1) ينابيع المودة ص480 وعن الأمالي للطوسي ص56.

(2) الآية 59 من سورة النساء.

(3) ينابيع المودة ص21 وأمالي المفيد ص349 ومروج الذهب ج2 ص432

وحياة الحسن بن علي للقرشي ج1 ص153 وأمالي الشيخ الطوسي ج1

ص121، وصلح الحسن لآل يس، ص59 وعن جمهرة الخطب ج2

ص17 عن المسعودي.

(4) كشف الغمة ج2 ص165.

بعد وفاة النبي «صلى الله عليه وآله»، مايلي:

«وقد تعجبنا لتوثب المتوثبين علينا، في حقنا، وسلطان نبينا «صلى الله عليه وآله».. إلى أن قال: فأمسكنا عن منازعتهم، مخافة على الدين: أن يجد المنافقون والأحزاب بذلك مغمراً يثلمونه به. إلى أن قال: وبعد، فإن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، لما نزل به الموت ولأنني الأمر بعده»(1).

5 - وحسبنا أن نذكر هنا: أن أباه أرسله إلى الكوفة، فعزل أبا موسى الأشعري، الذي كان يثبط الناس عن أمير المؤمنين «عليه السلام». وجاء إلى أبيه بعشرة آلاف مقاتل. وجرت في هذه القضية حوادث مثيرة وهامة، عبر فيها الإمام الحسن عليه الصلاة والسلام عن فئائه المطلق في قضية أبيه، التي هي قضية الإسلام والإيمان، والتي نذر نفسه للدفاع عنها، مهما كلفه ذلك من تضحيات(2).

(1) راجع: مروج الذهب ج 2 ص 432 وشرح النهج للمعتزلي ج 16 ص 34 ومقاتل الطالبين ص 55 و 56 والفتوح لابن اعثم ج 4 ص 151 والمناقب لابن شهر آشوب ج 4 ص 31 وحياة الحسن بن علي للقرشي ج 2 ص 29 والبحار ج 44 ص 54 وصلاح الإمام الحسن لآل يس ص 82 والأحمدي عن ناسخ التواريخ ج 5 ص 84 وعن جمهرة رسائل العرب ج 2 ص 9 وعن مكاتيب الأئمة ص 3 و 4 و 7.

(2) راجع حياة الحسن بن علي للقرشي، وسيرة الأئمة الاثني عشر ج 1 ص 546 و 548.

6 - ثم هناك موقفه «عليه السلام» في تنفيذ ما احتج به المعترضون على قضية التحكيم، حيث أورد بهذه المناسبة احتجاجات هامة، جديرة بالبحث والدراسة، وهي تدل على بعد نظره، وثاقب فكره، وعمق وعيه لكل الأمور والقضايا.. فلتراجع في مصادرها(1).

7 - وعنه «عليه السلام»: نحن أولى الناس بالناس، في كتاب الله، وعلى لسان نبيه(2).

8 - وقال «عليه السلام» في خطبة له: «إن علياً باب من دخله كان مؤمناً، ومن خرج عنه كان كافراً»(3).

9 - وفي موقف له من حبيب بن مسلمة، قال له: «رُب مسير لك في غير طاعة الله، فقال له حبيب: أما مسيري إلى أبيك فليس من

وفي بعض تلك المصادر: «ولاني المسلمون الأمر بعده» وراجع: الغدير ج10 ص159.

(1) العقد الفريد ج4 ص350 والبحار ط قديم ج8 ص564 والإمامة والسياسة ج1 ص138 والمناقب لابن شهر آشوب ج3 ص193 وحياة الحسن بن علي للقرشي ج1 ص261 و 262 وعن جمهرة خطب العرب ج1 ص392.

(2) نقل ذلك العلامة الأحمدي عن: ناسخ التواريخ (ط حجرية) ج1 ص101 وعن البحار، باب احتجاجاته «عليه السلام».

(3) كشف الغمة للأربلي ج2 ص198 والبحار ج43 ص350 و 351 عن تفسير فرات. ونقل عن ناسخ التواريخ ج5.

ذلك، قال: بلى والله، ولكنك أطعت معاوية على دنيا قليلة زائلة، فلئن قام بك في دنياك لقد قعد بك في آخرتك، ولو كنت إذ فعلت شراً، قلت خيراً الخ..» (1).

10 - ولتراجع خطبة الإمام الحسن «عليه السلام»، التي يُكذِّب فيها: أن يكون يرى معاوية أهلاً للخلافة. وقد تقدمت إشارة إلى ذلك مع مصادره، حين الكلام تحت عنوان: «الأئمة في مواجهة الخطة» فلا نعيد.

وحسبنا ما ذكرناه هنا، فإننا لم لم نقصد إلا إلى ذكر نماذج من ذلك، ومن أراد المزيد فعليه بمراجعة كتب الحديث والتاريخ.

ثالثاً: إن تطهير الله سبحانه وتعالى للإمام الحسن صلوات الله وسلامه عليه، وكلمات النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله» في حقه، ثم ما عرف عنه «عليه السلام» من أخلاق فاضلة، وسجايا كريمة.. ليكذب كل ما ينسب إليه «صلوات الله وسلامه عليه» من أمور وكلمات؛ مثل قوله: أمرتك، ونحو ذلك تتنافى مع أبسط قواعد الأدب الإسلامي الرفيع، والخلق الإنساني الفاضل، ولا سيما مع أبيه الذي يعرف هو قبل كل أحد قول النبي «صلى الله عليه وآله» فيه: أنه مع الحق، والحق معه، يدور معه حيث دار (2).

(1) شرح النهج للمعتزلي ج 16 ص 18.

(2) راجع إن شئت: كشف الغمة للأربلي ج 1 ص 143 - 148 فقد ذكر روايات

فكيف إذا كان ذلك الذي ينسب إليه مما يباه حتى الرعاع من الناس، فضلاً عن خامس أصحاب الكساء، وأشبه الناس برسول الله «صلى الله عليه وآله» خلقاً وخُلُقاً وهدياً، وسلوكاً، ومنطقاً.

رابعاً: وبعد.. فهل يعقل أن يكون الإمام الحسن «عليه السلام»، الذي عاش في كنفه جده النبي «صلى الله عليه وآله»، وأبيه علي.. الإمام الحسن، الذي كان بحراً من العلم لا ينزف، وقد أجاب منذ طفولته على الأسئلة التي أحالها إليه جده، ثم أبوه بعد ذلك، كما تقدم، هل يعقل: أنه لم يكن يحسن الموضوع؟! (1).

خامساً: إنه إذا كان «عليه السلام» عثمانياً بالمعنى الدقيق للكلمة - كما يزعّمه طه حسين فإنّ معنى ذلك: هو أنه يبارك جميع تصرفات عثمان، وأعماله التي تخالف كتاب الله وسنة نبيه (2).

وهذا مما لا يحتمل في حقه «عليه السلام».. وهو الذي يذكر في تعريفه للسياسة: أن من جملة مراعاة حقوق الأحياء: أن تخلص لولي الأمر ما أخلص لأمته، وأن ترفع عقيرتك في وجهه، إذا حاد عن الطريق السوي.. فإن من الواضح: إن عثمان وعماله، قد كانوا من أجلى مصاديق كلمته هذه، كما قرره طه حسين نفسه.

كثيرة جداً.

(1) سيرة الأئمة الاثني عشر ج 1 ص 544.

(2) سيرة الأئمة الاثني عشر ج 1 ص 544.

سادساً: وبالنسبة للرواية الأخرى نقول:

1 - إن ما ذكرته، من أنه أشار على أبيه بترك المدينة.. لم يكن بالرأي السديد إطلاقاً.. فإن طلحة والزبير، وغيرهما من الطامعين والمستأثرين، قد كانوا ينتظرون فرصة كهذه... قال المعتزلي ن وهو يفند الرأي القائل بأنه كان على أمير المؤمنين أن يعتزل الناس، وينفرد بنفسه، أو يخرج عن المدينة إلى بعض أمواله، ولا يدخل في الشورى، فإنهم سيطلبونه، وسيضربون إليه أباط الإبل - قال المعتزلي: «ليس هذا الرأي عندي بمستحسن، لأنه لو فعل ذلك لولوا عثمان، أو واحداً منهم غيره. ولم يكن عندهم من الرغبة فيه» «عليه السلام» ما يبعثهم على طلبه، بل كان تأخره عنهم قرّة أعينهم، وواقعاً بإيثارهم، فإن قريشاً كلها كانت تبغضه أشد البغض..».

إلى أن قال: «ولست ألوّم العرب، ولا سيما قريشاً في بغضها له، وانحرافها عنه، فإنه وتّرّها، وسفّك دماءها».

ثم ذكر.. أن الأحقاد باقية، حتى ولو كان إسلامهم صحيحاً ثم قال: «لا كإسلام كثير من العرب، فبعضهم تقليداً، وبعضهم للطمع والكسب، وبعضهم خوفاً من السيف، وبعضهم على طريق الحمية والانتصار، أو لعداوة قوم آخرين، من أصدقاء الإسلام وأعدائه»⁽¹⁾.
وبعد.. فإن الناس في تلك الظروف الحرجة، لم يكونوا ليتركوا

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج13 ص399 و 300.

علياً «عليه السلام» يترك المدينة، وهم الذين بقوا يلاحقونه أياماً من مكان لمكان حتى بايعوه..

2 - وأماً بالنسبة لانتظاره «عليه السلام» حتى تضرب إليه العرب أباط الإبل فإن الإمام الحسن «عليه السلام» نفسه لم ينتظر ذلك، حينما بايعوه بعد استشهاد أمير المؤمنين «عليه السلام»..

كما أنه هو نفسه يقول، وهو يتكلم عن قضية التحكيم، فيما يرتبط بابن عمر:

«..وثالثة: أنه لم يجتمع عليه المهاجرون والأنصار، الذين يعقدون الإمارة، ويحكمون بها على الناس»⁽¹⁾.

وبعد.. فهل أن تغيب أمير المؤمنين «عليه السلام» عن المدينة سيمنع الأمويين، وغيرهم من الذين في قلوبهم مرض، من اتهامه بالتحريض على عثمان، وتأليب الناس عليه؟!.

وها هو تغيب إلى ينبع حسبما تقدم.. فلم يمنعهم ذلك من الافتراء عليه، «عليه السلام»..

3 - وأما بالنسبة إلى أنه «عليه السلام» لم يكن راضياً بقتال أبيه لطلحة والزبير كما يقول طه حسين؛ فلا يصح أيضاً، لأنه هو نفسه قد ذهب إلى الكوفة وعزل أبا موسى الأشعري، وحرّض الناس واستنهضهم للالتحاق بأمير المؤمنين «عليه السلام»، ليحارب بهم

(1) تقدمت المصادر لهذه القضية عن قريب، وإن لم نذكر نصها كاملاً.

عائشة وطلحة والزبير. كما أنه هو نفسه قد شارك في هذه الحرب شخصياً.

ولعل المقصود من الروايتين وأشباههما هو اتهام الإمام علي «عليه السلام» بالاعتداء على عثمان، والاشتراك في قتله، أو لا أقل من تحريضه على ذلك.. ثم الطعن في خلافته بعدم اجتماع كلمة المسلمين عليه، ثم تبرير موقف المتخاذلين عن نصرته(1).

هذا.. ويلاحظ هنا:

ألف: إن الظاهر هو: أن نهي أمير المؤمنين عن البقاء في المدينة، قد كان من قبل أسامة بن زيد، ثم نُسبَ إلى الإمام الحسن «عليه السلام»، مع بعض التحوير والتطوير، فقد روي: أن أسامة قال لعلي «عليه السلام»: «يا أبا الحسن، والله إنك لأعز علي من سمعي، وبصري، وإني أعلمك: أن هذا الرجل ليقتل، فاخرج من المدينة، وصر إلى أرضك ينبع، فإنه إن قتل وأنت بالمدينة شاهد، رماك الناس بقتله، وإن قتل وأنت غائب لم يعذب بك أحد من الناس بعد..»

فقال له علي: ويحك، والله إنك لتعلم: أني ما كنت في هذا الأمر

(1) راجع بعض ما تقدم في كتاب صلح الإمام الحسن للعلامة السيد محمد

جواد فضل الله رحمه الله ص 211 - 219.

إلا كالأخذ بذنب الأسد، وما كان لي فيه، من أمر ولا نهي»(1).
 ب: وأما رواية الضوء، فإننا نجد: أنها تنسب إلى الحسن
 البصري، الذي ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر(2)، مع وجود بعض
 الاختلاف بين الروایتين، قال المعتزلي:
 «.. ومما قيل عنه: أنه يبغض علياً «عليه السلام» ويذمه: الحسن
 بن أبي الحسن البصري، أبو سعيد..

إلى أن قال: وروي عنه: أن علياً «عليه السلام» رآه وهو يتوضأ
 للصلاة - وكان ذا وسوسة - فصب على أعضائه ماء كثيراً، فقال له:
 أرقت ماء كثيراً يا حسن!

فقال: ما أراق أمير المؤمنين من دماء المسلمين أكثر.

قال: أوساءك ذلك؟!

قال: نعم.

قال: فلا زلت مسوءاً.

قالوا: فما زال الحسن عابساً قاطباً مهموماً إلى أن مات..»(3).

وفي نص آخر عنه نفسه، قال: «لما قدم علينا أمير المؤمنين علي
 بن أبي طالب «عليه السلام» البصرة مرّ بي، وأنا أتوضأ، فقال: يا

(1) الفتوح لابن أعمش ج2 ص227 وأنساب الأشراف ج5 ص77.

(2) وفيات الأعيان (ط سنة 1310 هـ). ج1 ص129.

(3) راجع: شرح النهج للمعتزلي ج4 ص95 وقاموس الرجال ج3 ص135.

غلام، أحسن وضوءك يحسن الله إليك. ثم جازني.
فأقبلت أقفو أثره، فحانت منه التفاتة، فنظر إلي، فقال: يا غلام،
ألك حاجة؟

قلت: نعم، علمني كلاماً ينفعني الخ..»(1).

فيلاحظ: أنه يذكر كلام علي عليه الصلاة والسلام له، ولا يذكر
جوابه هو اياه.. لكنه يحاول أن يذكر لنفسه فضيلة تبعد عنه شبهة
انحرافه عن علي «عليه السلام».. مع ان رواية المعتزلي الشافعي
تصرح بانحرافه عنه «عليه السلام».

ولعل مما يشير إلى ذلك: ما رواه البعض، من أن امير المؤمنين
«عليه السلام» قد أخرجه من المسجد، ونهاه عن التكلم(2).

كما أنه كان إذا جلس، فتمكن في مجلسه ذكر عثمان، فترحم عليه
ثلاثاً، ولعن قتلته ثلاثاً، ويقول: لو لم نلعنهم لُلَعْنَا.

ثم يذكر علياً، فيقول: لم يزل أمير المؤمنين «صلوات الله عليه»
مظفراً مؤيداً حتى حَكَم، ثم يقول: ولم تحكم والحق معك؟ ألا تمضي
قدماً لا أباً لك؟! (3).

(1) أمالي المفيد ص 119 والبحار ج 77 ص 424 و ج 80 ص 310 وتيسير
المطالب ص 177 و 178.

(2) راجع: التراتيب الإدارية ج 2 ص 272.

(3) العقد الفريد ج 2 ص 235 والكامل للمبرد ج 3 ص 216.

بل لقد اشتهر بغضه لأمير المؤمنين «عليه السلام»، فحاول أن يبرئ نفسه من ذلك، فقد قالوا: إنه جاء رجل إليه، فقال له: «أبا سعيد، إنهم يزعمون: أنك تبغض علياً» فبكى..

ثم تذكر الرواية تبرئته لنفسه من ذلك، ومدحه لأمير المؤمنين «عليه السلام»⁽¹⁾.

وفي نص آخر: أن ذلك الرجل قال له: «بلغنا أنك تقول: لو كان عليٌّ بالمدينة يأكل من حشفها لكان خيراً له مما صنع، فقال له الحسن الخ..»⁽²⁾.

ج: وتذكرنا هذه الرواية المفتعلة لأهداف سياسية مفضوحة، بروايات أخرى مفتعلة لأغراض مفضوحة أيضاً، وذلك من قبيل تلك الرواية التي تحكي لنا قصة زواج أم كلثوم بنت أمير المؤمنين «عليه السلام» بعمر بن الخطاب، حيث جاء فيها: أن أمير المؤمنين قال لولديه «عليهما السلام»: «زوّجا عمكما. فقالا: هي امرأة من النساء، تختار لنفسها، فقال (فقام ظ) علي مغضباً، فأمسك الحسن بثوبه، وقال: لا صبر لي على هجرانك يا أبتاه. قال: فزواجه»⁽³⁾.

فإن الهدف من افتعال هذه الرواية هو إظهار: أن علياً «عليه

(1) العقد الفريد ج 2 ص 229 وفي هامشه عن الأمازي ج 3 ص 194.

(2) البيان والتبيين ج 1 ص 108.

(3) حياة الصحابة ج 2 ص 527 عن كنز العمال ج 8 ص 296.

السلام» كان مهتماً بتزويج ابنته لعمر بن الخطاب.. مع أن الحقيقة هي عكس ذلك تماماً، كما تدل عليه النصوص التاريخية(1).

وقد جاء عن الإمام الصادق «عليه السلام» قوله: «إن ذلك فرجٌ عُصيناه»(2).

أضف إلى ما تقدم: أن الشيخ المفيد رحمه الله قد ناقش في صحة حديث التزويج هذا، فراجع كلامه «رحمه الله»(3).

د: كما أن ثمة رواية تقول: إن أمير المؤمنين «عليه السلام» قد اعتبر الإمام الحسن «عليه السلام» «صاحب جفنة وخوان، فتى من فتیان قریش، ولو قد التقت حلقتا البطان، لم يغن عنكم شيئاً في الحرب»(4).

مع أن الإمام الحسن «عليه السلام» هو الذي يقول: «لم يكن معاوية بأصبر عند اللقاء، ولا أثبت عند الحرب مني»(5).

(1) راجع: مثلاً الفتوحات الإسلامية لدحلان ج 2 ص 455 و 456 عن غير واحد وغير ذلك.

(2) الكافي ج 5 ص 346 وراجع قاموس الرجال ج 10 ص 406.

(3) راجع: عدة رسائل للشيخ المفيد، أجوبة المسائل السروية، المسألة العاشرة ص 227 فما بعدها.

(4) شرح النهج للمعتزلي ج 16 ص 11 و ج 20 ص 284.

(5) شرح النهج للمعتزلي ج 16 ص 15.

كما أن حملاته في الجمل(1) وفي صفين معروفة ومشهورة، حتى لقد طلب أمير المؤمنين «عليه السلام» من الناس أن يملكوا عنه الإمام الحسن لا يهدده، حسبما تقدمت الإشارة إليه.

هذا.. وستأتي في كلام العلامة الأحمدي الأبيات التي أرسلها معاوية إلى زياد، حينما بلغه جرأته على الإمام الحسن «عليه السلام».

هاء: وقد ذكر المدائني: أن الإمام الحسن «عليه السلام» خطب إلى رجل فزوجه، وقال: «إني مزوجك، واعلم: إنك ملق، طلق، غلق، ولكنك خير الناس نسباً، وأرفعهم جداً وأباً».

ولا شك في كونها مفتعلة أيضاً، فإنه لم يكن «عليه السلام» فقيراً، ليعبر عنه بأنه «مَلِق».. وسيرته، وهباته، وجوده وسخاؤه، مما لا مجال لإنكاره، فلتراجع كتب التاريخ والحديث في ذلك..

وأما بالنسبة لكثرة طلاقه للنساء، وزواجه، فقد تحدث العلماء والباحثون حول كذب هذه القضية بما لا مزيد عليه، ولذلك فلا نرى حاجة للتعرض لها(2).

وأما أنه غلق، فقد قال ابن أبي الحديد المعتزلي: «... أما قوله:

(1) راجع سيرة الأئمة الاثني عشر ج 1 ص 549 و 546.

(2) راجع على سبيل المثال: صلح الحسن للعلامة السيد محمد جواد فضل الله رحمه الله وحياة الحسن بن علي للعلامة باقر شريف القرشي.

غلق، فلا، فإن الغلق الكثير الضجر، وكان الحسن «عليه السلام»
أوسع الناس صدرًا، وأسجحهم خُلُقًا..»(1).

نعم، ولقد أقر له المؤلف والمخالف بأنه قد أشبه النبي في خلقه،
وفي خُلُقهِ وكريم خصاله، وجميل فعاله..

وهذه الرواية صريحة في أن المقصود منها هو إظهار: أن الإمام
الحسن بن علي «عليه السلام» لا فضيلة له في نفسه، سوى أنه جده
النبي، وأبوه علي.. بل هو لا يهتم إلا بالبحث عن الحسنات
والجميلات، ثم التمتع بهن فترة، ثم تركهن إلى غيرهن..

وإذن.. فلماذا يلام يزيد الخمر والفجور على أفاعيله.. ما دام أنه
وإن كان يبحث عن ملذاته، إلا أنه ليس طلقًا، ولا ملقًا، ولا غلقًا، كما
هو الحال بالنسبة لغيره..

«ما عشت أراك الدهر عجباً»!!

وأخيراً.. فإن المحقق العلامة الإحمدي يقول: «ليس غريباً على
هؤلاء أن يفتعلوا الأكاذيب على الحسنين عليهما الصلاة والسلام، فقد
افتعلوا على الحسن «عليه السلام»: أنه أشار على أبيه: بأن لا يكره
طلحة والزبير على البيعة، ويدع الناس يتشاورون ولو عاماً كاملاً،
فإن الخلافة لا تزوى عنه، ولا يجدون منه

(1) شرح النهج للمعتزلي ج 16 ص 21.

بدأ، وأن يقيل طلحة والزبير بيعتهما، لأن الغدر ظهر منهما(1)..
 وثمة كلمات أخرى منسوبة إليه «عليه السلام» تفيد هذا المعنى أيضاً.
 ورغم تناقض هذا النص نقول إن هذا الكلام مفتعل انتصاراً
 لطلحة والزبير، لإظهار أن بيعتهما كانت عن إكراه، وأن البيعة لعلي
 لم تكن عن حزم وتشاور.

ولكن ألم يكن الإمام الحسن يرى إباء أبيه للبيعة، وقوله لهم:
 دعوني والتمسوا غيري، ثم إصراره الشديد على ذلك؟!!

ألم يكن يرى انثيال الناس عليه للبيعة كعرف الضبع حتى لقد
 وطئ الحسنان، وشق عطفاه؟!!

ألم يكن يرى سرور الناس ببيعته حتى الأطفال والشيوخ؟!
 كما أن رجالات الإسلام يصرون عليه بالبيعة، وفي مقدمتهم
 طلحة والزبير بالذات ن وكلمات الناس آنئذٍ خير شاهد على ما نقول..
 ألم يكن يرى: أن العدو الأموي الغاشم يترصد الفرصة لينقض
 على البقية الباقية ليلتھما ويقضي عليها؟!!

أما كان يعلم أن وجود الناصر يوجب على العالم القيام بالأمر؟!
 بلى.. لقد كان يرى ذلك كله ويعلمه.. وإن كلماته الخالدة في
 المناسبات المختلفة، لتدل على كمال موافقته لسياسة أبيه في البيعة،

(1) حياة الحسن «عليه السلام» للقرشي ج 1 ص 163 و 164 عن الإمامة
 والسياسة ج 1 ص 49.

والحرب، وفي كل مواقفه، وهو يؤكد ذلك قولاً وعملاً، فهو يستنفر أهل الكوفة إلى الجهاد، وهو يمعن في الحرب، حتى يقول أبوه: أملكوا عني هذا الغلام لا يهدني.

هذا.. وقد كذبوا على الإمام كذبة أخرى، وهي أنه قال لأبيه في الربذة، وهو يبكي: أمرتك فعصيتني، فأنت اليوم تقتل بمضيعة، لا ناصر لك، فقال أمير المؤمنين: مالك تحن حنين الأمة، وما الذي أمرتني فعصيتك الخ..(1).

كما أن ابن قتيبة ينقل ما يدل على أن الإمام المجتبي «عليه السلام» قد كان من بدء الأمر عازماً على تسليم الأمر لمعاوية.. وكل ذلك مما تكذبه جميع أقوال ومواقف الإمام الحسن «عليه السلام»، وقد افتعلوه طمعاً بالمال والمناصب، من أجل أن يشيعوا عنه «عليه السلام»: أنه كان ضعيفاً، ولم يكن رجل سياسة، وحزم وعزم وشجاعة..

ولكنهم قد نسوا أو تناسوا سائر مواقفه واحتجاجاته على معاوية والامويين، وتجاهلوا كل خطبه، وكتبه، ومواقفه في الحروب، حتى ليطلب علي «عليه السلام» منهم منعه من الحرب بقوله: أملكوا عني هذا الغلام لا يهدني(2).

(1) تاريخ الطبري (طليدن) ج6 ص3107 و 3108.

(2) نهج البلاغة وتذكرة الخواص وعن الطبري ووقعة صفين وبهج الصباغة

وحتى ليكتب معاوية إلى زياد عنه:

أما حسن فابن الذي كان قبله إذا سار سار الموت حيث
يسير

وهل يلد الرئبال إلا نظيره وذا حسن شبه له ونظيره
ولكنه لو يوزن الحلم والحجى بأمر لقالوا: يذبل،
وثبير(1)

هذا كله.. عدا عن أن أمر الإمامة بمعناه الحقيقي قد كان من
المسلمات عندهم «عليهم السلام»، ولكن قاتل الله العصبية العمياء،
والتكالب على الدنيا.

وبعد كل ما تقدم، فإننا نعلم مدى صحة قولهم: أن الإمام الحسن
«عليه السلام» كان لا يحب إهراق الدماء، وذلك طعناً منهم في أبيه
علي، وأخيه الحسين «عليهما السلام»..

مع احتمال إرادتهم الطعن في الإمام الحسن «عليه السلام»، إذا
كان لا يحب إهراق الدماء حتى ولو وجب ذلك عليه، وأدى تركه إلى
ذل المؤمنين، وضياع الدين.

أما ما افتعلوه، من أن الإمام علياً «عليه السلام» قد قال عنه: إنه
إذا كانت الحرب، فإن الحسن لا يغني عنهم شيئاً. وكذلك قول معاوية،

ج3 ص216 و 217 عنهم.

(1) شرح النهج للمعتزلي ج16 ص195، وصلح الحسن لآل يس ص202.

حينما أعطى الحسنين وابن جعفر مالأ: إن الحسن سوف يشتري لبناته طيباً، فيكذبه جميع ما تقدم، وإنما افتعلت أمثال هذه الأساطير من أجل التشهير به زوراً وبهتاناً: بأنه مشغوف بالنساء، وذلك للتغطية على فسق يزيد وفجوره..

وقد افتعلوا كذلك قصة خلاف الحسين مع أخيه «عليهما السلام» في قضية الصلح، وجرأته عليه، ثم جواب الحسين له بما لا يليق. مع أن الحسين «عليه السلام» قد مدح أخاه على صلحه مع معاوية، حينما أئنه عند وفاته «عليه السلام». وقد روى في الكافي: أن الحسين «عليه السلام» لم يكن يتكلم في مجلس أخيه الإمام الحسن «عليه السلام» تأديباً. كما أنه كان يعطي أقل من أخيه تأديباً كذلك..

وأخيراً.. فإننا نجده يعيش بعد أخيه عدة سنين، ولا يحارب معاوية، وغم كتابة أهل الكوفة إليه بدعوته لذلك..

انتهى كلام العلامة الأحمدي، وليكن هو مسك الختام.

والحمد لله أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً، وصلاته وسلامه على عباده الذين اصطفى محمد وآله الطاهرين..

كلمة ختامية:

كانت تلك إمامة موجزة عن الحياة السياسية للإمام الحسن «صلوات الله وسلامه عليه» في عهد الرسول الأعظم، والخلفاء الثلاثة بعده..

وكنت أودّ أن أكمل هذه الدراسة لتصل إلى حين تولي الإمام الحسن «عليه السلام» للخلافة.. وبعد ذلك إلى حين استشهاده.

ولكن الظروف القاهرة قد حالت دون ذلك، إلا أن ما لا يدرك كله لا يترك كله.. فها أنا أقدم للقراء الكرام ما تم إنجازه.

على أمل أن يوفق الله سبحانه لإتمام هذا العمل في فرصة أخرى إن شاء الله تعالى.

وليلاحظ هنا: أنني قد تعمدت الحديث عن ذلك الجانب الذي قلّما تعرض له الباحثون في كتاباتهم عن الإمام الحسن «عليه السلام».. وقد اضطرني ذلك إلى بعض التفصيل بالنسبة لبعض القضايا.. حيث كان ذلك أمراً لا مفر منه، لو أريد إيضاح الموقف السياسي الذي كان الإمام الحسن «عليه السلام» يتعامل معه، ويسجل موقفاً تجاه من خلال ما يكتنف ذلك من ظروف وعوامل مؤثرة فيه..

وعلى كل حال... فإنني استميتح القارئ العذر، إذا كان يرى في

هذا البحث بعض ما لا ينسجم مع وجهات نظره، أو مع ما هو الشائع المتسالم عليه بصورة عفوية، ومن دون بحث أو تمحيص..

وفي الختام، فإنني أمل ان يتحفني القارئ الكريم بملاحظاته، وبوجهات نظره.. وله مئى جزيل الشكر، ووافر التقدير.

والحمد لله، وصلاته وسلامه على عباده الذي اصطفى محمد وآله الأطهار.

جعفر مرتضى العاملي

1404/6/19 هـ. ق.

1363/1/3 هـ. ش.